



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

"دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية"

2015-2005

داليا محمد عبد المجيد الهواري

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1437هـ/2016 م

"دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية"

2015-2005

إعداد:

داليا محمد عبد المجيد الهواري

بكالوريوس تنمية إجتماعية - جامعة القدس المفتوحة - أريحا

المشرف: د. ياسر أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في  
الدراسات الأمريكية / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس .

القدس - فلسطين

1437هـ / 2016م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد الدراسات الإقليمية/برنامج ماجستير الدراسات الإقليمية  
الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

"دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية"

2015-2005

إعداد الطالبة: داليا محمد هوارى

الرقم الجامعي: 21212046

المشرف: د. ياسر أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 15/5/2016 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتوقيعهم:

التوقيع: ياسر أبو دية	1. رئيس لجنة المناقشة : د. ياسر أبو دية
التوقيع: أحمد أبو دية	2. ممتحناً داخلياً : د. أحمد أبو دية
التوقيع: د. نظام صلاحات	3. ممتحناً خارجياً : د. نظام صلاحات

القدس - فلسطين

1437هـ / 2016م

## الإهداء

إلى من حملتني تسعة أشهر، واحتضني قلبها وحنانها، وشجعتني الى طريق العلم

والمعرفة، الى روح أمي الطاهرة، رحمها الله رحمة واسعة

الى أرواح إخواني الشهداء بإذن الله عبد المعطي ومؤمن

الى أبي وإخواني واخواتي أطال الله في أعمارهم

الى زوجي و بناتي الأعزاء

دانية وفادية وراما ولارين

الى كل من هو قريب مني، ويكن لي الاحترام والتقدير

لكم منى كل الشكر والاحترام والتقدير

داليا محمد هواري

## إقرار

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت الى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأية جهة أو معهد آخر.

التوقيع:

داليا محمد هوارى

التاريخ: 2016/5/23

## الشكر والتقدير

اشكر جامعة القدس ممثلة بمدير معهد الدراسات الاقليمية الدكتورة آمنة بدران والشكر والتقدير للدكتور ياسر أبودية للإشراف على هذه الرسالة، ولجنة المناقشة الدكتور نظام صلاحات و الدكتور أحمد ابودية

كما اتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم لي المساعدة في انجاز الرسالة، وأخص بالذكر، اللواء الركن ا ماجد هواري و وزارة الداخلية و المقدم / إحسان حمائل، المقدم / زاهي بن علي لما قدموه لي من مساعدة في الحصول على المعلومات من أجل استكمال هذا البحث، وكما اتقدم بالشكر والعرفان الى مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية اللواء/ نضال أبودخان، اللواء/ جهاد الجيوسي،

اللواء/ محمود عيسى، اللواء/ يوسف الحلو، الفريق / نصر يوسف

ومدراء تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتعاونهم،

العقيد الركن / ايهاب السعيدني، العميد / إبراهيم حنيح، المقدم / يزن أبويوسف، والعميد / حابس شروف، والعقيد / رأفت حجاوي، العقيد ركن / محمود أبوهارون، العميد/ منير التلواني، العميد / محمد وشاح

## فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والتقدير
ج.....	فهرس المحتويات
و.....	فهرس الجداول
ح.....	ملخص الدراسة:
ي.....	ABSTRACT
1.....	الفصل الأول
1.....	خلفية الدراسة
1.....	1.1 مقدمة:
4.....	2.1 أسئلة الدراسة:
4.....	1.2.1 السؤال الرئيسي:
4.....	2.2.1 الاسئلة الفرعية:
5.....	3.1 فرضيات الدراسة:
5.....	1.3.1 الفرضية الرئيسية:
5.....	2.3.1 فرضيات ثانوية:
5.....	4.1 أهمية الدراسة:
6.....	5.1 أهداف الدراسة :
6.....	6.1 مبررات الدراسة:
7.....	7.1 منهج الدراسة:
10.....	8.1 حدود الدراسة:
10.....	1.8.1 حدود مكانية:

11	2.8.1 الحدود الزمنية:
11	9.1 أدوات الدراسة:
12	10.1 الدراسات السابقة:
12	1.10.1 الدراسات عن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية:
16	2.10.1 دراسات حول المعونات الأمريكية لدول أخرى:
19	3.10.1 دراسات حول بناء القدرات المؤسسية:
22	الفصل الثاني
22	الإطار النظري
22	المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي
22	المطلب الأول: مفهوم الأمن والأمن القومي
27	المطلب الثاني: نظريات الامن القومي
39	التعليق على النظريات السابقة:
39	المبحث الثاني: مفهوم بناء القدرات المؤسسية
40	المطلب الاول: مفهوم بناء القدرات
43	المطلب الثاني: نظريات بناء القدرات المؤسسية:
46	المبحث الثالث: الأجهزة الأمنية الفلسطينية:
46	المطلب الأول: نشأة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتأسيسها:
46	1 - الأجهزة الأمنية ما بين عام 1993 - 2015
49	2 - الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما بين العام 2005-2015
54	المطلب الثاني: أهمية بناء القدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية:-
55	المطلب الثالث: المقومات التي على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تستند عليها في بناء أجهزتها الأمنية:
57	الخطوة الأولى: إشراك أصحاب المصلحة في تنمية القدرات
57	الخطوة الثانية: تقييم إمكانات واحتياجات بناء القدرات:
58	الخطوة الثالثة: صياغة استجابة مناسبة لبناء القدرات:
58	الخطوة الرابعة: تنفيذ الاستجابة المناسبة لبناء القدرات
59	الخطوة الخامسة: تقييم بناء القدرات:
59	المطلب الخامس: المجالات الرئيسية لبناء قدرات المؤسسة الأمنية الفلسطينية:



60	المطلب السادس: التحديات والمعوقات التي تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية:
61	المطلب السابع: الاطراف الفاعلة في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية
62	المطلب الثامن: قياس دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية:
63	المطلب التاسع: عوامل قياس القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية:
66	الفصل الثالث
66	المعونات الخارجية الأمريكية
66	المبحث الاول: نظرة عامة حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المعونات الخارجية:
68	المبحث الثاني: اسهامات المعونات الأمريكية في بناء قدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية
79	المبحث الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية:
81	الفصل الرابع:
81	مقدمة:
81	1.1 الملاحظة
82	2.1 أداة الاستبيان:
84	2. الطريقة والإجراءات
84	1.2 إجراءات الدراسة:
84	3. مجتمع الدراسة
90	8 . نتائج الدراسة
107	3.8 نتائج الدراسة فيما يتعلق بأداة الاستبيان:
111	10. توصيات الدراسة:
112	المصادر والمراجع
112	أولاً: مراجع باللغة العربية:
119	المراجع باللغة الانجليزية:
122	الملاحق: ملحق رقم (1) الجداول
129	ملحق (2) الاستبيان

## فهرس الجداول

- جدول رقم(3:1) نسبة المشاركين في دورات كبار الضباط.....122
- جدول رقم(3:2) يوضح نسبة المشاركين من كل جهاز امني في دورات القيادات المتوسطة ..... 123
- جدول رقم(3:3) التدريب الداخلي ..... 124
- جدول رقم(3:4) التدريب الخارجي ..... 124
- جدول رقم(3:5) مشاريع دعم البنية التحتية للأجهزة الأمنية الفلسطينية الجدول الآتي يوضح المشاريع المبأني التي قدمت من الجانب الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية.....125
- جدول رقم(3:6) المساعدات الأمنية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية 2005-2012.....127
- جدول رقم(3:7) يوضح الدورات التدريبية التي نفذت في المؤسسة الأمنية منذ بداية العام 2008 وحتى نهاية العام 2014 ..... 127
- جدول(3:8) يوضح نسبة المشاركين من كل جهاز امني في دورات القيادات التأسيسية ..... 128
- جدول(4:1) خصائص مجتمع الدراسة.....85
- جدول رقم(4:2) أسماء المحكمين.....86
- جدول رقم(4:3) معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستبيان.....88
- جدول رقم(4:4) تصحيح الأداة.....90
- جدول رقم(4:5) مفتاح التصحيح.....90
- الجدول رقم(4:6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور الجهاز الأمني حسب استجابات أفراد العينة.....91
- الجدول رقم(4:7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور دور المعونات الأمريكية بدعم قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية على المواثمة حسب استجابات أفراد العينة.....93
- الجدول رقم(4:8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور مدى إسهام المعونات الأمريكية على دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية حسب استجابات أفراد العينة.....96
- جدول رقم(4:9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين(مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير اداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة.....99

جدول رقم(4:10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات المبحوثين(مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير اداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة.....100

جدول رقم(4:11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين(مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة.....102

جدول رقم(4:12) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات المبحوثين(مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة.....103

جدول رقم(4:13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين(مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة.....104

جدول رقم(4:14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات المبحوثين(مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة.....106

## ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة للتعرف على دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومعرفة دور هذه المعونات في تطوير أداء ودعم قدرات المؤسسة الأمنية الفلسطينية، إضافة الي دعم استقرارها، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات لتسهم في إثراء عملية بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لتصبح مؤسسة أمنية فاعلة وناجحة لدولة فلسطينية مستقبلاً.

حاولت الدراسة الاجابة عن التساؤل الرئيسي ماهي توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الذين قادوا هذا القطاع المهم، حول دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015 ؟ وتحقيقاً لاهداف وتساؤلات الدراسة إستعانت الباحثة بالمنهج المؤسسي والمؤسسي الجديد و المنهج الوصفي التحليلي و لفحص درجة المؤسسة في عمل المعونات الأمريكية في عملية بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وذلك من خلال اسئلة الاستبيان، واستعانت بالأدوات البحثية، وهي الملاحظة والإستبيان وتم تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من المختصين في موضوع البحث، وتم التأكد من صدقها وثباتها إحصائياً وإستخدام برنامج (SPSS) على عينة من مدراء الأجهزة الأمنية ومدراء التدريب في الأجهزة الأمنية ما بين العام 2005 والعام 2015 والبالغ عددهم 208 فرداً، وأجريت الدراسة على عينة مقراها (50)، صلح منها للتحليل (40) تم إهمال (10) غير مستردة.

و من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية تساهم بشكل متوسط بدعم قدرات هذه الأجهزة على المواءمة حيث أظهرت تلك النتائج أن المعونات الأمريكية أسهمت بدعم قدرات الأجهزة الأمنية وقدرة منتسبيها على إنجاز المهام الموكلة لهم بما يحقق أهداف تلك الأجهزة وتوفير المستلزمات اللوجستية المناسبة والإستخدام الأمثل لها وتوفير البرامج التدريبية الملائمة لبناء قدرات منتسبي الأجهزة الأمنية وتحقيق أهداف تلك الأجهزة بفاعلية، وتوصلت النتائج أيضاً الى أن بناء القدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية بحاجة إلى خطط إستراتيجية وبرامج تدريبية متطورة، بالإضافة إلى ضرورة التحديد الدقيق لإختصاص ومسؤوليات كل جهاز وضرورة وجود خطط بديلة لتعزيز قدرات الأجهزة في حال إنقطاع المعونات الأمريكية.

وأن معظم المبحوثين لديهم قناعات بأن المعونات الأمريكية تخدم مصالح الأجهزة الأمنية بشكل حقيقي وأن هذه المعونات مرتبطة بالأوضاع السياسية الإقليمية وفي معظم الأحيان تستخدم كوسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني لتحقيق بعض التنازلات تجاه القضية الفلسطينية، وهذا يظهر في الإنحياز الواضح للسياسة الأمريكية بشكل عام تجاه إسرائيل.

وخلصت الدراسة بعدة توصيات منها أن بناء قدرات الأجهزة الامنية بحاجة إلى إمكانيات مادية غير مرتبطة بالمساعدات الخارجية، وتحديد السقف الزمني للإستعانة بالمعونات الخارجية بحيث يتم الاستغناء عن هذه المعونات في اقرب وقت ممكن لتصبح هذه الأجهزة بالمستوى المطلوب اللازم لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها و اشراك المجتمع المدني فيما يخص بناء قدرات الأجهزة الأمنية و في إطار تحديد الاحتياجات الامنية للمجتمع الفلسطيني و اوصت الدراسة ايضاً بأنه يجب أن تراعي المعونات الأمريكية دمج النوع الاجتماعي في سياسات الامن الوطني و السعي لان تكون خطط الأجهزة الامنية مستجيبة لإحتياجات النوع الإجتماعي .

# **“The Role Of American Aid In Building The Capacities Of The Palestinian Security Bodies 2005-2015”**

**Prepared by: Dalia Muhammad Hawari**

**Supervised by :Dr. Yasser Abu-Dayyeh**

## **Abstarct**

The study aimed to know the role of American aid in building the capacities of the Palestinian security bodies and to know the role of this aid in developing the performance and supporting the capacities of the Palestinian security institution in addition to supporting its stability. The study also aimed to reach a number of recommendations in order to contribute in enriching the process of building the capacities of the Palestinian security bodies so that they become an effective and successful security institution for a future Palestinian state.

The study attempted to answer the main question which is: What are the orientations of the directors of the security bodies who led this important sector about the role of American aid in building the capacities of the Palestinian security bodies 2005-2015? In order to achieve the aims and questions of the study, the researcher used the institutional methodology and the new methodology and descriptive analytical method to examine the degree of institutionality in the function of American aid in the process of building the capacities of the Palestinian security bodies. This is through the questions of the questionnaire. The researcher used research tools such as references, Direct observation, a questionnaire. The questionnaire was refereed by a group of specialists in the topic of the research. The validity and reliability of the questionnaire was assured statistically . The researcher used the SPSS program on a sample of directors of security bodies and directors of training in the security bodies between the year 2005 and the year 2015. The number of these directors was 208 individuals. The study was conducted on a sample of 50 directors of whom 40 were valid for analysis and 10 were neglected and were not returned.

Among the most important results reached by this study is that American aid for the security bodies contributes in a medium way in supporting the capacities of these bodies to become fit whereby these results showed that American aid contributed in supporting the capacities of the security bodies and the capacity of their recruits in fulfilling the tasks entrusted to them in a way which achieves the aims of these bodies and provides the suitable logistical requirements and for the best use of them and for providing the suitable training programs to build the capacities of the recruits of the security bodies and to achieve the aims of these bodies in an effective way.

The results also showed that building the capacities of the Palestinian security bodies needs strategic plans and developed training programs, in addition to the necessity of exact definition for the specialization and responsibilities of each body and the

necessity of the existence of alternative plans in order to reinforce the capacities of the bodies in case American aid ceases. Most of the researched individuals have convictions that American aid serves the interests of the security bodies in a real way and that this aid is connected with the regional political situations and in most cases this aid is used as a means of pressure on the Palestinian side in order to achieve some relinquishing vis-à-vis the Palestinian Question. This is apparent in the obvious bias of the American policy in general towards Israel.

The study reached several recommendations among which are that building the capacities of the security bodies needs material potentials which are not connected to foreign aid, that a time limit should be set for getting help from foreign aid whereby we can do without this aid at the nearest possible time so that these bodies attain the level required for achieving the goals for which these bodies were found and that the civil society should share in what concerns the building of the capacities of the security bodies and in the framework of specifying the security needs of the Palestinian society. The study also recommended that American aid should take into account integrating the social gender in the policies of the national security and seeking that the plans of the security bodies be respondent to the needs of the social gender.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة

#### 1.1 مقدمة:

منذ أن نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وفق اتفاقية أوسلو عام 1993 اعتمدت على الدعم المالي الخارجي المقدم إليها من العديد من دول العالم، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خصص جزء كبير من هذا الدعم لبناء قدرات المؤسسة الأمنية الفلسطينية وذلك بهدف تمكينها ورفع قدراتها وجعلها قادرة على القيام بوظائفها، وتحسين أدائها ودورها ومهامها المنوطة بها في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي تشرين الأول العام 1998، تم التوقيع على مذكرة واي ريفر؛ والتي نصت على ضرورة التعاون المشترك بين الجانبين الفلسطيني والولايات المتحدة الأمريكية في خطة عمل مشتركة لمواجهة "الارهاب"، والتعاون الأمني المشترك بين الطرفين من جهة، وتنسيق النشاطات الأمنية الاسرائيلية والفلسطينية من جهة أخرى.<sup>(1)</sup>

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000<sup>(2)</sup>؛ أضعفت المؤسسة الأمنية الفلسطينية، فقامت القوات الإسرائيلية بتدمير البنية التحتية للأجهزة الأمنية من خلال عملية سمّتها "السور الواقى" أي أنها قامت باجتياح الضفة الغربية والدخول في مواجهه مع عناصر الأجهزة الأمنية مواجهةً عسكرية، وهذا بدوره عزز من عمل التنظيمات الفلسطينية المسلحة والمتعددة الانتماءات والأهداف، ونتج عن كل ذلك أن عمت الفوضى الأمنية في الأراضي الفلسطينية، وفي ربيع عام

<sup>1</sup> مجلة الدراسات الفلسطينية، نصوص ووثائق اتفاقية واي رفر، العدد37، بيروت، ص 172 - 248

<sup>2</sup> هناك العديد من الدراسات التي تعتبر دراسات موضوعية علمية، التي تناولت انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام 2000 والأسباب والمجريات والنتائج بالتحليل العلمي. لمزيد من المعلومات أنظر: مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 11، عدد 44، بيروت، خريف 2000.



2002 ونتيجة الضغط الدولي المستمر على الرئيس ياسر عرفات، قام الأخير بتبني خطة المائة يوم بهدف إجراء إصلاحات في القطاعين الإداري والأمني.<sup>(3)</sup>

في العام 2003 تم توقيع خارطة الطريق، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ورفع قدراتها من خلال إعادة بنائها والتركيز على برامج التدريب العسكري لتلك الأجهزة، وذلك بعد دمجها جميعاً في ثلاث قطاعات أساسية تتبع وزير الداخلية بدل تبعيتها للرئيس بشكل مباشر، وهذه الأجهزة هي: قوات الأمن الوطني، والمخابرات العامة، والأمن الداخلي (الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني)<sup>(4)</sup>. كما نصت الخارطة على استئناف التعاون الأمني الفلسطيني الأمريكي الإسرائيلي وذلك بالاشتراك مع هيئة رقابة خارجية. ومن أجل تطبيق هذه التفاهات؛ تم تشكيل فريق أمني أمريكي مهمته التنسيق بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي من جهة، والعمل على إعادة دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية، في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وبناء قدراتها المهنية من جهة ثانية.<sup>(5)</sup>

وبتاريخ 2004/11/11 استشهد الرئيس ياسر عرفات وتم على أثر ذلك إجراء انتخابات رئاسية فلسطينية، وانتخب فيها السيد محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>(6)</sup>

ومنذ العام 2005 وضعت القيادة الفلسطينية تطوير وبناء قدرات الأجهزة الأمنية والقطاع الأمني على سلم أولوياتها، وبذلت جهوداً حثيثة من أجل بناء قوى أمن فاعلة ومهنية، وبناء على ذلك نفذت السلطة الوطنية إصلاحات ملموسة في مجال هيكلية قوى الأمن وبناء قدراتها<sup>(7)</sup>، وقد تزامن تقديم المعونات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية مع عملية الإصلاح التي تبناها الرئيس محمود عباس والتي مازالت مستمرة، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية

<sup>3</sup> خطابية، إبراهيم، "إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية في الضفة الغربية نموذجاً"، جامعة النجاح، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، 2013.

<sup>4</sup> وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، "الأجهزة الأمنية"، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2336>

<sup>5</sup> الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة خارطة الطريق، (2003/529) / 7 مايو 2003 .

<sup>6</sup> موقع الجزيرة نت، قطر، 2015/9/20، <http://www.aljazeera.net/home/search?2015920> ،

<sup>7</sup> المؤتمر السنوي الرابع حول القطاع الأمني الفلسطيني، "الاستدامة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني: التحديات والفرص"، تحرير نظام صلاحيات، المشاركون رولاند فريدريك و آخرون، المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، جامعة الإستقلال، أريحا، 14-

مساعدات عن طريق دعمها لخزينة السلطة وليس كمساعدات أمنية ما بين عام 2005 و2007 حوالي 422.9 مليون دولار.<sup>(8)</sup>

منذ تشرين الثاني 2005 قدم الجنرال كيث دايتون، مدير مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة، الإرشاد لمديرية الأمن العام الأردنية (JPSD) ولمتعاقدين دوليين بهدف تأمين الرعاية والتمويل الأمريكيين لإجراء التدريب بالأسلوب الدركي وليس العسكري للعناصر الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ومنذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لقوى الامن في الضفة الغربية فقط.<sup>(9)</sup>

وفي العام 2008 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لقوى الأمن في الضفة الغربية لرفع قدراتها ومساعدتها في بناء أجهزة الأمنية، و على الرغم مما اعترى العلاقات بين الجانبين من مد وجزر طوال السنوات السابقة بين الجانبين الفلسطيني والأمريكي، خاصة بعد توجه الرئيس محمود عباس الى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بدولة فلسطين وحصولها على صفة دولة غير عضو بتاريخ: 2011/11/29 وآخرها رفع العلم الفلسطيني أمام مبنى الأمم المتحدة بتاريخ 2015/9/29، فلم تتوقف المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية من دعم في البنية التحتية ورفع قدرات أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

و تركز هذه الدراسة على "دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015" وتتعرض الدراسة الى مدى إسهام المعونات الامريكية في بناء قدرات المؤسسة الأمنية الفلسطينية لتصبح قادرة في المستقبل على أن تكون مؤسسة أمنية ناجحة قادرة على العمل بكفاءة ومهنية عاليتين وأن تكون ركيزة من ركائز بناء الدولة فلسطينية التي يسعى الشعب الفلسطيني للحصول عليها.

<sup>8</sup> ياسين، سائد، "المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم" (الجهاز الأمني نموذجاً)، فلسطين، جامعة النجاح، (رسالة ماجستير غير منشورة)، 2014.

<sup>9</sup> زاتوني، جيم، "الدعم الأمريكي للسلطة الوطنية الفلسطينية"، مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي، يوليو 2009.

\* **فالأسلوب الدركي:** تدريب قوات الأمن العام لاحتواء أي خلل في الأمن الداخلي ومكافحة الشغب والعصيان وحماية السفارات والمؤسسات الحكومية، أما **الأسلوب العسكري** هو رفع القدرات القتالية والتدريب المكثف وإمداد الأفراد بالمعدات التقنية والهدف من التدريب جعل القوات مؤهلة وقادرة لخوض معارك دفاعية أو هجومية.

## 2.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن سؤال رئيسي و ثلاثة اسئلة فرعية، والتي تهدف الى معرفة دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية وذلك من خلال قياس توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذين عملوا خلال السنوات السابقة في تلك الأجهزة، ورؤيتهم لهذا الدور. وتنقسم هذه الأسئلة إلى سؤال رئيس وأسئلة فرعية:

### 1.2.1 السؤال الرئيسي:

ما هي توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذين قادوا هذا القطاع المهم حول دور المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء قدرات وتأهيل وإصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية؟

### 2.2.1 الاسئلة الفرعية:

1. ما مدى إسهام المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟
2. ما هو دور المعونات الأمريكية في دعم قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية على المواءمة ؟
3. ما مدى إسهام المعونات الأمريكية في دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟

### 3.1 فرضيات الدراسة:

#### 1.3.1 الفرضية الرئيسية:

لعبت المعونات الأمريكية دوراً مهماً في تطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية وبناء قدراتها ومساعدتها على مواجهة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة، وذلك من وجهة نظر مديري الأجهزة الأمنية أنفسهم. وعليه فإن الفرضية الرئيسية للدراسة يمكن صياغتها كالآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) من وجهة نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في بناء وتطوير وإصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

#### 2.3.1 فرضيات ثانوية:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير اداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير (الرتبة، و سنوات الخدمة).
- 2 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في دور المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على المواءمة تبعاً لمتغير (الرتبة، و سنوات الخدمة).
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير (الرتبة، و سنوات الخدمة).

#### 4.1 أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية علمية وأهمية عملية، فالأهمية العلمية للدراسة تتمثل في حداثة وقلة الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع، وإثراء هذا الجانب من البحث العلمي نظراً للحالة الفلسطينية الخاصة التي هي بصدد بناء دولة فلسطينية، ولخصوصية الوضع الفلسطيني، والاحتلال الإسرائيلي، ومن الملاحظ افتقار المكتبات للمراجع التي تعنى بالمعونات التي تقدم للأجهزة

الأمنية الفلسطينية والى أي مدى ساعدت هذه المعونات في رفع قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقد غطت هذه الدراسة فترة زمنية حديثة امتدت ما بين 2005-2015.

**أما الأهمية العملية:** فمن المتوقع أن تفيد هذه الدراسة المهتمين ببناء الأجهزة الأمنية من الجانبين الفلسطيني والأمريكي العاملين على إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطويرها عن طريق رفع قدرات القطاع الأمني الفلسطيني ومحاولة معرفة اثر المعونات الأمريكية والاقتراحات لتطويرها، والكشف عن نقاط الضعف في تقديم تلك المعونات، وللإفادة في معرفة مدى التقدم والتطور في رفع القدرات الأمنية الفلسطينية من خلال المعونات الأمريكية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية للمهتمين من المجتمع المدني الذين يمثلون دور الرقابة في المجتمع.

### 5.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الي التعرف على دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ما بين العامين 2005 - 2015.

وتحقيقاً للهدف العام نستخلص اهدافنا الفرعية التالية:

1. معرفة مدى إسهام المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية
2. التعرف على مستوى إسهام المعونات الأمريكية في دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية
3. معرفة دور المعونات الأمريكية في دعم قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية على المواءمة

### 6.1 مبررات الدراسة:

من خلال عمل الباحثة في جامعة الاستقلال وهي الجامعة الوحيدة في فلسطين التي تعنى بالتخصصات الامنية، و دراستها في مركز الدراسات الأمريكية في جامعة القدس ونتيجة مشاركتها في العديد من الندوات والنقاشات التي تدور حول عمل الأجهزة الفلسطينية في ظل الأوضاع التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وجدت الباحثة أن هناك حديثاً متكرراً حول المعونات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية وخاصة الأمنية منها.

ودورها في بناء تلك الأجهزة، فالبعض إعتبر أن هذه المعونات بدون فائدة، وليس لها أية أهمية وهي تسيئ إلى الأجهزة الفلسطينية باعتبار أن مهمتها موجهة نحو الداخل الفلسطيني، وليس نحو الجانب الإسرائيلي المحتل، وبالتالي كانت النظرة إلى تلك الأجهزة بأنها أجهزة وظيفية تقوم بدور الاحتلال الإسرائيلي في ضبط وملاحقة أعضاء ومنتسبي فصائل المقاومة الفلسطينية، وهو ما يعني التشكيك بقدرات الأجهزة الأمنية وتبعيتها ومرجعيتها، والتشكيك بنجاعة المعونات الأمريكية نفسها.

في حين رأى فريق آخر من المهتمين أن تلك المعونات مهمة وتلعب دوراً أساسياً في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي ستكون جزءاً مهماً في بناء وإدارة الدولة المستقبلية للشعب الفلسطيني. وبالتالي فقد تم نفي التشكيك بها من قبل هذا الفريق والتأكيد على أهمية هذه المعونات وإمكانية استخدامها إيجابياً في الحياة الفلسطينية. الأمر الذي دفع الباحثة إلى التفكير ملياً في هذا الموضوع وأوجد لديها الرغبة في البحث في هذا الموضوع الجدلي لدى الشعب الفلسطيني ومؤسساته. ودفعها للتساؤل حول قبول الفلسطينيين لكافة المعونات المقدمة من الخارج لإصلاح وبناء قدرات المؤسسات الحكومية المدنية ورفضهم لإصلاح الجانب الأمني منها، فكلا الموقفين المؤيد و المعارض، دفعا الباحثة من جراء هذه الدراسة للوصول إلى حقيقة جدوى المساعدات الأمريكية لقوى الامنية.

## 7.1 منهج الدراسة:

### 1 - المنهج المؤسسي والمؤسسي الجديد:<sup>(10)</sup>

إستخدمت الباحثة في المنهج المؤسسي والمنهج المؤسسي الجديد في توضيح دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، من خلال التعرف على درجة المؤسساتية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فقد ورد في كتاب "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة 1968 للبروفيسور صموئيل هنتنغتون" المؤسساتية هي العملية التي تكسب التنظيمات

<sup>10</sup> Huntington, Samuel, "Political Order in Changing Societies." New Haven: Yale University Press, 1968, p 15-23

والإجراءات حتمية وثباتاً، اما الاتجاه المؤسسي الجديد<sup>(11)</sup> فيعطي اهمية للمؤسسات، في تحديد السلوكيات السياسية على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيراً مستقلاً يؤثر في تحديد من هم الفاعلون في الساحة السياسية، وان العملية السياسية هي افراز للمؤسسات لكنهم يختلفون في التفاصيل وفقاً للتوجهات، وتناولت المؤسسة الجديدة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار، وتشمل جميع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار ومن ضمن هذه المؤسسات المؤسسة العسكرية والأمنية، و إن معايير المؤسسة للنظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم، اي بمدى امتلاك الانظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الابنية والوظائف.

فإن المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن تعريفه بتكليف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته، و ترى الباحثة باستخدامها لهذا المنهج يمكنها أن تقيس درجة المؤسسة في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية من خلال المعونات الأمريكية، التي بواسطتها تتمكن الأجهزة الأمنية الفلسطينية من اكتساب قيمتها وتحقيق مشروعيتها والحصول على استقلالها وضمان استقرارها بفاعلية ونجاح.

وترى الباحثة بأن العملية المؤسساتية هي من أهم الشروط الضرورية لبناء وتطوير الدول الحديثة كما هي الحالة الفلسطينية وتحتاج الى رفع قدرات أفراد أجهزتها الأمنية، ويمكن التعرف الى درجة المؤسسة في الأجهزة الأمنية باستخدام المعايير الأربعة التي وردت في كتاب النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة لصموئيل هنتغتون، التي سوف تساعد في حل مشكلتنا البحثية في معرفة توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية حول دور المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية لفهم دور المعونات في إطفاء الطابع المؤسسي على الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن طريق رفع قدرات أجهزتها الأمنية الفلسطينية، وهي:

1 - **التكيف ام الجمود:** وكلما كان مستوى التكيف عالياً في أي تنظيم أو إجراء، كان هذا التنظيم أو الإجراء على مستوى عالٍ من المؤسساتية، ومع تناقص تكيفه وازدياد تصلبه ينخفض مستواه المؤسساتي، و كلما طال أمد بقاء التنظيم أو الإجراء صار مستواه المؤسساتي أرفع قدرًا، وكلما صار التنظيم أو الإجراء أكثر قدماً صار محتملاً أن يستمر

<sup>11</sup> W. Powell, Walter, "The New Institutionalism", To appear in The International Encyclopedia of .Organization Studies, Sage Publishers, 2007, P15

خلال فترة زمنية مستقبلية معينة، ترى الباحثة كلما كان مستوى تكيف الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع المعونات الأمريكية عالياً كان على مستوى عالٍ من المؤسساتية، ومع تناقص تكيف الأجهزة الأمنية مع المعونات الأمريكية ينخفض مستواها المؤسساتية، ودور المعونات الأمريكية في إبقاء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ارفع قدرأً برفع قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتستمر فترة زمنية أطول.

2- **التعقيد أم البساطة:** كلما ازداد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه المؤسساتية، قد يشمل التعقيد على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية، هرمياً ووظيفياً وعلى التميز أيضاً بين أنماط منفصلة من الوحدات الفرعية وتنوعها تنمو قدرة التنظيم على التثبيت وإخلاق أعضائه والمحافظة على إخلاصهم، بمعنى أن الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبياً غالباً ما تتفكك أثناء عملية العصرية، أما الأنظمة الأكثر تعقيداً فإنها أكثر قابلية للتأقلم مع هذه المتطلبات الجديدة، فدور المعونات الأمريكية في رفع مستوى تعقيد المؤسسة الأمنية الفلسطينية أي دورها بزيادة وحداتها الفرعية التي تزيد من تثبيت وإخلاق أفراد الأجهزة الأمنية ودورها في التأقلم مع المتغيرات السياسية المعاصرة.

3- **الاستقلالية أم التبعية:** هو مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن سلوكيات اجتماعية أخرى، فالاستقلالية في المؤسسات السياسية قابلة لان تكون نتيجة التنافس بين القوى الاجتماعية، في أي مجتمع يتعرض للتغيير الاجتماعي، تبرز فئات جديدة للمشاركة في العمل السياسي، حيث يكون النظام السياسي مفتقراً الى الاستقلالية حيث تدخل فئات مجال السياسة دون أن تكون متطابقة مع التنظيمات السياسية القائمة، وعادةً لا تتجح في الوصول الى مراكز القيادة المهمة، فإن النظام السياسي يستوعب قوى اجتماعية جديدة دون أن يضحى بتكامله كمؤسسة.

إذاً سوف نوضح مستوى دور المعونات الأمريكية رفع قدرات المنتسبي الجدد للأجهزة الأمنية خلال انضمامهم للعمل في هذه الأجهزة دون التأثير في هيكلية المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

4- **التماسك أم التفكك:** كلما زاد التنظيم وحدة وتماسكاً كلما ارتفع مستواه المؤسساتية، ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى هذا المستوى، لابد من الإجماع كشرط مسبق لوحدة أية فئة اجتماعية، والتنظيم الفعال يتطلب كحد أدنى، إجماعاً فعلياً في حدود وظائفية الجماعة



والإجراءات لحل الخلافات التي تبرز داخل هذه الحدود، فيجب أن يكون النظام مستقلاً بذاته دون أن يكون على قدر من التماسك، وأن يكون على قدر من التماسك دون أن يكون مستقلاً.

إذاً كلما زادت الأجهزة الأمنية الفلسطينية تماسكاً كلما ارتفع مستواها المؤسساتي، ومع تزايد تفكك الأجهزة الأمنية يتدنى مستواها المؤسساتي، وهو ما تسعى إليه الباحثة لمعرفة دور المعونات الأمريكية من خلال رفع قدرات الأجهزة الأمنية في زيادة تماسك الأجهزة الأمنية من خلال التدريب و تطوير هذه الاجهزة .  
و عليه سوف تستخدم الباحثة المعايير الأربعة للتحقق من دور المعونات الأمريكية في رفع قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية من خلال معرفة دورها في رفع درجة المؤسساتية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

## 2 - المنهج الوصفي التحليلي<sup>12</sup> :

يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على دراسة ظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً و يعبر عنها كما أو كيفاً فالتعبير الكمي يعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، فسوف نقوم باستخدام هذا المنهج في وصف المعونات الامريكية و الاجهزة الامنية الفلسطينية، و معرفة دور المعونات الامريكية في بناء قدرات الاجهزة الامنية بوصف و تحليل هذا الدور و استخلاص النتائج منها .

### 8.1 حدود الدراسة:

#### 1.8.1 حدود مكانية:

المناطق لسكنية الفلسطينية التي تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2005 و حتى العام 2007، وبعدها سيطرت حركة حماس على القطاع، فاقترنت المعونات الأمريكية على الضفة الغربية وقوات الأمن فيها.

<sup>12</sup> عميرة، عبد الله ، : حتى نفهم البحث التربوي " ، دار المعرف، القاهرة، 1981 ، ص 96

### 2.8.1 الحدود الزمنية:

سوف يكون الإطار الزمني للدراسة منذ العام 2005-2015 م، منذ بدء عمل مكتب المنسق الأمني الأمريكي لتدريب وإصلاح قوات الأمن الفلسطينية والتنسيق بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، ونهفي هذا البحث في العام 2015 لمزامنة عمل البحث.

### 9.1 أدوات الدراسة:

- استعانت الباحثة بالملاحظة البسيطة والاستبانة، التي لها علاقة بموضوع البحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفحص الفرضيات.
- ستستخدم الباحثة العينة المقصودة حتى تساعد في تحقيق اهداف الدراسة، إذ انه ليس جميع العاملين في الأجهزة الأمنية على علم ودراية بالمعونات الأمريكية من حيث طبيعتها وحجمها ودورها في بناء قدرات الأجهزة الأمنية، لذلك ستكون عينة الدراسة من رؤساء الأجهزة الأمنية ومدراء التدريب في الأجهزة الأمنية وبعض من طواقم التدريب وعددهم وما بين العام 2005-2015، حجم العينة 50 شخصاً.

## 10.1 الدراسات السابقة:

نظراً لحدائثة موضوع الدراسة، فهناك قلة في الكتب والمراجع لموضوع المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية سوى بعض الأبحاث التابعة للكونجرس الأمريكي وبعض الباحثين والمهتمين بالموضوع، وسوف تقسم الباحثة الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام: **القسم الأول:** للدراسات التي تعنى بالمعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، **والقسم الثاني:** ويعنى بالمعونات الأمريكية بشكل عام للدول الأخرى، و **القسم الثالث:** الدراسات التي تعنى برفع القدرات المؤسسية.

### 1.10.1 الدراسات عن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية:

#### 1 - دراسة زانوتي، جيم، 2009<sup>(13)</sup>

قامت الدراسة بعرض ملخص تنفيذي عن الدعم للسلطة الفلسطينية والتي كانت لأغراض الأمن المدني ومكافحة الإرهاب والدور الذي لعبه الجنرال كيث دايتون بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ولمحة تاريخية عن الدعم الأمني في عهد اتفاقية أوسلو، وسلط الباحث الضوء على التراجع والتأخير في الإصلاح 2000 - 2007 في الأراضي الفلسطينية. وركزت الدراسة على مهمة مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة 2007 - 2009. وعلى الدعم الأمريكي في تدريب القوات الفلسطينية. ومواد التدريب التي تتلقاها قوات الأمن الفلسطينية.

و ركزت الدراسة على وجهة النظر الأمريكية بالنسبة للمعونات الأمريكية واستعرضت الأرقام والانجازات التي دعمت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتواصل جهود الدعم الأمريكي في الضفة الغربية في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني الحزبي والجغرافي بين حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة.

و إستفادت الباحثة من هذه الدراسة معرفة حجم المعونات الأمريكية المقدمة منذ العام 2000- 2007 والتعرف على نوعية المعونات المقدمة للأجهزة الامنية الفلسطينية، وهناك مقارنة بين

<sup>13</sup>زانوتي، جيم، " الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية "، مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، يونيو 2009، ص 1-30

هذه الدراسة والبحث الذي نقوم به وهي التعرف على طبيعة المعونات المقدمة من الولايات المتحدة ولكن تختلف بأننا نسعى لمعرفة دورها في رفع قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

## 2 - دراسة ياسين، سائد، 2014 (14)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية (دعم الجهاز الأمني نموذجاً). تحدث الباحث عن المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية والأمريكية منها من حيث حجمها وطرق صرفها وارتباطها بالأحداث السياسية الفلسطينية وأثر ذلك على التنمية السياسية، في فلسطين. تناول الباحث الرؤية الأمريكية للمساعدات والإبعاد السياسية والأمنية لهذه المساعدات على التنمية السياسية ومن النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث على النحو التالي :

هناك علاقة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تكون من خلالها جميع الممارسات الأمريكية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية في مصلحة الطرف الإسرائيلي سواء من خلال الخطط والبرامج التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية كخارطة الطريق او من خلال المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهذه المساعدات الخارجية، والأمريكية منها ساهمت في تغطية الالتزامات التي تحتاجها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق الأمن، كما أنها ساعدت على تحسين الأداء والجاهزية لهؤلاء الأفراد.

وترى الدراسة أن المساعدات الخارجية مرتبطة بالمواقف السياسية الفلسطينية، وإنها تمثل أداة للضغط والتعبير عن مدى الانحياز الأمريكي للجانب الإسرائيلي. ترى الباحثة أن هذه الدراسة تناولت المساعدات الخارجية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام ركزت على دورها في التنمية السياسية، وتختلف عن دراستنا، بأنها تهتم بجزئية معينة ألا وهي المعونات الأمريكية ودورها في بناء القدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

<sup>14</sup> ياسين، سائد، "المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم(الجهاز الأمني نموذجاً)، مرجع سابق.

### 3- دراسة: فريدرك، رولاند، 2007. 15

قدمت هذه الدراسة تقييماً لأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وذكر السلبيات التي عانت منها هذه الأجهزة، مثل افتقارها للخبرات الإدارية والتسييس كما عرضت أيضاً الإنجازات الهامة التي حققتها الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة، وأوضح الباحث هيكلية القوات الأمنية والمشاكل التي يعاني منها القطاع الأمني في فلسطين في ظل غياب هيكلية قيادة مركزية وموحدة في عهد الرئيس ياسر عرفات، وتطرق الباحث إلى المهام والمسؤوليات وإدارة الموارد البشرية وهما موضوعان يؤثران في الهيكلية.

كما ألقى الضوء على إجراءات إصلاح القطاع الأمني التي جرت خلال العام 2005، وركز الباحث على عملية إصلاح القطاع الأمني وبينت الدراسة جانب هام من جوانب عملية إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني وهي المشاركة الخارجية في إصلاح قطاع الأمن في فلسطين وبينت الدور الأوروبي والمصري.

وقام الباحث بعرض تسلسلي للبعثات الأمنية والمنسقين الأمنيين للأراضي الفلسطينية حيث اعتمدت هذه البعثات القناة الوحيدة للمساعدات الدولية المقدمة في مجال الأمن، وقد ذكر أيضاً المشاريع المشتركة بين المنسقين الأمنيين الأمريكيين وأجهزة السلطة الفلسطينية ووزارة الداخلية في العام 2005 وأوضح الباحث عمل هذا الطاقم ومهامه. وقام الباحث بعرض الدروس المستفادة من المشاركة الخارجية.

كما عرض الباحث مفهوم التقدم والإصلاح الذي يجب أن يشمل جميع الأجهزة الأمنية ومنها: إعادة تفعيل قيادة القطاع الأمني، وإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية، والارتقاء بمستوى إدارة الموارد البشرية، وتعزيز التدريب والجهوزية، وإصلاح الإدارة المالية، إعادة تأهيل البنية التحتية لشبكة الاتصالات.

- و ترى الباحثة في هذه الدراسة وجهة نظر لمؤسسة دولية تعنى بإصلاح قطاع الامن في بلدان عدة في العالم و ان في هذه الدراسة تقييم للمساعدات الأمريكية التي تساهم في إعادة هيكلية الأجهزة الأمنية، ولكن هذا التقييم غير واضح وغير مبني على أسس ومعايير ثابتة

<sup>15</sup> Friedrich,Roland, "Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform",DCAF , Geneva, 2007, p57

لتقييم عمل أجهزة أمنية، هي في الوقت نفسه تبحث في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية وهذا بعد ذاته يجعل هذه الدراسة مختلفة عن الدراسة الحالية التي تقوم بها و التي تسعى الى معرفة دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية وهو جزء من عملية الإصلاح الشاملة التي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 4 - دراسة ( Robert E. Hunter, Seth G. Jones 2006 )<sup>16</sup>

أشارت هذه الدراسة إلى أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين وجود قوة دولية على طول الحدود الفلسطينية مع إسرائيل والأردن ومصر، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لها دور قيادي في صنع السلام في الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تأمين هذا السلام وتحقيق أهدافها الإستراتيجية مادام الصراع بين إسرائيل وجيرانها مستمرا، و ترى الباحثة ايضاً أنه حتى يتم الاعتراف الكامل بشرعية إسرائيل كدولة ذات سيادة في الشرق الأوسط وحتى يكون للفلسطينيين دولة مستقلة ذات سيادة، وحتى يتم إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ويجب صنع السلام .

وقد اهتمت الدراسة بشرح ضرورة إنشاء قوة سلام دولية أهدافها المساعدة على إنشاء بيئة أمنية سليمة من خلال زيادة الثقة بين إسرائيل ودولة فلسطين الوليدة. وأشارت الدراسة الى ضرورة بناء أجهزة أمنية قوية تستطيع التغلب على العقبات والتحديات التي من المحتمل ان تواجهها من دول أخرى، او من الداخل، وأشارت ايضاً الى ضرورة سحب السلاح الغير شرعي فالسلاح يجب أن يكون بيد الأمن فقط، وعليه فيجب إنهاء حالة التسليح خارج نطاق قوى الأمن.

وأكدت الدراسة على ضرورة أن تكون المسؤولية الأمنية في القدس الشرقية مثل الأحياء الإسلامية والمسيحية للفلسطينيين، لذلك فإن حل الأشكال من وجهة نظر الكاتب هي وجود دولتين دولة للشعب الفلسطيني ودولة للشعب اليهودي.

<sup>16</sup> - Hunter, Robert, and Seth Jones, "Building a Successful Palestinian State Security", RAND Corporation, Arlington, 2006

- ترى الباحثة أن هذه الدراسة تمثل نظرة مستقبلية لإنهاء الصراع الإسرائيلي في المنطقة ورؤية مستقبلية لدور الأمن في بناء الدولة الفلسطينية، وكانت بمثابة اقتراح لحل الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهي وجود قوات دولية وقد أوضح الباحث مهام هذه القوات. نستفيد من هذه الدراسة لمعرفة رؤيا مستقبلية لعمل الأجهزة الأمنية في تصور لحل الأزمة من وجهة نظر أمريكية، فالبحث عبارة عن خطة لكيفية الفصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبناء دولتين وتختلف عن دراستنا بأنها تصور مستقبلي لما يمكن أن يحدث، أما دراستنا فإن ما تقدمه ما حدث بالفعل، وما قدمته الولايات المتحدة من معونات وبيان أثرها في بناء قدرات الأجهزة الأمنية.

### 2.10.1 دراسات حول المعونات الأمريكية لدول أخرى:

#### 1 - دراسة العيسوي، إبراهيم، 2004<sup>(17)</sup>

تتمحور فكرة الدراسة حول المعونات الأمريكية المقدمة الى مصر، ويرى الباحث أن المعونات الأمريكية أداة للابتزاز السياسي والاستعمار الاقتصادي والهيمنة الثقافية، وان المعونات الأمريكية ورقة ضغط تلوح بها الحكومة الأمريكية لمصر كلما شعرت شيئاً من المعارضة في قضية من القضايا.

كما ذكر في دراسته حقائق حول المعونات الأمريكية المقدمة الى مصر وذلك كحجم تلك المعونات من ضمنها ان مصر تعتبر ثاني اكبر الدول المتلقية للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل وربط بين المعونات الأمريكية المقدمة لإسرائيل وبين المقدمة إلى مصر.

وقام بعرض منافع المعونات الأمريكية وأضرارها، ومن أهم النتائج التي توصل اليها ولقد حدد الدوافع والأغراض الأمريكية من تقديم المعونات إلى مصر ومنها:

1 - إن المعونات الأمريكية الى مصر والى غيرها من الدول النامية إنما هي أداة لتنمية الطبقة الرأسمالية ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، وفتح اقتصاديات أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية.

<sup>17</sup>العيسوي، إبراهيم، قصة المعونات الأمريكية لمصر، دار العالم الثالث للنشر، مصر، 2004، ص31.

- ترى الباحثة في هذه النتيجة انه ركز على الجانب الاقتصادي، لخصوصية ونوعية المعونات المقدمة الى مصر ولكن المعونات المقدمة إلى السلطة بعيدة عن دعم الاقتصاد الأمريكي والفلسطيني.
- ترى الباحثة من نقاط قوة الدراسة انه قارن بين المعونات الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل والمعونات المقدمة إلى مصر حيث أظهرت الدراسة أنه كلما انخفضت المعونات إلى مصر زادت لإسرائيل لضمان التفوق الإسرائيلي عسكرياً واقتصادياً بما يحقق امنها.
- سوف تستفيد الباحثة من هذه الدراسة بالتعرف إلى تجارب دولة أخرى تتلقى المعونات الأمريكية وخصوصاً دولة مصر لارتباطها جغرافياً وسياسياً بفلسطين.

## 2 - دراسة (Gates,Robert) 2010 (18)

عنوان الدراسة: مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم، مستقبل المساعدات الأمنية الأمريكية. يرى الباحث في هذه الدراسة أن الدول التي لا تستطيع أن تحكم نفسها بشكل مناسب أو توفر الأمن على أراضيها فإنها تشكل مصدراً لأعظم التهديدات التي تواجه أمن الولايات المتحدة الأمريكية "بناء قدرات الشريك" اي من خلال تقديم المعدات والتدريب وغيرها من أشكال المساعدات الأمنية.

وقام الباحث بعرض بعض أنواع المساعدات للدول، وركز على تعزيز القدرات الأمنية في الدول الأخرى عنصراً مهماً في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

لقد حدد الباحث عدة مبادئ لتتبعها الولايات المتحدة في إصلاح وتحديث الأدوات المستخدمة في بناء قدرات الشريك منها: المرونة وسرعة الحركة - يجب أن تكون هناك آليات مراقبة فعالة تسمح للكونجرس بالقيام بمسؤولياته الدستورية لضمان تدفق الأموال.

وختم الباحث دراسته بأنه من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة البلدان الأخرى على توفير أمنها بنفسها وهو جزء هام من عملية حماية امنها.

فهو يبحث عن السبل الفاعلة في تقديم المساعدات الأمريكية المختلفة للدول ذات الأوضاع الأمنية الهشة في إطار ما يسمى "بناء قدرات الشريك" ويحذر من العسكرة الزاحفة على السياسة

<sup>18</sup> Gates,Robert, "Helping others Defend Themselves the future of the U S security Assistance", <https://www.foreignaffairs.com/articles/2010-05-01/helping-others-defend-themselves>, Foreign Affairs themselves, 2010.



الخارجية في حال لم يتم تدارك الأخطاء التي تحصل في الأداء الأمريكي، داعياً إلى دور فعال لوزارة الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية ومن ضمن ذلك عملية توزيع المساعدات الأمريكية على الدول الحليفة.

- يمكن الاستفادة من هذه الدراسة كونها صادرة عن شخصية أساسية في صنع القرار الأمريكي وهو وزير الدفاع روبرت جتس وفي ذلك الى بالتعرف على وجهة نظر أمريكية من تقديم المساعدات الأمنية للدول الأخرى وأرى انه أعزى تقديم المعونات لضمان أمن واستقرار الولايات المتحدة.

### 3- دراسة الزيات، محمد، 2014<sup>(19)</sup>

تحدث الباحث عن المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر و بما أن مصر من متلقي المعونات الأمريكية في العالم فقد جاء ترتيبها الخامس في ميزانية المعونات الخارجية الأمريكية العام 2012 بعد إسرائيل وأفغانستان ثم باكستان ثم العراق، وأشار الباحث بأن مصر ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط في مجال الإرهاب، والتعاون الدولي، وأن التعاون العسكري بين البلدين هو بمثابة تبادل الخبرات القتالية والتدريب المشترك وهي إحدى ثوابت العلاقات الدفاعية بين الطرفين في المقابل من الجانب المصري أنها تسمح للبورج الحربية بمرور قناة السويس والسماح للطائرات الأمريكية للتخليق في أجوائها، وإنه من المستبعد على الولايات المتحدة الأمريكية قطع علاقاتها العسكرية بمصر لأنها تساعد على تعزيز الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، وأوضح بأن هناك توجهات لإعادة هيكلة المساعدات العسكرية من خلال خفض المبالغ المخصصة لشراء أسلحة ومعدات وزيادة المخصصات لبرامج التدريب العسكري.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة بالتعرف إلى طرق الدعم وأشكال المعونات المقدمة من الجانب الأمريكي للدول المجاورة مقارنة بالمعونات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومصر تحديداً لقربها الجغرافي من فلسطين، وتأثيرها القوي في القضية الفلسطينية، ومعرفة الأسباب وراء تقديم تلك المعونات لمصر، تختلف عن دراسة بأنها جميع الدول التي تقدم لهم المعونات العسكرية

<sup>19</sup> الزيات، محمد، العلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، اوراق الشرق الاوسط، العدد 11،

2014/6/22 , <http://www.ncmes.org/ar/issue-middle-east-papers> , 2014.

دول مستقلة ذات سيادة ولها مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعكس الحال لدينا دولة قيد الإنشاء تحتاج الى بناء مؤسسات أمنية قوية وبحاجة إلى بناء قدرات أجهزتها الأمنية، بعكس الدول الأخرى مثل مصر فإنها تحتاج الى دعم نوعي في رفع القدرات ودعم بالأسلحة القتالية التي لا تشملها الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها للمؤسسة الأمنية الفلسطينية.

#### 4- دراسة ربيع، محمد عبد العزيز "المعونات الأمريكية لإسرائيل"، بيروت 1990

قام الباحث بتوضيح حجم المعونات التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت من العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية حالة خاصة لم يسبق لها مثيل في العلاقات بين الدول، وأوضح الباحث مقومات وأسباب الدعم الأمريكي غير العادي لإسرائيل وبدور الكونجرس الأمريكي، وربط تلك القضية بسياسة الولايات المتحدة الداخلية. وحلل الباحث أسباب ومقومات المعونة الأمريكية لإسرائيل بشكل جدي وشامل وأنه لا يمكن فصل تلك المعونات عن تطور سياسة أمريكا تجاه البلاد العربية.

و يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة سياسة الولايات المتحدة في تقديم المعونات للدول الأخرى وخاصة إسرائيل، لخصوصية الحالة الفلسطينية وأن إسرائيل جزء من فلسطين، وإن إسرائيل قامت على أرض، فلسطينية زد على ذلك معرفة أهداف تلك المعونات، وما وراء سياسية دعم الولايات المتحدة لإسرائيل.<sup>(20)</sup>

#### 3.10.1 دراسات حول بناء القدرات المؤسسية

##### 1. دراسة Chandi Prasad Chapagain<sup>21</sup>

"بناء قدرات الموارد البشرية من خلال طريقة التحقيق التقديري في تحقيق الأهداف التنموية " قدم الباحث نموذجاً لبناء قدرات الموارد البشرية لتحقيق الاهداف التنموية من اجل تحسين المجتمع والاقتصاد ونظام الحكم، وان بناء القدرات البشرية يمكن ان يحقق قدرة اعلى من الانتاجية لتحقيق الاهداف، وتشير الدراسة الى البعد الانساني للتنمية، او رأس المال

<sup>20</sup> ربيع، عبدالعزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 31-32، 1995.

<sup>21</sup> Chapagain, Chandi, "Human resource capacity building through appreciative inquiry approach in a chiering developmental goals ", PD Human Resource Management Madison University, USA Septembe. 2004.

الاجتماعي، والبعد الإنساني أكثر أهمية للتطوير المؤسسي، وفي تعزيز بناء القدرات البشرية. ومن نتائج الدراسة: ان التخطيط للعمل يستطيع أن يبني قدرات الموارد البشرية على نحو أكثر فاعلية وأوضح الباحث الجوانب الايجابية والسلبية لبناء القدرات، حيث استهدفت دراسته المنظمات الإنمائية غير حكومية في نيبال.

ترى الباحثة بأن هذه الدراسة تستهدف بناء قدرات الموارد البشرية للمنظمات غير الحكومية من خلال تمويلها عن طريق منظمة العفو الدولية وركزت على بناء القدرات واهميتها وكيفية استثمار الموارد البشرية بشكل افضل.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في انها تعالج مشكلة بناء قدرات الموارد البشرية للمنظمات غير الحكومية في نيبال ونحن في دراستنا سوف نقف عند دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات مؤسسة حكومية وهي الأجهزة الأمنية، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة تجارب دول اخرى في بناء قدراتها البشرية وبخاصة أن نيبال دولة ليست من الدول العظمى وان المؤسسات الدولية تسعى الى دعم قدراتها لتحسين الوضع المعيشي للمجتمع ونظرا لاننا من الدول الحديثة وأننا في مرحلة البناء نحتاج الى بناء قدرات افرادها من هنا فإننا سنستفيد من هذه التجربة لمعرفة اهمية بناء القدرات للموارد البشرية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

• جاءت كل هذه الدراسات في أوقات متقاربة ما بين الأعوام 2005 - 2010 وهي الفترة التي شهدت تحولاً في إصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وركزت على ما وراء الدعم الأمريكي للدول وربطها في الأجندة السياسية سواء في فلسطين أو في الدول الأخرى.

وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة حداتها وتغطيتها فترة ما بين الاعوام 2005 وهي حتى العام 2015 مما يساعدنا على فهم وربط المعونات في رفع قدرات المؤسسة الأمنية الفلسطينية بوضوح.

و لقد تناولت الباحثة موضوع المعونات من جانب مختلف عن الدراسات السابقة وهو معرفة دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية لضرورة وأهمية المؤسسة الأمنية في بناء الدول الحديثة التي نحن بصدد بنائها، والتي تفتقر الى المؤسسة وهي في ذات الوقت بحاجة الى بناء قدراتها نظرا لحداتها بنائها،فهي بحاجة الى المعونات الخارجية وخاصة

الأمريكية منها وسوف نتحقق من خلال دراستنا من توجهات المدراء في الأجهزة الأمنية للدور الذي أحدثته المعونات الأمريكية وانعكاسها على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي

##### المطلب الأول: مفهوم الأمن والأمن القومي

#### 1 - مفهوم الأمن:

يعتبر الأمن من أهم ضروريات حياة الإنسان ومن أهم احتياجاته التي لا يمكنه الاستغناء عنها، فحاجة الإنسان للأمن وفق هرم ماسلو تأتي في المرتبة الثانية من قاعدة الهرم، ويندرج تحت هذه المرتبة حاجته إلى السلامة الجسدية، إذ لا بد من تلبية الاحتياجات الأساسية أقل مستوى قبل التقدم إلى تلبية احتياجات للنمو إلى مستوى أعلى، والحاجة للأمن تندرج منها حاجات السلامة الجسدية من العنف والاعتداء والأمن الوظيفي والأمن الأسري وأمن الممتلكات الشخصية، ولا يمكن تحقيق هذه الحاجات الضرورية للفرد داخل المجتمع إلا بوجود دولة قادرة على حماية أفرادها من التهديدات الداخلية والخارجية فهذه الحاجات من وجهة نظر ماسلو لا بد من تليبيتها قبل الوصول إلى الذات. (22)

وقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليدياً بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي حيث اعتبر الأمن احد أسباب نشأة الدولة، ومن السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير وفقاً للاعتبارات الداخلية والخارجية فهو ليس مفهوماً جامداً بل مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية بالتالي فهو لا يتصف بالجمود (23).

<sup>22</sup> McLeod, Saul, **Maslow's Hierarchy of Need**, published 2007, updated 2014

<http://www.simplypsychology.org/maslow.html>, 2014

<sup>23</sup> الحري، سليمان، " مفهوم الأمن مستويات وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر " المجلة العربية للعلوم الإنسانية،

الكويت، العدد 19، يونيو، 2008، ص 10.

وقد اختلف الباحثون حول مفهوم الأمن واعتباراته ومقوماته وأساليب تحقيقه، فمفهوم الأمن مفهوم متجدد من فترة الى أخرى ومن عنصر إلى آخر، وهناك تعدد للحاجات الأمنية وتنوعها تبعاً لظروف الحياة المعاصرة ومتغيراتها وتحدياتها<sup>(24)</sup> وسوف نقسم تعاريف مفهوم الأمن وذلك بارتباطه بالدولة وارتباطه بالمفهوم الإنساني.

#### - تعريف لمفهوم الأمن مرتبطة بالدولة وهي كالتالي:

قدمت الأمم المتحدة تعريفاً للأمن وهو: "حق الشعب في العيش بحرية وكرامة بمنأى عن الفقر واليأس وإن جميع الأفراد ولاسيما الضعفاء، للناس الحق في التحرر من الخوف من العوز وإن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم على أكمل وجه" وأكدت أن الحكومات هي الجهات الفاعلة المسؤولة عن تعزيز الأمن البشري وتقوم بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وأسباب رزقهم وكرامتهم، وإن المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية لها دور بالغ الأهمية في تعبئة الدعم والنهوض بالعمل الجماعي، فهي شريك بالغ الأهمية في تعزيز الأمن البشري.<sup>(25)</sup>

أما باري بوزان **Barry Buzan** فيرى أنه: "في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، فهو قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" والأمن يمكن أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً.<sup>(26)</sup>

أما تعريف مكنمارا للأمن فهو: الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فان النظام والاستقرار يصبحان أمراً مستحيلاً، وإن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد امن".<sup>(27)</sup>

<sup>24</sup> آل سمير، فيصل، "إستراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري وتعزيز الامن الوطني" جامعة نايف، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2007، ص 121.

<sup>25</sup> الجمعية العامة، تقرير الأمين العام قرار الجمعية العامة 291/64 متباعدة فقرة 143 المتعلقة بمفهوم الأمن البشري الختامية لمؤتمر القمة العالمي، ص ص 1-19 <http://www.un.org/ar/documents/index.html> 2005.

<sup>26</sup> Bazan, Barry, and Ole Waever, "security a new framework for analysis", Lynne Rienner Publishers, Ine, London, p21, 1998.

<sup>27</sup> مكنمار، روبرت، "جوهر الأمن"، ترجمة يونس شاهين، دار المصرية للكتاب، القاهرة، ص 120، 1970.

أما تعريف أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers): "الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات الى القيم المركزية وبالمعنى الذاتي فهو يشير الى غياب الحقوق من أن تكون هذه محل هجوم"<sup>28</sup>.

أما تعريف ليبمان للأمن فهو: "تعد الأمة آمنة الى حد ما، إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب"<sup>(29)</sup>

تعريف احمد جلال التدمري: "تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع."<sup>(30)</sup>

#### تعريفات الأمن مرتبطة بالجانب الإنساني:

تعريف بوث وويلر ("): (Booth and Weeler): "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".<sup>(31)</sup>

أما مارتن غريفيش وتيري أو كلاهان: في كتابهما المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، حيث عرفا الأمن على انه: إن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الإذنى، والحاجة الى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية وشرطاً مسبقاً لتتمكن من العيش بشكل محترم".<sup>(32)</sup>

ترى الباحثة بأن تعاريف الأمن متنوعة في أهدافها ووظائفها إلا أن أغلب الذين عرفوا الأمن على أن الأمن: هو الاستقرار والحماية والحفاظ على حقوق الآخرين وحياتهم من أي تهديد داخلي أو خارجي.

<sup>28</sup> Wolfers, Arnold, "National Security as an Ambiguous Symbol", Political Science Quarterly, Vol. 67, N°:4, December 1952, P 485.

<sup>29</sup> بيليس، جون، ستيف، سميث "عولمة السياسة العالمية"، الطبعة الاولى، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

<sup>30</sup> التدمري، أحمد، "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية" ورقة قدمت لندوة مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت 26-27/مايو 1997، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1998، ص 288.

<sup>31</sup> اليمان، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة"، جامعة الحاج لخضير باتنة، باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012، ص 14.

<sup>32</sup> غريفيش، مارتن، تيري، أو كلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 231

وتعرف الباحثة ان الأمن : بأنه الحفاظ على الاستقرار وحماية الممتلكات والحريات لأفراد المجتمع من خلال نظام سياسي قوي قادر على التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية.

## 2- الأمن القومي

يعد مفهوم الأمن القومي جديداً نسبياً في العلوم السياسية، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً عند تشكيل مجلس الأمن القومي الأمريكي في العام 1947، ومنذ ذلك الحين أصبح يستخدم مصطلح الأمن القومي على نطاق واسع.<sup>(33)</sup>

واللافت للانتباه أن استخدام هذا المفهوم بدأ مع ظهور ما بات يعرف بالحرب الباردة بين الدول الكبرى، وبعد تربع الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الهرم العالمي الجديد، فأصبح الاهتمام بمفهوم الأمن الجماعي ومحاولة تأمين الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية في ظل التنافس العسكري والاقتصادي الجديد الذي بدأ مع انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وحتى اللحظة لا يوجد إجماع على تعريف موحد للأمن القومي، فهناك العديد من الاجتهادات ووجهات النظر حول هذا المفهوم حيث تراوح بين التجريد والواقعية، ومن ابرز وأول من تحدث عن مفهوم الأمن القومي بعيداً عن المفهوم التقليدي ليشتمل على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا، حيث عرف الأمن القومي: "الأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوى عليه، الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن".<sup>(34)</sup>

و عرف ميشيل لو Micheal Louw عرف الأمن القومي على انه "حالة التحرر من التهديدات الفعلية الخارجية".<sup>(35)</sup>

<sup>33</sup> حسين، زكريا، "الأمن القومي"، مصر، 2015/11/22

<http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm>

<sup>34</sup> McNamara, Robert, **The Essence of Security: Reflections in Office**. New York, Harper & Row, 1968, P 45

<sup>35</sup> Louw, Michael H.H, **National Security: A Modern Approach**, Institute for Strategic Studies, University of Pretoria, South Africa, 1978, p 10



أما مورتون باركويترز Morton Berkowitz عرف الأمن القومي على انه "قدرة الدولة على حماية مقدراتها الداخلية من التهديدات".<sup>(36)</sup>

كما عرف ولتر ليبمان Walter Lippmann فقد عرف الأمن القومي على انه "الدولة تمتلك الأمن عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وقادرة، إذا ما اضطرت، للحفاظ على تلك المصالح بالحرب".<sup>(37)</sup>

و عرف اورفيك Orvik عرف الأمن القومي: "إذا لم يكن هناك تهديد للمصالح والمؤسسات الوطنية، فان الأمن سيكون موجوداً بطبيعة الحال".<sup>(38)</sup>

أما ارنولد ولفيرز Arnold Wolfers الأمن القومي على انه "رمز غامض يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. الأمن القومي يعني غياب التهديدات إلى القيم المكتسبة، وغياب الخوف من أن يتم الاعتداء على هذه القيم".<sup>(39)</sup>

أما مستويات الأمن القومي فهي:

الأمن الفردي: أي تامين الرد ضد ما يهدد أمنه وأمانه.

الأمن الوطني: أمن الدولة وقدرتها على الدفاع عن استقرارها الداخلي.

الأمن القومي: امن مجموعة الدول التي تشكل نظاماً إقليمياً.

الأمن الجماعي: يقع ضمن اختصاص المنظمات الدولية.<sup>40</sup>

ترى الباحثة بأن الباحثين قاموا بعرض تعاريف للأمن القومي متشابهة إلى حد ما فقد عرفوها بأنها حماية للمصالح وغياب التهديدات، والخوف من الاعتداءات الخارجية وقدرة الدولة على

<sup>36</sup> Morton Berkowitz, *National Security: a reader in theory and policy*, Free Press, California, 1965, P4.

<sup>37</sup> Lippmann, Walter, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic*, Little, Brown, United States. 1943, P5

<sup>38</sup> Nils, Orvik, *The Threat: Problems of Analysis*, *International Journal*, Sage Publications, Ltd., Canada, Vol. 26, No. 4(Autumn, 1971),p675

<sup>39</sup> Wolfers, Arnold, *National Security as an Ambiguous Symbol, Discord and Collaboration*, Baltimor, 1962, p15.

<sup>40</sup> الاسطل، كمال " الإطار النظري لمفهوم الامن الجماعي "، على الرابط الالكتروني:

<http://k-astal.com/index.php?action=archive&type2012/1/16>

خوض الحروب لحماية مصالحها وامن بلادها، وإن الأمن القومي من أهم مرتكزات السياسة الخارجية للدول. فمفهوم الأمن القومي ارتبط بالدولة لأنه يتطلب الأمور الآتية:

- 1) تحديد المصالح والقيم التي تسعى الدولة الى تحقيقها وحمايتها.
- 2) تحديد التحديات وتحديد الأدوات لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار.
- 3) بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات وذلك يقتضي وجود سلطة سياسية تملك الحق في توجيه الموارد وتعبئتها. (41)

### المطلب الثاني: نظريات الامن القومي

يوجد في مجال الامن القومي العديد من النظريات العلاقات الدولية التقليدية والمقاربات الأمنية الحديثة في مجال الدراسات الأمنية وسوف تستعرض الباحثة وجهات نظر هذه النظريات في الأمن وقد وردت على النحو الآتي:

#### 1 - النظرية الواقعية:

يصعب ضبط النظريات الواقعية ضمن اتجاه نظري موحد ومتماسك فإن تتبع جذور هذه النظرية، فهي تعود الى اسس توسيديس للواقعية ولعلاقات القوة التي تقوم عليها عبر تأريخه للحرب التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرطيا، والتي عرفت بـ"الحرب البيلونيزية"، وقد قال في هذا الصدد: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه".

وان الدولة في الواقعية تتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى، وذلك مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها وتحتاج الدولة لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن لا وجود لقوة فوقية، فمن الناحية الأكاديمية تزامن صعود الواقعية الموضوعية كمذهب مركزي للعلاقات الدولية مع تحولين أساسيين: 1- اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين لعدم قدره على

---

<sup>41</sup>عشقي، أنور، "الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة عصر العولمة"، الرياض، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية، 2005، ص28.

تجاوز واقع الحرب العالمية الثانية 2 - تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي الى سدة الزعامة العالمية.

نصح ميكافيلي الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، وبحسب هوبز فإن الدول في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة.

و يعتبر جون هيرز (John Herz) أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية "Security Dilemma" عام 1950، فالدول ذات السيادة تتسلح لتصبح أكثر أمنًا حتى تزيد من مستوى الحماية لها في المقابل وجود حالة من الفوضى الدولية تؤدي إلى المزيد من الأمن بالنسبة للدول الأخرى. (42)

وتشكل القضية الفلسطينية وتفاعلاتها وتشابك العناصر المكونة لها مجموعة من التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، وهي من القضايا التي تستحق الدراسة، وذلك لما لتلك القضية من آثار وتأثيرات وانعكاسات. وعند دراسة المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية نلاحظ أن هذه المعونات تمتاز بالتطور والتغيير المستمر، وذلك نتيجة لتغير نماذج العلاقات والإحداث والمتغيرات الدولية.

وانطلاقاً من هذا التصور لما يجري في السياسة الفلسطينية، وربطها بالسياسة والعلاقات الدولية ومع تعدد المفكرين والمدارس السياسية ترى الباحثة أن هذه النظرية وفي إطار مقولاتها ومفاهيمها ومسلماتها تعتبر - حسب رأي الباحثة- من أكثر النظريات ملاءمة لدراسة موضوع الدراسة واستخدامها لدراسة المشكلة البحثية للدراسة.

وتمثل النظرية الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المدرسة المثالية، وهي تهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول، والعوامل المؤثرة في علاقة بعضها مع بعض، ومن أبرز الكتاب الواقعيين "هانس مورجنتو" صاحب كتاب "السياسة بين الأمم" والذي يذكر فيه المبادئ الواقعية الستة، منها أن السياسة كالمجتمع الواحد تحكمه قوانين

<sup>42</sup> Sorensen, Georg, "After the Security Dilemma: The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values", Security Dialogue, Val.38, N:°3, 2007, P.359.

موضوعية، وهو يعتمد على المصلحة كأداة للتحليل. وتتناول المدرسة مفهوم المصلحة القومية إلى جانب مفهومي القوة وميزان القوى وهو مفهوم متجذر تاريخياً يصلح لأن يكون أداة تحليل سياسي كما يصنف "هانس مورجنتو" المصالح لعدة أنواع تبدأ من المصالح الأولية الأساسية، إلى مصالح ثانوية، ودائمة، ومتغيرة، وعامة، وخاصة. كما ويقدم "مورجنتو" تصنيفاً للأحلاف على أساس العلاقات بين مصالح الدول الأعضاء في الحلف الواحد، ويفترض افتراضات حول العلاقة بين الأحلاف، والمصالح القومية، ويرى "مورجنتو": أن السياسة الدولية تتميز (وتنفرد) "كفرع أكاديمي عن دراسة التاريخ، والقانون الدولي والأحداث الجارية والإصلاح السياسي".<sup>(43)</sup>

وعليه فهي على عكس المدرسة المثالية، ولا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية، بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح القومية للدولة بالدرجة الأولى، ولا يبالى بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر، وترتبط السياسة الخارجية الواقعية عادة باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب، ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية)، ومطلوبة لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية.<sup>(44)</sup>

ويؤمن أنصار هذه المدرسة عادة بأن النظام العالمي بمثابة مباراة لا تحقق أي ربح، بل يمكن القول: إن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة، والقوة العسكرية.<sup>(45)</sup>

ويرى الواقعيون أن وضع الدولة في المنظومة الدولية يحدد مصالحها القومية وينبئ عن سياستها الخارجية. أما الليبراليون فيقولون: إن المصالح القومية تعرف بما هو أكثر ثراءً لكيفية تشكيل المصالح القومية حيث يعتمد تعريف المصالح القومية بالنسبة لهم إلى حد بعيد على نوع

<sup>43</sup> مقلد، صبري، "نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة"، الكويت: دار السلاسل، 1987، ص 51.

<sup>44</sup> العقابي، عودة، "العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"، ليبيا: طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996، ص 138.

<sup>45</sup> دورتي، جيمس، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص 69.

المجتمع الداخلي لتلك الدولة. فعلى سبيل المثال: المجتمع الذي يولي الرخاء الاقتصادي والتجارة أهمية قصوى، أو الذي ينظر إلى الحروب ضد الدول الديمقراطية الأخرى على أنها عمل غير مشروع، مثل هذا المجتمع يعرف مصالحه القومية على نحو يختلف كثيراً عن تعريف المجتمع الذي يعيش في دولة يحكمها طاغية، ولها نفس الوضع في المنظومة الدولية. ويقول الليبراليون إن هذه الرؤية تكون سليمة لا سيما حين تتسم المنظومة الدولية بالاعتدال، أي ما لم تكن تسودها الفوضى. فإذا كانت المؤسسات وقنوات الإتصال تقدم توقعات مستقرة بالسلام الدائم فإنه يمكن الخروج من معضلة السجين.<sup>(46)</sup>

وإن الاستجابة الواقعية الأكثر أهمية أتت من كينيث وولتر الذي أعاد صياغة مذهب الواقعية في العلاقات الدولية في شكل جديد ومختلف. ففي كتابه (نظرية السياسة الدولية) الذي نشر لأول مرة في العام 1979 استجاب للتحدي الليبرالي وحاول أن يصحح أخطاء الواقعية الكلاسيكية عند هانز مورغنثو عن طريق منهجه الأكثر علمية والذي أصبح معروفاً بالواقعية البنوية أو النيو واقعية. ففي حين استمد مورغنثو نظريته في الصراع من أجل السلطة التي ربطها بالطبيعة البشرية، بذل وولتر جهداً ليتجنب أي نقاش فلسفي للطبيعة البشرية ووضع بدلاً من هذا نظرية في السياسة الدولية مشابهة للاقتصاد المجهرى **microeconomics**. حيث يؤكد وولتر أن الدول في النظام الدولي كالشركات في الاقتصاد المحلي لديها نفس المصلحة الرئيسية وهي البقاء، "أما من الناحية الدولية، فإن بيئة أفعال الدول أو بنية أنظمتها تعبر عنها الحقيقة القائلة أن بعض الدول تفضل البقاء على نهايات أخرى يمكن اكتسابها على المدى القصير وهي تتصرف باكتفاء نسبي لتحقيق تلك النهاية".<sup>(47)</sup>

يدافع (والتر) عن منظور منظومي **systemique** ، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. إذاً، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض

<sup>46</sup> ناي، جوزيف، "مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها"، ترجمة د. محمد

توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2003، ص 38\_39

<sup>47</sup> Waltz, Kenneth, **Theory of International Politics** B. Stanford Encyclopedia of Philosophy. 1979, p93

نفسها على وحداتها<sup>(48)</sup>، وفي هذا يقول والتز بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة.

وإذا ما حاولنا تطبيق هذا المعيار على المعونات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هدفت تدعيم علاقاتها في المجالات السياسية والاقتصادية، والأمنية والعسكرية وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، إلى جانب مواجهة الراديكالية العربية وضبط إيقاعها بشكل لا يجعلها تهدد المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وبالتالي فإن المتابع للسياسة الخارجية الأمريكية ذات التوجه الواقعي السياسي، لا يستطيع إلا أن يتوقف عند النموذجين من أجل دراسة واقع الحال، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: بما أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة تتبع الواقعية السياسية فأى من النموذجين السالفين تتبع؟ أي هل الولايات المتحدة الأمريكية دولة واقعية دفاعية، وبالتالي فإن ما تفعله من تقديم المعونات للأجهزة الأمنية الفلسطينية إنما يصب في خانة العمل على الدفاع عن حليفها القوي في المنطقة (إسرائيل) من المخاطر التي يمكن أن تهدد كيانها، ونظامها السياسي؟، أم أنها دولة واقعية هجومية، وبالتالي فإن ما تفعله هو من أجل الهيمنة والسيطرة على الآخرين، من الواضح أن الولايات المتحدة في ظل نظام أحادي القطبية تطمح إلى السيطرة والهيمنة بنفس الوقت حماية إسرائيل كحليف قوي ومهم في المنطقة، وأن ما تقوم به من تقديم للمعونات العسكرية إنما يؤدي إلى إخلال بمبدأ التوازن في القوة الموجودة في المنطقة لصالح إسرائيل، مما يعني أن إسرائيل شاءت أم أبت فإنها تسير نحو فرض هيمنتها على الدول المجاورة لها، إن التنظير للواقعية السياسية يجرنا إلى المبدأ الواقعي القائل: "إن على الدول أن تخدم نفسها بنفسها من خلال العمل على رفع كفاءتها وقدراتها العسكرية، إلى درجات تتماشى مع الدول الأخرى المنافسة لها"، وهذا ما تسعى إليه السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن هناك معوقات تواجهها نظراً لأنها في مرحلة بناء دولة حديثة، وأن الاحتلال الإسرائيلي لن يسمح لها بالتقدم السريع في بناء أجهزة أمنية حيث تشكل هذه الأجهزة خطراً على أمنها وحمايتها مصالحها.

<sup>48</sup> غيِّوم، اكزافيه، "العلاقات الدولية"، ترجمة قاسم المقداد مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 12 مزدوج، دمشق. <http://www.awudam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm> : 2003.

## دواعي استخدام هذه النظرية:

لقد فرضت هذه النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الأخرى، والتي كرس كل اهتمامها لتفسير الواقع الذي تعيشه الدول، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة للعوامل المسببة للصراع، والذي بدوره سيؤدي إلى الحروب واستخدام القوة، وفي بداية القرن الماضي استفاق العالم على حربين عظيمتين، أدت إلى الكثير من الكوارث الاجتماعية والبيئية، وإلى تأجيج الصراع وسباق التسلح الذي بدوره أفقد العالم عوامل الأمن والاستقرار، مما أكد أن القوة وأدواتها واقع لا بد من اعتماده كمقياس للمهتمين والمفكرين في معرفة ترتيب الدولة بالنسبة لمعيار القوة، وفي دراستنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت الإشراف على المعاهدات الدولية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وحل الصراع بينهم محاولة إدارة عملية السلام واستقرار المنطقة، ومن خلال تلك المعاهدات والاتفاقيات التزمت الولايات المتحدة بدعم الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية بإرساء الأمن والاستقرار في المناطق الفلسطينية من جهة، والاستقرار والأمن لإحدى حلفائها في الشرق الأوسط وهي دولة إسرائيل من جهة أخرى، وهذا ما نسعى إليه هو ربط الواقعية بفهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية بتقديم الدعم للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

## 2 - الواقعية الجديدة:

يرى والتز أن الدول لا يحركها سوى سعيها نحو البقاء وتعظيم حدود ونطاق أمنها Maximize its Security ولا يؤثر عليها سوى الإحساس بالخطر والتهديد من جانب القوى الأخرى ويرى والتز أن سلوك الدول يتحدد في خمسة افتراضات وهي:

- 1- إن الدول القومية هي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية.
- 2- إن النظام الدولي فوضوي وليس نظاماً تراتبياً.
- 3- إن الهدف الأسمى للدول هي سعيها للحفاظ على بقائها وبناء قوة عسكرية.
- 4 - حيث ان الدول لا تثق في بعضها ولا يمكنها التأكد ومعرفة نواياها تجاه بعض.

5 - إن بعض الدول في سعيها نحو البقاء وتفكر جدياً في كيفية تحقيق ذلك بالتالي فهي فاعل عقلاني. (49)

ويرى كينث والتز أن الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما، حيث أن أمن المواطن في النظام الداخلي هو مهمة الدولة الأساسية، أما النظام الدولي فان تحقيق الأمن لا يكون لا بالاعتماد على النفس بسبب غياب سلطة عليا لمنع استخدام القوة، يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال دوره كقطب مقابل الولايات المتحدة، ليس نهاية الحرب الباردة فحسب بل بداية مرحلة جديدة في طبيعة تشكيل النظام الدولي، تختلف من حيث السمات والمعطيات عن تلك التي كانت سائدة طيلة عقود الحرب الباردة، هذه المرحلة هي مرحلة الإنفراد الأمريكي بالهيمنة علي النظام الدولي الجديد، الذي كان من ركائزه الأساسية الجديدة هو تدعيم الأمم المتحدة حتى تقوم بدور أكثر فاعلية في تحقيق الأمن الجماعي، والحفاظ علي السلام العالمي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. (50)

إن تصور الأمن في هذه الفترة ارتبط بالواقعية، والذي يقوم علي افتراض أن الأمن يتحقق بوساطة الدولة ومن ثم كان بناء القوة العسكرية وتعزيزها المتواصل، هو المدخل الكفيل لتحقيق الأمن وردع مصادر التهديد القائمة والمحتملة وعليه كان مفهوم الأمن يدرك من خلال العلاقة الطردية بين القوة العسكرية للدولة وبين مدى قدرتها على حماية أمنها وضمان مصالحها، ولهذا كانت السياسة الأمنية الدولية قوامها الاعتماد على القوة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد، وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح، نتيجة لذلك، كان أمن الدولة هو أمنها العسكري، مما أدى إلى أن تلجأ الدول الأقل مقدرة إلى التحالف مع غيرها لمواجهة التهديدات المحتملة. (51)

<sup>49</sup> Williams, Paul "Security studies an Introduction", Rout ledge , London and new Yourk, 2008.

<sup>50</sup> ابو مور، إنعام، " مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية - مقارنة معرفية "، فلسطين، غزة، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013، ص33.

<sup>51</sup> أبو مور، إنعام، المرجع السابق، ص 34.



يتفق أنصار الواقعية الجديدة مع هانس مورجانثو في أن الدول تبحث دائماً عن القوة لكنهم يختلفون معه بالنسبة لدوافع هذا السعي وراء القوة.<sup>(52)</sup>

و يوجد هناك طبيعة إنسانية تدفع باتجاه السيطرة على الآخرين (animus dominandi) بينما أنصار الواقعية المستجدة أن تسعى وراء القوة لا يعود الى الرغبة في القوة يمثلها الإنسان كحيوان سياسي إنما يسعى وراء الأمن تفرضه البنية الفوضوية للنظام الدولي.

نستخلص من النظرية الواقعية بأن الدولة هي الفاعل الأساس في النظام الدولي وأن مفهوم الأمن الوطني يغلب على المفهوم الأمن الإنساني، وإنه من الضرورة تحديد التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة التي تواجهها الدولة وذلك من اجل مواجهتها، أما في الواقعية الجديدة إن الدولة الى جانب فواعل أخرى مثل الشركات المتعددة الجنسية والأفراد والمنظمات الدولية اهتمت بالأمن الإنساني أكثر من إن القوة العسكرية وحدها غير كافية لتحقيق الاستقرار.

### 3- نظرية توازن القوى Balance of power Theory:

توازن القوى هو واحد من أقدم المفاهيم النظرية في العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة، وفقاً لهذه النظرية يتم فحص الاختلال والتركيزات في القدرة العسكرية والمادية بين القوى العظمى، ويتم استعادة التوازن من اجل ضمان بقاء القوى الكبرى في النظام الدولي، وأن لها عدة اليات لإعادة التوازن من خلال "توازن داخلي" بمعنى تحويل القوة الاقتصادية الى قوة عسكرية، وتشكيل تحالفات موازية وتمررها الى دول أخرى. وفقاً لكينيث والتر مؤسس الواقعية الجديدة، تسود سياسة توازن القوى عندما يتم استيفاء مطلبين اثنين فقط وهما: أن يكون النظام فوضوياً وأن يكون مشغولاً من قبل وحدات ترغب في البقاء على قيد الحياة. أو من خلال "التوازن الخارجي" والذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى<sup>(53)</sup>.

<sup>52</sup> Hans, Morgenthau, "Politics among nations" , third Edition , 1960 Alfred A.Knopf, Hebrew Translation 1974, pp2

<sup>53</sup> Lobell.E.Steven, " Balance of Power Theory " last modified 25 November, 2014. <http://www.oxfordbibliographies.com\ 19/10/2015>

#### 4- النظرية الليبرالية: (54)

وتدور هذه النظرية حول مجموعة أفكار ونظريات حول أهمية النظام السياسي في العلاقات الدولية، ونشأت هذه النظرية في القرن التاسع عشر كمشروع فكري ترجع جذوره إلى فولتير وجان جاك روسو وديفيد هيوم كمشروع سياسي إصلاحي يدعو إلى إصلاح النظم السياسية ويعارض النظم السياسية القديمة، وحيث أكدت على ضرورة إصلاح النظم السياسية وفق قيم جوهرية والفصل بين السلطات وتقييد السلطات، أما الفاعل الأساسي في النظام الدولي فهو الفرد والمنظمات الدولية وتهتم بالأمن الإنساني وتتنظر إليه كهدف لحفظ استقرار الدول، فهذه النظرية هي الأكثر فائدة كمصادر للتبصر في تصميم دولة مؤسسات مثل المحاكم، والتي تهدف إلى أن يكون لها تأثير على السياسة الداخلية.

وكان من أهم التطورات داخل النظرية الليبرالية ظاهرة معروفة باسم (السلام الديمقراطي)، وأول من وصف السلام الديمقراطي هو إمانويل كانظ (Immanuel Kant) حيث يصف السلام الديمقراطي بأنه: غياب الحرب بين الدول الليبرالية التي تعرف بأنها ناضجة الديمقراطيات الليبرالية.

#### - النظرية الليبرالية المؤسساتية: (55)

سميت بهذا الاسم بسبب اهتمام الليبراليين بالمؤسسات الدولية التي تقوم ببعض الوظائف بشكل أفضل مما تقوم به الدولة ولها دور في تحقيق الأمن والاستقرار بين الشعوب، ويؤكد أصحاب هذه النظرية إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلاً من السياسات التنافسية، وإن الدول تلجأ إلى التعاون لتفادي المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المزايا النسبية، إذاً فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن المؤسسات الدولية هي فاعل أساسي أكثر من الدولة.

<sup>54</sup> Slaughter, Anne, "International relations, Principal theories Published in: Wolf rum, R.(Ed.) Max Planck Encyclopedia of Public International Law(Oxford University Press, 2011, p14 (2011)

<sup>55</sup> أبو مور، إنعام، مرجع سابق، 2013، ص 35-39.

## 6- النظرية البنائية: (56)

ظهرت هذه النظرية في أواسط الثمانينيات كانتقاد للتجاهات التي كانت في ذلك الوقت، كان (Nicholas Onuf) في كتابه (Ward of our making) قد انتقد الواقعية البنوية وإن النظرية البنائية توظف مفهوم البنية للسلوكيات في العلاقات الدولية تركز النظرية البنائية على القيم والثقافة والأقليات والنزاعات العرقية، وأنه من وجهة نظر هذه النظرية أن الفواعل الأساسية في النظام الدولي المصلحة والهوية والأفراد والإرهاب الدولي، وتقتضى بأن الوجود البشري وجود اجتماعي وأن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس<sup>(57)</sup>، ومن المبادئ الأساسية للنظرية البنائية:

- 1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- 2 - ذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- 3- تشكيل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية.

اما التصور البنائي للأمن بإسهامات (اكساندر وانت) فما هو إلا مسألة تصور وصناع القرار هم الذين يقدمون تصوراتهم للعناصر المادية والمحملة وليس العكس، وحاول (وانت) تفسير الأمن عبر تناوله معضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتقرض على الدول سلوكيات معينة وتقرض عليها طريقة تحديدها لمصالحها من منطلقات العون الذاتي، إذ أن الأمن عند البنائيين هي دراسة لدور الأفكار والبنى الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الوحدات وتصورها لمفهوم التهديد والقوة.

واعتبرت البنائية ان متغير الهوية كذلك جزء من الأمن وأهمته جميع النظريات على الرغم من أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد سلوكياتهم إما عن طريق التعاون أو التنافس.<sup>(58)</sup>

---

<sup>56</sup> جندلي، عبدالناصر، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 447.

<sup>57</sup> أبو مور، إنعام، مرجع سابق، ص 138 .

<sup>58</sup> كباي، صليحة، "الدراسات الأمنية بين التجاهين التقليدي والحديث"، جامعة قسطنطينة، الجزائر، 2012، ص 241.

## 7- نظرية الأمن الوطني:

القدرة على كفاية الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة الاطمئنان والأمن من الخوف. (59)

وساد المجتمع الدولي نظريتان متضادتان لمفهوم الأمن الوطني، وكان مقياس تبني الدول لأحد تلك النظريات يرجع إلى المكانة الدولية للدولة:

### أ - نظرية الدولة العالمية للأمن International state security

مؤيدوها من الدول العظمى والكبرى عالمياً وإقليمياً وترى هذه النظرية ان الأمن المطلق لا يتحقق إلا في وجود دولة عالمية تحتكر كل أسباب القوى، وهو مفهوم الولاية القوية في الإمبراطورية القديمة، ووجه نقد الى هذه النظرية وهو أن الدولة العالمية مرادف للدولة القومية ذات الصبغة السياسية الاستعمارية أي الأمن المطلق. (60)

### ب - نظرية المجتمع عالمي للأمن Universal Association

معظم من يؤيد هذه النظرية هم أغلبية الدول غير العظمى او الكبرى التي تخشى نفوذ القوى الكبرى والعظمى وهيمنتها، مما سينقص من أمنها بدلا من وجود الكمال والمثالية، وتفترض هذه النظرية أن الأمن لا يحتاج بالضرورة الى وجود الدولة، وإنما يمكن تحقيق مفهوم الأمن بأنضمام الجميع الى جمعية عالمية وأن يكون العمل جماعياً ولصالح الجماعة كلها هو، والدعامة القوية لضمان الأمن وهي النظرية الأقرب للمثالية". (61)

<sup>59</sup> مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مفاهيم الأسس العلمية، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي " العدد 3 السنوي، ابريل، 2005، ص9.

<sup>60</sup> نظريات الأمن الوطني ومستوياته 2015/12/21

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm>

<sup>61</sup> مرجع سابق: نظريات الامن الوطني ومستوياته.

## 8 - مدرسة كوبنهاغن:

لقد نشأت هذه المدرسة في أوائل التسعينات في مدينة كوبنهاغن، إذ يعتبر باري بوزان أهم المنظرين فيها فقد جاءت هذه المدرسة لتوسيع نظرتها للأمن، شاملة بذلك البيئة والمجتمع والاقتصاد وكافة القضايا المتعلقة بالأمن الذي كان مقتصرًا على القوة العسكرية، ويرى بوزان أن فواعل الأمنة **Securiting Actors** الأكثر شيوعًا قد يكونوا (قادة، سياسيين، بيروقراطية، حكومات، لوبيات، جماعات الضغط)<sup>(62)</sup>.

و يرى ميشال ويليامز **Michael Williams** أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلاً من أشكال البنائية الاجتماعية، ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي<sup>(63)</sup>.

- مستويات التحليل عند مدرسة كوبنهاغن الفرد والدولة والنظام الدولي.
- القطاعات الجديدة للأمن التي أتت بالإضافة مع القطاع العسكري حيث ظهرت عدة قطاعات جديدة منها القطاع السياسي والاقتصادي.
- مجتمعات الأمن هي توحيد القطاعات الأمنية داخل الإقليم الواحد، إذ لا يمكن للدولة تحقيق اكتفائها الأمني الداخلي بمعزل عن الدول المجاورة.

---

<sup>62</sup> Buzan Barry, lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies, USA , Cambridge University Press, 2009,P.214.**

<sup>63</sup> Williams, Michael, “**Words ,Images, Enemies:Securitization and International Politics**”, **International Studies Quarterly ,USA , Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, 2003, P.511**

## التعليق على النظريات السابقة:

إن النظريات التي اهتمت بالجانب الأمني كانت تشير جميعها الى الدولة، وحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيسي وتتحرك وفق إدراكها للمحافظة على الأمن مما يقتضي الى استخدام القوة أي أن أمن الدولة يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة أما النظرية الليبرالية فإن الأمن لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يتعداه اقتصادياً وثقافياً أما النظرية الليبرالية المؤسسية فإن الدولة لا تعتمد فقط على الأمن العسكري، إنما على المؤسسات الدولية في حماية أمنها، ونظرية توازن القوى، فهي تهتم بالنظام الدولي والتحالفات بين الدول وأن أمن الدولة يكتسب عن طريق تحالفات مع دول أخرى، والنظرية البنائية للأفراد هم الفاعل الأساسي للأمن في الدولة الى الجانب الثقافي والقيم ونظرية الأمن الوطني الفاعل الرئيسي في الدولة هو القدرة على حماية المجتمع السياسي والوطني وأما مدرسة كوبنهاجن فإن الدولة ليست هي القطاع العسكري فقط إنما القطاع السياسي والاقتصادي ولا يمكن للدولة تحقيق اكتفائها الأمني بمعزل عن الدول المجاورة. أما نظريات الأمن الوطني: أ- نظرية الدولة العالمية للأمن أن هذه النظرية تعتمد على القوة والسيطرة على الدول الأخرى فتفقد الدول الصغرى ما يسمى بالأمن وتصبح تابعة لدول مهيمنة عليها تفقدها سيادتها وحقوقها كدولة مستقلة. بالإطلاع على نظرية المجتمع عالمي للأمن، فإن الأمن يكتسب من انضمام جميع الدول الى جمعية عالمية.

ونلاحظ أن عوامل الأمن في النظريات السابقة أوعزت الأمن في الدولة الى:

- 1 - الأفراد 2 - للقوة 3 - البعد الثقافي - البعد الاجتماعي 5 - المؤسسات الدولية
- 6- تحالفات الدول 7 - القطاع العسكري 8 - الدول المجاورة.

وبما أننا بصدد بناء دولة حديثة وهناك مساعي للدول المجاورة والإقليمية لدفع عملية السلام حتى يتسنى للفلسطينيين بناء دولة خاصة بهم، من بين تلك الجهود الفاعلة والراعي الرسمي للمعاهدات هي الولايات المتحدة وأخذت على عاتقها الالتزام بمساعدة الفلسطينيين في بناء دولة، حيث أنها بدأت بتقديم الدعم للأجهزة الأمنية الفلسطينية، أي أنها اهتمت بالقطاع العسكري لتعزيز الأمن في الأراضي الفلسطينية ومسك زمام الأمور.

## المبحث الثاني: مفهوم بناء القدرات المؤسسية

## المطلب الاول: مفهوم بناء القدرات

تسعى جميع المؤسسات الى تطوير وتعزيز قدراتها من اجل القيام بمهامها المكلفة بها، ففي بحثنا نسعى الى نحو أكثر فهما لدور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية نظرا لخصوصية الوضع الفلسطيني، والتي بحاجة ماسة الى تلك المعونات بعد تردي وضع الأجهزة الأمنية بعد الانتفاضة الثانية في العام 2000 وخسارتها اغلب البنى التحتية لها ا بسبب الاجتياح الإسرائيلي، ومن خلال المساعي الدولية تم إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ولكنها بحاجة الى بناء قدرات تتواءم مع الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وفيما يلي سوف نستعرض بعض المفاهيم المرتبطة بعملية بناء القدرات وهي كالتالي:

### 1. مفهوم القدرة:

تمثل المستويات العالية من تطور المكونات المعرفية العامة والخاصة والمهارات والخبرات والتي تضمن تحقيق النجاح والتطبيق الفاعل لها في الممارسة إذا فإن القدرة هي تلك الصفة التي لا تنحصر في المعرفة والمهارات والخبرات ولكنها تعمل على ضمان الاكتساب السريع وتعزيز والتطبيق الفاعل لها في الممارسة.<sup>(64)</sup>

**مفهوم البناء:** عملية جهد وتطوير شيء معين بشكل خاص بتحديد كفاءة الانسان مثل: مهارته وفاعليته والامور الهامة لبناء شخصيته.<sup>(65)</sup>

### 2. اما المقصود ببناء القدرات:

**بناء القدرات هو:** تعزيز قدرة الأطراف على العمل معاً من اجل المنفعة المتبادلة، ومن خلال تزويدهم بالمهارات والأدوات التي يحتاجونها لتحديد المشاكل والقضايا وصياغة الحلول.<sup>(66)</sup> وهناك تعريفات اخرى لمفهوم بناء القدرات ومنها:

<sup>64</sup> بني يونس، محمد، "مبادئ علم النفس"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 250.

<sup>65</sup> Chapagain, Chandi, "Human Resource Capacity Building Through Appreciative Inquiry Approach In Achieving Developmental Goals", Ph.D, Human Resource Management Madison University, USA , September, 2004, P 15

<sup>66</sup> Maiese,Michelle,'Capacity Building, <http://www.beyondintractability.org/essay/capacity-building>, August ,2005

**مفهوم القدرات:** قدرة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على أداء وظائفها وحل مشكلاتها ورسم أهدافها وتحقيقها على نحو مستدام:

- تعزيز قدرة المنظمة على ادارة نفسها وتحقيق رسالتها بفاعلية.
- هي عملية منهجية لتطوير وفاعلية المنظمة في سعيها لتحقيق غايتها وتقديم خدمات ذات جودة عالية ذلك من خلال تعزيز قدراتها التنظيمية والفنية.<sup>(67)</sup>
- زيادة قدرة المجتمع على انجاز الاعمال بنفسه بمعنى ان يكون أكثر مهارة وأكثر ثقة في نفسه وأكثر فاعلية في التنظيم.<sup>(68)</sup>
- تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب لتنمية مهارات القدرات المؤسسية وذلك لتمكينهم من لعب دور فعال في ادارة وتخطيط مستوطناتهم البشرية.<sup>(69)</sup>
- هو تحرير وتعزيز وإدامة قدرة الاشخاص والمنظمات والمجتمع ككل لإدارة شؤونهم بصورة ناجحة.<sup>(70)</sup>
- هي مجموعة الامكانات البشرية والفنية والمالية التي تعين على تحقيق مشروع ما.<sup>(71)</sup>
- هي عملية تكاملية لتمكن المنظمة من زيادة فاعليتها بما يحقق رسالتها وأهدافها بصورة مستدامة ويتم ذلك باستخدام مدخلات متنوعة.
- إذاً نستنتج من التعريفات السابقة بأن بناء القدرات هي عملية تطوير وتنظيم وتعزيز والسعي لتحقيق تطلعات المنظمة وأهدافها من اجل ان تقوم بأداء واجبها وتقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية وجودة عالية.

### 3. مصطلحات مرتبطة ببناء القدرات:

<sup>67</sup> دليل المنظمات غير الحكومية الاساسي لإدارة المنحة المقدمة من USAID، ص 211

<http://www.ngoconnect.net/resources/ngoguide/arabic>

<sup>68</sup> ربحان، ريمان، " تنمية المجتمعات العمرانية، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة كلية الهندسة، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، 2012، ص 234.

<sup>69</sup> قنديل، امانى،: المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية الجديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: القاهرة،، 2000، ص 187.

00153 Terme di Caracalla, <sup>70</sup> Food and Agriculture Organization of the United Nations, Vaile delle ROMA, Italy, <http://www.fao.org/docrep/014/i1920e/i1920e00.pdf>

<sup>71</sup> اللحياني، مساعد، " قدرات الدفاع المدني السعودي وجهوده في مكافحة الارهاب "، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 102.



- كثيرون اولئك الذين يعرفون بناء القدرات بمصطلحات أخرى مثل التطوير التنظيمي وهو المصطلح الأكثر استعمالاً عند الإشارة إلى بناء قدرات منظمة OD(Organization

Development) هو نهج منهجي مستمر من التعلم المستمر لتحسين القدرة.(72)

• **تنمية القدرات:** هي كيفية جعل التنمية تعمل على نحو أفضل وفي الأساس هي تمكين

المؤسسات تمكيننا أفضل من تحقيق التنمية البشرية.(73)

• **بناء القدرات أو تنمية القدرات:** تشمل التعلم من التجربة وأن بناء القدرات يحتاج إلى

ديناميكية وعملية عقلانية إذا أريد لها أن تكون مستدامة.

• **التطوير المؤسسي(74):** يعتبر التطوير المؤسسي من أهم أنشطة بناء القدرات حيث يؤثر

من خلال إحداثه للتغيير في البيئة السياسية او التشريعية، فالتطوير المؤسسي يهتم

بمراجعة وتقييم القواعد والاجراءات والانشطة التي تعمل من خلالها المؤسسة، واجراء

تعديلات خارجية في القوانين والانظمة، وقد يمتد الى داخل المؤسسة في صورة تعديل

لوائح العمل او استحداث نمط قانوني او اداري جديد، ينظم العلاقة بين المؤسسة

والجهات المانحة لتحقيق رسالة المؤسسة.

• **تنمية الموارد البشرية(75):** يتناول هذا المفهوم كافة العمليات التي من شأنها رفع كفاءة

ومستوى أداء العاملين في المؤسسة، و بالتالي فهو مفهوم يرتبط بالتدريب بكافة أنواعه

وتحفيز العاملين وتقييم أدائهم.

• **تعبئة الموارد المالية:** وهو مفهوم يهتم ببناء قدرات المؤسسات من حيث الجوانب

المادية مثل: كيفية جذب الاموال الى المؤسسة وكيفية الانتفاع بالمنح والعلاقات

المالية مع المانحين.(76)

يصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "قضايا القدرات" أربعة مجالات للقدرات التنظيمية حيث

أكثر التغيرات في القدرات تتم على النحو التالي: الترتيبات المؤسسية - قيادة - معرفة -

<sup>72</sup> Capacity Building What the literature tells us Centre for Effective Services, Dublin, Ireland, December 2011,P 15

<sup>73</sup> الخطة الاستراتيجية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة 2008-2013.

<sup>74</sup> سالم، حنان، " بناء قدرات المنظمات الغير حكومية السعودية مع دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة"،

جامعة القاهرة، مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2002، ص 24.

<sup>75</sup> سالم، حنان، المرجع سابق، ص 24.

<sup>76</sup> سالم، حنان، المرجع السابق، ص 24.

مساءلة، وهم يؤكدون أن دوافع التغيير في القدرة يمكن أن يكون موجودا في هذه القضايا الجوهرية الأربعة،<sup>(77)</sup> و أن التأثير على القدرات تمكين للكيان لإحداث التغيير داخل بيئته.<sup>(78)</sup>

### المطلب الثاني: نظريات بناء القدرات المؤسسية:

ترى الباحثة ان هناك صعوبة في ايجاد نظريات تفسر موضوع الدراسة "بناء القدرات" ويوجد شح في هذا المجال، مما يجعل هناك صعوبة في تطبيق بناء القدرات من الجانب العملي وسوف نستعرض بعض النظريات ذات العلاقة ببناء القدرات:

#### 1- النظرية الاجتماعية لما بعد الحداثة: Post-modern Social Theory<sup>79</sup>

ان بناء القدرات البشرية الاقرب الى نظرية ما بعد الحداثة، فهي تعالج القضايا التي نشأت في النظرية الاجتماعية الحديثة، فهي ترى من خلال مبادئ علم النفس السلوكي أن البشر يمارسون سلوكاً من شأنه أن يعمل على تدبير احتياجاتهم وتحقيق منافعهم، وترى أن فكرة التبادل تحقق نوعاً من التضامن الاجتماعي، إذ يتبادل الافراد نشاطاتهم بهدف تحقيق اقصى اشباع ومنفعة في وقت واحد.

وان الافراد دائماً يختارون ما تملي عليهم رغباتهم ومعتقداتهم فالإفراد دائماً يختارون ما يتناسب مع تحقيق اهدافهم وان تصرفات الافراد تشير الى الطريقة المثالية التي يمكن من خلالها أن يحقق اهدافاً، معينه اما افكار "فريدمان هشر" فتري ان الافراد هم الوحدة الاساسية للتحليل، ويتصرفون لتحقيق غايات معينة بما يتفق مع اولوياتهم وقيمهم، وبما يحقق المنفعة لذاتهم، إذ تأتي دوماً وفق عدة قيود تتمثل في ندرة المصادر التي تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة، او أن الاختيارات العقلانية للفرد تفرضها تكاليف الفرص أو القيود التي تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الواقع المعيشي.

<sup>77</sup> Capacity Building What the literature tells us, 2011, P 15 مرجع سابق:

<sup>78</sup> Evaluating Capacity Development Results, <http://betterevaluation.org/>

<sup>79</sup> صيام، شحاتة، " من مرحلة الكلاسيكية الى ما بعد الحداثة "، مصر العربية للنشر، ط1، 2009، ص186 - 188.

و ترى الباحثة أن هذه النظرية تفسر سعي الافراد الى التطور بما يتناسب مع تحقيق أهدافهم فلذلك فإن سعي المؤسسة الأمنية الفلسطينية لتطوير وبناء قدرات افرادها يأتي من خلال وضع اهداف وخطط للتطوير واعادة بناء وضع وفقاً لاحتياجاتهم، فنظراً للحالة الفلسطينية فهي تحتاج الى بناء قدرات افرادها بما يتلاءم مع متطلبات بناء مؤسسات امنية لدولة مستقبلية وان بناء قدرات الافراد يتفق مع اولويات الأجهزة الأمنية، لكن هناك قيود تتمثل في ندرة المصادر، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية ليس لها مورد مادي يساعد في عملية البناء إلا عن طريق الدول المانحة وهذه الدول تفرض احياناً قيوداً على نوعية التدريب أو على حجم المعونات، ولكنها بلا شك تساعد على عملية بناء القدرات ومن ضمن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

## 2- نظرية العلاقات الانسانية: Human Relations Theory

يشير تعبير العلاقات الانسانية الى التفاعل بين الافراد في مختلف مجالات الحياة(شركات ومؤسسات واجهزة حكومية) من ثم فإن العلاقات الانسانية توجد حيثما وجد افراد يتعاونون في العمل سعياً وراء اهداف مشتركة.<sup>(80)</sup>

تعود جذور هذه النظرية الى "التون مايو" وقد انبثق منهج العلاقات الانسانية عن مجموعة من الدراسات عرفت بدراسة هاورثورن التي اجريت في مصنع هاورثورن التابع لشركة وسترون الى كترونك ما بين العام 1924 - 1932، حيث أسهمت تجارب هوثرن في نشر الاهتمام بالعلاقات الإنسانية في مجال العمل مما أدى إلى كثير من أنواع التغيير في الممارسة الإدارية خلال الثلاثينات من القرن الماضي، اظهرت الحاجة انه يجب ألا تترك المشاكل الانسانية لمحض الصدفة انما أن تعالج بالدارسة واكدت على اهمية النواحي السلوكية الانسانية في تحديد كفاءة العنصر البشري وفي دراسة الدوافع والتجاهات لدي الافراد ولتوافر المناخ الملائم للعمل به اثر قوي في رفع مستوى الكفاءة الانتاجية لدى العاملين.<sup>(81)</sup>

<sup>80</sup> Arab British Academy for Higher Education, /8/1/2015:

<http://www.abahe.co.uk/b/human-resources-as-a-system/human-resources-as-a-system-23.pdf>

<sup>81</sup> الحربي، خالد، " أثر العلاقات الانسانية على أداء العاملين في الأجهزة الأمنية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،(رسالة ماجستير، غير منشورة، 2003، ص 9.

تري الباحثة ان هذه النظرية ركزت على العنصر البشري وان كفاءة الافراد تتحدد بتوافر المناخ المناسب للعمل، ففي هذه الدراسة نسلط الضوء على المعونات الأمريكية وما لها من دور في اعداد المنشآت الملائمة للأجهزة الأمنية وفق تطلعات واحتياجات الأجهزة الأمنية الفلسطينية للقيام بالأعمال الموكلة اليها بمهارة وفاعلية.

### 3- نظرية النظام: System Theory<sup>(82)</sup>

ظهرت نظرية النظام المتصلة بالتنظيم والادارة في العام 1960، وسرعان ما اكتسبت مكانة مهيمنة في حقول العلوم الاجتماعية والادب والادارة ووفقاً لهذه النظرية المنظمات المفتوحة او الانظمة الحية يجب عليها اولاً : تلبية الشروط من اجل البقاء والاستمرار، وان تكون مؤسسة مستقرة بمعنى أن جميع اجزائها المختلفة تكون في حالة توازن مع بعضها بعضاً ثانياً: ينبغي ان تنمو وتتضج مثل جميع الكائنات الحية ثالثاً: ينبغي ان تتكيف مع التغيرات البيئية.

إن جوهر نظرية النظام يتزامن مع بناء القدرات للموارد البشرية من خلال منهج تقديري في تحقيق الاهداف التنموية، كما يستدل من نظرية النظام على عملية بناء قدرات الموارد البشرية والقدرات التي تستند على لقمة العيش والنظام البشري الديناميكي.

و ترى الباحثة أن هذه النظرية تسعى الى بناء قدرات الافراد حتى تستطيع التقدم ويضفي عليها مظاهر الاستقرار المؤسسي وهذا ما تسعى الباحثة معرفته في ضوء دراستها، وذلك لفهم دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات افراد في المؤسسة الأمنية من اجل استمراريتها وبقائها واستقرارها بفاعلية.

---

Through Appreciative Inquiry<sup>82</sup> Chapagain, Chandi, "Human Resource Capacity Building Approach In Achievin Developmental Goals, 2004, P 49

### المبحث الثالث: الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

الأجهزة الأمنية الفلسطينية هي وليدة اتفاقية أوسلو ونشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي المسؤول الرئيس امام المجتمع لحماية الامن، فالأجهزة الأمنية هي تلك المؤسسات والهيئات المنوطة بالعمل على سيادة النظام والقانون وفرض الهيبة، ويأتي على رأسها وزارة الداخلية<sup>(83)</sup> و ترى الباحثة ان هذه الاجهزة بحاجة الي تبني من قبل الدول الاخرى لتصبح قادرة على القيام بأعمالها بمهنية عالية لدولة مستقبلية، بلا شك ان هناك محاولات ناجحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير ادائها و لكن لا بد من الاستفادة من خبرات الدول الاخرى من أجل تطويرها و بناء قدراتها.

اما يلي سوف تستعرض الباحثة نشأة الاجهزة الامنية الفلسطينية ليتثنى لنا معرفة تطورها التاريخي .

#### المطلب الأول: نشأة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتأسيسها:

سوف تقوم الباحثة بعرض ملخص عن نشأة وتأسيس الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما بين العام 1993 حتى تاريخ انتهاء البحث العام 2015.

### 1 - الأجهزة الأمنية ما بين عام 1993 - 2015

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إعلان المبادئ في أوسلو 1993 كانت محطة النهاية من مرحلة الثورة الفلسطينية حيث اتسمت هذه المرحلة بضعف الجسم العسكري لقوات الثورة الفلسطينية نتيجة تشتتها في بلدان عديدة وبعيدة ومن الناحية التنظيمية والتدريبية كانت تعاني من نقص حاد وملحوظ في الإمكانيات.

<sup>83</sup>: الحربي، خالد، " اثر العلاقات الانسانية على اداء العاملين في الأجهزة الأمنية، مرجع سابق، ص 8

و تكلفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية وكان السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك في تونس أكتوبر 1993<sup>(84)</sup>

و منذ إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بين منظمة التحرير وإسرائيل في شهر أيلول 1993 أتاحت اتفاقية اوسلو للسلطة الوطنية الفلسطينية إنشاء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وكانت كالاتي: 1- الشرطة المدنية 2- الأمن العام 3 - الأمن الوقائي 4- الأمن الرئاسي (قوات ال17) 5 - المخابرات 6- الدفاع المدني 7- الشرطة البحرية، وتم أضيفت بعد ذلك: جهاز الاستخبارات العسكرية والارتباط العسكري والشرطة الجوية.

وهذه التشكيلة الأمنية تسببت في تضخيم عدد منتسبيها، واتسمت هذه الفترة ما بين العام (1994-2000) بالتفاوت في أداء هذه الأجهزة، حيث تمكنت بعض الشيء من فرض النظام وكان هناك تداخل واضح في صلاحياتها ومسؤولياتها ناهيك عن عدم الكفاءة وغياب الإطار القانوني وضعف الرقابة التشريعية والقضائية.<sup>(85)</sup>

ترى الباحثة أن هذه المرحلة اتسمت بالفوضى وعدم تحديد ومعرفة مهام الأجهزة الأمنية، وكثرة عدد الأجهزة أدى الى تداخلات في المهام والصلاحيات في عملها مما انعكس سلباً على المجتمع وعلى العلاقة بينها، وغياب الإطار القانوني، وضعف لرقابة وعدم المساءلة القانونية لمنتسبي الأجهزة الأمنية كل ذلك أدى الى انتشار الفساد بين رجال الأمن.

ففي العام 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى وأصبحت قوى الأمن الفلسطينية هدفاً للعدوان الإسرائيلي بدءاً بقصف المقرات وتدمير البنية التحتية واغتيال رجال الأمن الفلسطينية واعتقال عدد كبير من منتسبي الأجهزة الأمنية، وانتشار الفلتان الأمني.<sup>(86)</sup>

<sup>84</sup> قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993، تونس <http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=4935>

<sup>85</sup> أبو الفية، جمال، "التطور التاريخي لقوات الأمن الفلسطينية"، دورة كبار الضباط، أريحا، 2010، ص6.

<sup>86</sup> المؤتمر السنوي الثالث حول قطاع الأمن الفلسطيني "بناء الدولة آفاق في قطاع الأمن الفلسطيني"، تحرير نظام صلاحيات، المشاركون ماجد هوارى و آخرون المركز الفلسطيني لدراسات القاطع الأمني، جامعة الإستقلال أريحا 15-16/كانون الثاني 2011، ص

وبدأت المساعي الدولية لوقف الانتفاضة والعودة الى المفاوضات ومن ضمنها لجنة ميتشل وقد أوصت بإنهاء العنف والتزام الطرفين بالاتفاقيات الموقعة واستئناف التعاون الأمني، وبناء الثقة، واستئناف المفاوضات. (87)

وفي بيان باسم الرئيس ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية أعلن بأنهم ملتزمون بالاتفاقيات وتوصيات اللجان (88)، وناشد الرئيس ياسر عرفات الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي لتأمين الدعم اللازم لقوات الأمن الفلسطينية التي دمرت (89)، وفي خطاب له في المجلس التشريعي طلب الرئيس عرفات تقديم صياغة كاملة جديدة لوضعنا الوطني وللسلطة وإداراتها ووزاراتها وللأجهزة الأمنية وذلك من أجل إعادة البناء قاعدة أقوى واصح بما يتعلق بالطموح الوطني. (90)

فقدم المجلس التشريعي بناءً على طلب الرئيس ياسر عرفات وثيقة الإصلاح وجاء فيها:

- 1- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتحديد مهامها.
- 2- إصدار قانون أساسي وقوانين ذات صلة من مبادئ وأسس منظمة التحرير لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها.
- 3- تقليص عدد الأجهزة الأمنية وإخضاعها لسلطة مدنية (لوزير الداخلية) و رقابة المجلس التشريعي.
- 4- منع الأجهزة الأمنية أو المسؤولين فيها من العمل في المجال الاقتصادي أو الإعلامي
- 5- تشكيل لجنة الأمن القومي كهيئة عليا للإشراف على المؤسسات والأجهزة الأمنية.

<sup>87</sup> منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان(2014/10/1): تقرير لجنة ميتشل لتقصي الحقائق 30 ابريل 2001، <http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=metsh>

<sup>88</sup> بيان باسم الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية 13-5-2002 [http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)

<sup>89</sup> وثائق (2002/5/8): تصريح للرئيس ياسر عرفات في [http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)

<sup>90</sup> وثائق (2002): خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي في 2002/3/15 [http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)

6 - حظر اتصالات المؤسسة الأمنية مع الجانب الإسرائيلي إلا في حدود التنسيق الأمني المتفق عليه.<sup>(91)</sup>

وبعد خطاب الرئيس الأمريكي في 24/6/2002 ورؤيته للدولة الفلسطينية، والحل السياسي المنشود، عقدت سلسلة مشاورات بين أقطاب اللجنة الرباعية التي عهد اليها ترجمة مسودة الأفكار الأمريكية إلى مشروع سلام في المنطقة، وهكذا تمت صياغة مسودة خارطة الطريق 2003 مشروع إصلاح السلطة، وكان على رأس أولوياتها تحجيم صلاحيات الرئيس ياسر عرفات، وتنظيم الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، وربط نجاح المرحلة الأولى من خارطة الطريق بقدرة الأجهزة الأمنية على ضبط الأمن وإيقاف الانتفاضة وجمع السلاح.<sup>(92)</sup>

قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في العاشر من مارس 2003 م بإلقاء خطاب أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، دعا فيه إلى استحداث منصب رئيس وزراء حيث وافق المجلس التشريعي على استحداث هذا المنصب وتعديل القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، وصدر التعديل بتاريخ 19/3/2003 في الجريدة الرسمية، وفي 29 /6/ 2003، أعلنت جميع الفصائل الفلسطينية وقف العمليات العسكرية.

وبعد استشهد الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 11/11/2004، و جرت انتخابات رئاسية في التاسع من يناير 2005، وتعتبر الحكومة الفلسطينية السادسة برئاسة السيد محمود عباس أبو مازن حدثاً بارزاً لعب دوراً أساسياً في رسم معالم المشهد السياسي الفلسطيني.<sup>(93)</sup>

## 2 - الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما بين العام 2005-2015

رحب الجانب الأمريكي بالمواقف الايجابية للقيادة الفلسطينية بخطوات عملية تمثلت بزيارة وزير الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس للمنطقة واجتماعها مع الرئيس محمود عباس في رام الله بتاريخ

<sup>91</sup> وثائق(2002/5/16): وثيقة الإصلاح التي قدمها المجلس التشريعي للرئيس ياسر عرفات في

[http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)

<sup>92</sup> صالح، محسن " إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة "، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009 ص 2

<sup>93</sup> عثمان، عثمان وآخرون " دراسات فلسطينية "، جامعة النجاح، نابلس، 2009، ص 229-231



2005/2/7. وخلال هذا اللقاء أبلغت وزيرة الخارجية الرئيس عباس بقرار الإدارة الأمريكية تعيين جنرال أمريكي منسقاً أمنياً لتولي مهمة المراقبة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وللمساعدة في إصلاح وتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإعادة التنسيق الأمني الفلسطيني-الإسرائيلي ورحبت الوزيرة بالجهود الفلسطينية في مجال الإصلاح والأمن.<sup>(94)</sup>

ومع الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس، في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة منفردة برئاسة إسماعيل هنية، رفض بعض أفراد الأجهزة الأمنية الخضوع لحكومة تقودها حركة حماس ففي 2006/1/30 سيطر العشرات على مبنى التشريعي في غزة للمطالبة بضم الشرطة للرئاسة خشية تعرضهم للفصل من حماس وفي 2006/2/13 اتخذ المجلس التشريعي قرارات وتعديلات استهدفت تعزيز صلاحيات الرئيس.

بعدها زاد الصراع بين مؤسستي الرئاسة والحكومة بالرغم من تأكيد الرئيس محمود عباس انه سيمنح الحكومة الصلاحيات الأمنية التي كان يطالب بها عندما كان رئيساً للوزراء، كما اصدر مرسوما رئاسياً بخضوع قوات الأمن الوطني والتي تضم (سلاح البحرية والاستخبارات العسكرية وحرس الرئيس) و تعيين رشيد ابو شباك مديراً للأمن الداخلي، بعد ذلك برزت مظاهر رفض قوات الأمن بالاعتراف بحكومة حماس وعمت فوضى أمنية (اقتتال داخلي) بين حركتي فتح وحماس وانتهى بعقد اتفاق الوفاق الوطني في 2006/5/27.<sup>(95)</sup>

واستمرت حالة التوتر الأمني والاعتقالات لبعض القادة في حماس وفتح على ايدي مجهولين في قطاع غزة، وتبادل الاتهامات بين الحركتين، بدأ الحديث عن انتخابات مبكرة، ومن خلال بيان صادر عن الرئيس محمود عباس في 2006/9/30 " الى جميع منتسبي الأجهزة الأمنية بعدم المشاركة في اية تظاهرات او احتجاجات والتزامهم في اماكن عملهم وثكناتهم ومعسكراتهم ومزاولة اعمالهم والقيام بواجباتهم في حفظ النظام العام.<sup>(96)</sup>

<sup>94</sup> حلاسه، عبد الكريم، " الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بعد الرئيس عرفات "، <http://www.oppc.pna.net>

<sup>95</sup> ابحيص، حسن، " التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007 " مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،

2008، ص 13

<sup>96</sup> المرجع السابق ص 46

ومع بداية العام 2007 عاد التوتر بين الحركتين فتح وحماس ليحصد العديد من القتلى بين عناصر القوة التنفيذية التي أقامتها حكومة حماس وجهاز الأمن الوقائي وحرس الرئيس.

وفي 2007/3/17 تشكلت حكومة الوحدة الوطنية حيث قام بتشكيلها رئيس الحكومة إسماعيل هنية بتاريخ 2007/3/15<sup>(97)</sup> مع استمرار الاقتتال الداخلي والفلتان الامنو التي انتهت بفرض حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة بحكم الامر الواقع .

وفي 2007/6/14 قام الرئيس محمود عباس بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية وأعلن حالة الطوارئ وتم تشكيل حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض في الضفة بينما استمرت حكومة (اسماعيل هنية ) المقالة في غزة.

استبق الرئيس محمود عباس موعد انتهاء حالة الطوارئ وتم قبول استقالة الحكومة وطلب منها مواصلة تسيير أعمالها كحكومة تسيير أعمال بتاريخ 13-7-2007 و اكد سلام فياض على أن حكومته سينتهي عملها لحظة إجراء انتخابات تشريعية جديدة منوهاً الى ان حكومته ستتعاطى مع مطالب الرباعية لعملية السلام و كانت تتطلع لبناء دولة فلسطينية مستقلة و ديمقراطية تتمتع بالسيادة الكاملة على اراضيها في الضفة الغربية و قطاع غزة و عاصمتها القدس على حدود 1967، و اشاد البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و الامم المتحدة بإنجازات الحكومة و بانها اقتربت من انجاز الجاهزية لإقامة دولة فلسطينية.<sup>98</sup>

ففي الفترة ما بين 2007 - 2010 استمر الدعم الدولي للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز قدرات المؤسسة الأمنية الفلسطينية وإعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية.<sup>(99)</sup>

وقد سميت هذه الفترة إعادة بناء القوات واتسمت هذه المرحلة بما يلي :

- وضع جميع الأجهزة الأمنية تحت إمرة وزير الداخلية وتشكيل قيادة أركان مشتركة تشمل قادة الأجهزة لمتابعة جميع إشكال التنسيق والتعاون ما بين مكونات المؤسسة الأمنية .

<sup>97</sup> مؤسسة الدراسات الفلسطينية، " أسماء الوزراء الوحدة الوطنية التي سلمها رئيس الحكومة المكلف، اسماعيل هنية الى الرئيس

محمود عباس، رام الله، 2007

<sup>98</sup> قيسي، ميس " السلطة و الدولة قراءة في تجربة حكومة سلام فياض " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس

2012، ص 42-50

<sup>99</sup> مرجع السابق، ص 126

- توفير الاحتياجات الضرورية لبناء القدرات المطلوبة لتنفيذ الخطة الأمنية وتشمل (رفع الحالة المعنوية لمنتسبي الأجهزة الأمنية ، و صرف الرواتب بانتظام وغيرها).
- وضع مراكز الاتصالات الخارجية المتعلقة بالأمن تحت إشراف وزير الداخلية.
- فصل العمل الأمني عن النشاط السياسي والحزبي.
- العمل على إعادة هيكلة وزارة الداخلية.
- تشكيل وحدة تخطيط استراتيجي تحت إشراف وزير الداخلية.
- تشكيل لجان عمل متخصصة من جميع الأجهزة تعمل تحت إشراف مساعد الوزير للشؤون الأمنية.<sup>(100)</sup>

- استطاعت وزارة الداخلية ما بين العامين 2008 - 2010 بالتنسيق مع العديد من المانحين وأهمها مكتب التنسيق الأمني الأمريكي (USSC) و بعثة الشرطة الأوروبية ( EUPOL COPPS ) حيث قدموا حوالى 400 مليون دولار خلال هذه الفترة.<sup>(101)</sup>

- ترى الباحثة ان في بداية العام 2005 كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اضعفت واصبح هناك ضعف في ثقة الشعب بالأجهزة الأمنية الفلسطينية وانقسم الشعب بين مؤيد ومعارض لأجهزة الأمنية آثار سلبية على عملية المفاوضات وتأخير لبناء الدولة وتعطيل لعملية بناء الأجهزة الأمنية، وبعد تشكيل حكومة سلام فياض طوق النجاة لاستعادة تنظيم وترتيب عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وعودة الدعم من المجتمع الدولي.

- على مدار سنتي 2012-2013 واصلت الحكومة في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض ومن ثم رامي الحمد الله الذي خلف فياض في إطار تعديل وزاري منتصف سنة 2013، أعمالها تكريساً لمرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي.<sup>(102)</sup>

في هذه المرحلة كان لوزارة الداخلية نشاط واضح في إعداد خطة إستراتيجية لقطاع الأمن - تجيب على التساؤلات التي يثيرها الواقع المحلي والإقليمي والدولي بكل تعقيداته وتشابكاته، ومحاولة جادة للمشاركة الفاعلة في تحقيق وثيقة الحكومة الفلسطينية بإنهاء الاحتلال

<sup>100</sup> هوراي، ماجد، " إعادة بناء القوات الفلسطينية "، محاضرة، دورة كبار الضباط، أريحا، 2009.

<sup>101</sup> فلسطين، وزارة التخطيط، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم (تموز 2011):، "تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010"، ص 31.

<sup>102</sup> محسن، صالح، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013" مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية والاستشارات - بيروت 2013، ص 25.

الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن ضمن النشاطات التي قامت بها وزراة الداخلية لإعداد الإستراتيجية:

- "تشكيل فريق الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن (الفريق الوطني، الفريق الفني) من الكادر العامل في وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية وشركاء من المؤسسات الحكومية.
  - تم وضع خطة عمل للقاءات الفريق الفني والوطني للخطة الإستراتيجية وبما ينسجم والإطار الزمني الموضوع من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.
  - تم عقد ورشة عمل مع المجتمع المدني حيث تمت دعوة 20 (مؤسسة أهلية) وتم أخذ ملاحظاتهم على الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن.
  - تم عقد ورشة عمل مع الجهات الدولية المانحة وتم اخذ ملاحظاتهم على الخطة.
  - كما تم عقد ورشة عمل مع مجموعة العمل الأمني واخذ ملاحظاتهم على الخطة".
  - **أما عن التمويل الدولي للأجهزة الأمنية الفلسطينية:** فقد تم تطوير الية للتمويل وإدارة المشاريع الأمنية ضمن أولويات قطاع الأمن واحتياجاته، كما أن العمل جار لتعميم مبادئ باريس لتنسيق المساعدات لقطاع الأمن وأهمية توحيد قنوات التمويل بقناة واحدة متمثلة بوزارة الداخلية وعلى أن تكون مسؤولة عن إدارة وتنسيق المساعدات لقطاع الأمن.
  - شملت مصروفات قطاع الأمن الفلسطيني 28% من إجمالي الموازنة العامة وبلغ عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة قرابة 70 ألف وفق دراسة ل(أمان).<sup>(103)</sup>
- مما سبق ترى الباحثة أن هناك محاولات جادة لترتيب المؤسسة الأمنية ومحاولات ناجحة لتطوير وإصلاح قطاع الأمن والأجهزة الأمنية الفلسطينية وإشراك المجتمع في عملية الإصلاح والتطوير ويعد هذا من التطورات الهامة منذ بدء نشوء الأجهزة الأمنية الفلسطينية.<sup>(104)</sup>

<sup>103</sup> وكالة معاً، (2015/2/11): وزارة المالية " مصروفات الأمن تشكل 28% من الموازنة العامة 2014، <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=760888>

<sup>104</sup> فلسطين، وزارة الداخلية (2013): " الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن 2011-2013، ص ص 92-19

## المطلب الثاني: أهمية بناء القدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية:-

بسبب ما عصف من صعاب في تكوين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وعدم قدرتها على تنفيذ خطتها وضمان استمراريتها، وعدم توفر الموارد البشرية المؤهلة من ذوي الخبرة بعمليات التدريب المتطورة، فهي بحاجة الى بناء قدرات مؤسساتها لمواجهة التحديات التي تواجهها في عملية بناء الدولة المستقبلية من هنا تتبع أهمية بناء قدرات الأجهزة الأمنية لذلك تسعى عملية بناء القدرات إلى تحقيق ما يلي:

1. بناء مؤسسة أمنية أكثر قوة واستدامة من خلال وضع خطط واستراتيجيات طويلة المدى.
  2. تطوير أنظمة وقدرات الإدارة التنفيذية والبرامجية ويشمل هذا التطور إنشاء نظام تدقيق قوي وتطوير وتعيين خبراء في التقييم ونظام مراقبة.
  3. تعزيز الخبرات من خلال تدريب الأفراد داخل الأجهزة الأمنية للتخطيط للبرامج التدريبية وتصميم هذه البرامج وتطبيق الممارسات الفضلى وغيرها من المجالات التدريبية الأخرى.
- (105)

---

<sup>105</sup> زانوتي، جيم " الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية "، مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، ي ونيو 2009، ص 198.

## المطلب الثالث: المقومات التي على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تستند عليها في بناء أجهزتها الأمنية:

ان الدولة الفلسطينية المستقبلية تحتاج الى بناء أجهزة أمنية قوية لحماية المجتمع من تهديدات محتملة يتعرض لها الشعب، لهذا يجب على صناع القرار الاخذ بعين الاعتبار مقومات لهذه الأجهزة الأمنية حتى تمتاز بفاعليتها وحسن ادائها والحفاظ على البناء المؤسسي لها وبناءً عليه لقد حدد اللواء عرابي كلوب والدكتور عزمي الشعبي في دراستين منفصلتين لهما، حول هذه المقومات واتفقت الدراستين على أهم هذه المقومات وهي:

### 1. الحيادية:

إبعاد الأجهزة الأمنية عن التدخل لصالح فصيل على حساب فصيل آخر، فإن استمرار بناء أجهزة الأمن بالاعتماد على قيادات ذات انتماء حزبي موالية لطرف ما، لن يحقق عنصر استقرار هذه المؤسسة الأمنية أو شرعيتها أو مصداقيتها باعتبارها خادمة لجميع المواطنين، ويعقد من عملية التبادل السلمي للسلطة.

ترى الباحثة بناءً على ما سبق من الدراسة، ان الأجهزة الأمنية تعاني من فقدان الحيادية بشكل جزئي، بمعنى أن الأجهزة الأمنية تضم جميع الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية.

### 2. البناء القانوني:

ما زالت الأجهزة الأمنية وبالرغم من صدور بعض القوانين المتعلقة بالخدمة في قوى الأمن الفلسطيني وقانون التقاعد العسكري، فإنها مازالت تعمل بموجب تعليمات وأوامر إدارية تصدر عن السيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تفعيل نظام المحاسبة والقضاء العسكري. ترى الباحثة في هذا الجانب أنه لا يمكن تحقيق نظام محاسبة وقضاء عسكري بشكل فعال وناجح إلا عن طريق تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني وإصدار قوانين واضحة لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

### 3. البناء المؤسسي

يكون بناء المؤسسة الأمنية من خلال دمج الأجهزة الأمنية المتشابهة، وتحديد صلاحيات كل منها، وأن يكون هناك رأس واحد، ولا تخضع لأكثر من قرار واحد. تعتقد الباحثة أن هناك محاولات لتطوير وإصلاح البناء المؤسسي داخل الأجهزة الأمنية ولكن ليس بشكل كامل وبحاجة إلى المزيد من عملية البناء على أساس قانوني ومؤسسي.

### 4. الرقابة الداخلية: -

أن يتم خضوع المؤسسة الأمنية وقادتها للرقابة من قبل المستويين التنفيذي والسياسي للمسؤولين مباشرة عن هذه المؤسسة، حيث إن جميع أجهزة الأمن لها مرجعية وفقاً للقانون، وجميع الأجهزة خاضعة لمحاسبة ومراقبة المجلس التشريعي. وترى الباحثة أنه لا يمكن تنفيذ الرقابة الداخلية بغياب المجلس التشريعي الفلسطيني وأن تبقى الرقابة الإدارية من قبل المرؤوسين على الأجهزة الأمنية فقط وهذا بطبيعة الحال غير كاف للحد من التجاوزات .

### 5. المهنية:-

يجب اعتماد معايير جديدة في اختيار منتسبي الأجهزة الأمنية تقوم على المهنية والكفاءة وليس على أساس الانتماء السياسي أو الحزبي أو الديني. (106) و يجب ان يتم تعيين قادة الأجهزة الأمنية لفترة زمنية محددة بحيث لا تتجاوز فترة الأربع سنوات وضمان حقوق العاملين في الأجهزة الأمنية وحصولهم على حقوقهم للتقاعد ونهاية الخدمة. (107)

<sup>106</sup> كلوب، عرابي، " المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها المؤسسة الأمنية الفلسطينية "، الكوفية برس، فلسطين <http://kofiapress.net/main/article/34956>، مايو، 2014.

<sup>107</sup> الشعيبي، عزمي " إصلاح الأمن، فلسطين "، دراسات المبادرة الامنوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، منشورات مبادرة الإصلاح العربي، فلسطين، نيسان، 2012، ص2.

ما سبق تعتقد الباحثة ان المحددات التي تقوم عليها الأجهزة الأمنية منقوصة جميعها، لا يمكن العمل وفقها لبناء مؤسسة أمنية ناجحة وفاعلة إلا عن طريق إكمال المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات وتفعيل دور المجلس التشريعي، وإشراك المجتمع المدني في تحديد هذه المحددات الى جانب المجتمع الدولي.

#### **المطلب الرابع: خطوات عملية بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية:**

إنّ عملية بناء القدرات تمر عبر مراحل، ويمكن تقسيمها الى خمس مراحل، ودائماً تنتهي في مدة زمنية واحدة، حيث إنها تعتمد على مدى تعقيد عملية تقييم القدرات، ودرجة الاستجابة لبناء القدرات، وهذه الخطوات كالآتي: (108)

#### **الخطوة الأولى: إشراك أصحاب المصلحة في تنمية القدرات**

يجب إشراك أصحاب المصلحة في بناء القدرات حتى تكون العملية ذاتية الاستدامة وموجهة من الداخل. (109)

و ترى الباحثة ضرورة إشراك المؤسسة الأمنية في وضع الخطط لبناء قدرات الأجهزة الأمنية لأنها صاحبة المصلحة الرئيسية في هذه العملية، وذلك من خلال الخطط الإستراتيجية للأجهزة الأمنية لتحديد الأولويات في عملية بناء القدرات، والتشاور مع الجهات المانحة حول الأولويات ووضع خطط عمل مشتركة بالمشاركة بين الطرفين ومعرفة ما يمكن لهذه الدول تنفيذه.

#### **الخطوة الثانية: تقييم إمكانات واحتياجات بناء القدرات: (110)**

يقصد هنا تحليل للقدرات المرجوة مقابل القدرات الموجودة، ويشكل هذا التقييم الأساس لصياغة استجابة مناسبة لبناء القدرات، وترتقي بمستوى القدرات الموجودة.

108 UNDP، "المذكرة التطبيقية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي: تنمية القدرات، نيويورك، أكتوبر، 2012، ص12.

109 المرجع السابق، ص 13

110 المرجع السابق: ص 13



و ترى الباحثة: بأن تقييم قدرات الأجهزة الأمنية يتم من خلال قيام الأجهزة الأمنية بمعرفة حجم قدراتها الحالية، ومعرفة ما تطمح للوصول اليه، وبناء على الخطة الإستراتيجية التي من خلالها تعكس الخطط التنموية الوطنية ومقارنتها لمعرفة ما هو الهدف الذي تسعى اليه حتى تستطيع بناء قدرات أفرادها والوصول الى ما يطمحون اليه.

#### **الخطوة الثالثة: صياغة استجابة مناسبة لبناء القدرات: (111)**

هي عبارة عن دمج مجموعة من الأعمال المدروسة والمتسلسلة في أحد المشاريع او البرامج وتجيب عن ثلاثة أسئلة، وهي القدرات لماذا؟ القدرات لمن؟ القدرات من اجل ماذا؟

وتكون الاستجابة لبناء القدرات منعكسة في الميزانية من الدول المانحة، او الميزانية الوطنية لضمان توافر الموارد لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

و ترى الباحثة أن هذه الخطة تحدد آلية العمل في بناء القدرات، ويجب توضيح لماذا تريد الأجهزة الأمنية رفع قدرات أجهزتها الأمنية ومن هي الفئة المستهدفة في عملية بناء القدرات وبناء قدرات الأجهزة من اجل ماذا؟ وعمل تقدير لتكلفة المشاريع، ومعرفة حجم التمويل المقدم من الدول المانحة لاحتمالية عدم كفاية التمويل المخصص من هذه الجهات المخصصة لبناء القدرات المطلوبة، والبحث عن طرق بديلة لضمان استمرارية التنفيذ.

#### **الخطوة الرابعة: تنفيذ الاستجابة المناسبة لبناء القدرات (112)**

هي عملية تجري كجزء من التنفيذ الكلي للمشروع وتشكل استجابة بناء القدرات جزءاً منه لضمان استمرارية التنفيذ.

و ترى الباحثة إن تنفيذ الاستجابة المناسبة لبناء القدرات هي عملية تنفيذ المنهجية المناسبة لبناء القدرات إما عن طريق تدريبات ودورات أو تنفيذ مشاريع تساهم في عملية البناء وفق

<sup>111</sup>مرجع السابق ص 17

<sup>112</sup> المرجع السابق ص 18

الخطط المشتركة التي تم وضعها خلال عملية بناء القدرات، مع رصد التقدم المنشود من عملية البناء حتى يتسنى اتخاذ التدابير اللازمة في حال الخروج عن الخطط الموضوعية وفق الخطة الإستراتيجية للأجهزة الأمنية، والإصلاحات التي تبرر الحاجة لبناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

#### الخطوة الخامسة: تقييم بناء القدرات: (113)

إن عملية التقييم تركز على الكيفية التي تساهم بها المخرجات في تحقيق محصلات بناء القدرات وما يعكس التقدم والنتائج في بناء القدرات هو التغيرات في الأداء التي يمكن قياسها وفق معايير الكفاءة والفاعلية.

و ترى الباحثة أنّ عملية التقييم تساهم في معرفة ما إذا كانت عملية بناء القدرات حققت الهدف المنشود أم لا ولذلك يجب على الأجهزة الأمنية تقييم المشاريع والدورات المقدمة من اجل بناء القدرات وفق معايير وضعت مسبقاً في الخطة الإستراتيجية الوطنية.

#### المطلب الخامس: المجالات الرئيسية لبناء قدرات المؤسسة الأمنية:

- البنية التحتية: المباني والمقرات التابعة المؤسسة الأمنية، والمركبات وتجهيزات المقرات بوسائل الاتصال، والأثاث المكتبي.
- البنية البشرية: الأفراد (منتسبو الأجهزة الأمنية).
- البنية الشعبية: المجتمع الذي يتبع له المؤسسة الأمنية.
- البنية الإدارية: النظم والقواعد وقوانين اتخاذ القرار والتخطيط في المؤسسة الأمنية.
- البنية الاتصالية: قدرة المؤسسة الأمنية على الاتصال والتواصل مع المانحين والمجتمع.<sup>(114)</sup>

<sup>113</sup> المرجع السابق: ص 20

<sup>114</sup> بناء قدرات المنظمات غير حكومية، المرجع السابق.

ترى الباحثة بأن بناء القدرات يشمل جميع جوانب المؤسسة الأمنية، من تجهيزات ومنشآت ونظم وعلاقات المؤسسة الداخلية منها والخارجية ونظمها وخططها، إذاً فهي عملية شاملة تكاملية لكل البنية المؤسسية.

### المطلب السادس: التحديات والمعوقات التي تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية:

#### • التحديات والمعوقات الخارجية:

- 1- احتمال تدخل إحدى الدول في شؤونها الداخلية، أو من جيرانها من خلال تقديم المساعدات المالية والعسكرية للتنظيمات الفلسطينية مثل دعم حزب الله لحركة حماس أو الجهاد الإسلامي. (115)
- 2- الإرهاب: انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر في أمريكا فقد زاد اهتمام العالم في محاربتة، وإذا كانت المصالح الفلسطينية العليا تفرض على السلطة التفاعل مع إعلان الأمم المتحدة ودول كثيرة حرباً على الإرهاب فمن الضروري بناء مؤسسة أمنية قوية.
- 3- عملية السلام: توقف عملية السلام وتعطيل المفاوضات والجدار الفاصل وتهويد القدس. (116)
- 4- ضعف الدعم الرسمي والدولي للمؤسسة الأمنية غير كاف قياساً بحجم الاحتياجات والتحديات الأمنية.

#### • التحديات والمعوقات الداخلية:

- 1- الانقسام: غياب مرجعية واحدة للأجهزة الأمنية، وتعطيل عجلة المصالحة لها اثر سلبي على تطوير أداء الأجهزة الأمنية.
- 2- غياب إستراتيجية واضحة للعمل في المناطق خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية التي تتأثر بها باقي المناطق وكثرة الاجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، مما يعيق عمل الأجهزة الأمنية.

<sup>115</sup> Robert E. Hunter, Seth G. Jones, **Building a Successful Palestinian State**, P27

<sup>116</sup> نوفل، محمود، السياسة الأمنية الفلسطينية وتحديات التطور والتنفيذ"، 2005/9/10

(<http://www.mnofal.ps/ar/2005/09>)

- 3- المجموعات المسلحة: ثقافة حمل السلاح في المناطق الفلسطينية عشائرية وتنظيمية، وهي من اكبر التحديات الداخلية، حيث ينبغي أن تكون الأجهزة الأمنية هي الوحيدة التي تملك السلاح لأغراض الأمن الداخلي.<sup>(117)</sup>
- 4 - غياب المجلس التشريعي الفلسطيني وعدم تشريع قوانين للعمل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما يعيق تقدمها.
- 5- فقدان السيطرة على المعابر والحدود بسبب الاحتلال الإسرائيلي.
- 6 - عدم ثقة المجتمع بقدرة وحيادية المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وضعف الشراكة مع المجتمع في إعداد الخطط الأولية الأمنية.
- 7 - انتشار الوساطة والمحسوبية وسوء استغلال المنصب بسبب ضعف النظم الرقابية داخل المؤسسات الأمنية، وغياب دليل لتقديم الخدمات للمجتمع.
- 8 - ضعف القدرة على توفير الاحتياجات اللوجستية التي تتطلبها التطورات السريعة التي تطرأ على مهام وعمل المؤسسة الأمنية.
- 9 - أهمية تطوير منهجية واضحة للتدريب في المؤسسة الأمنية والتركيز على مشاركة المتدربين في إعداد البرامج التدريبية، وان تكون هذه البرامج تعبيراً عن احتياج تدريبي مرتبط بالسياسات والخطط الأمنية.
- 10 - إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية من جهة الترشيح والتعيين: الافتقاد الى معايير موحدة في قطاع الأمن تحكم عملية الترشيح والتعيين، حيث يوجد في كل جهاز معايير خاصة به.<sup>(118)</sup>

### المطلب السابع: الاطراف الفاعلة في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية

يمكن تحديد عدد من الاطراف الفاعلة في بناء قدرات الأجهزة الأمنية، هذه الأطراف هي التي تستطيع القيام بدور ايجابي في بناء قدرات الأجهزة الأمنية وتفعيل دورها في بناء دولة فلسطينية:

1- الحكومة: ترى الباحثة بأن يجب على الحكومة بأنه تكون على قناعة كاملة بأهمية الأجهزة الأمنية لما تقدمه من خدمات للمجتمع وللدولة، ويجب ان تكون هنالك علاقة تنسيق وتعاون، ويجب مساندة الأجهزة الأمنية في عملية تحديث النظم وتطوير التشريعات التي

<sup>117</sup> Robert E. Hunter, Seth G. Jones, Ibid, PP29

<sup>118</sup> فلسطين، وزارة الداخلية: الخطة القطاعية للامن، مرجع سابق، 2011-2013

تساهم في إثراء دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتلقى المنح المالية والعينية لبناء قدراتها ودعم مشاريعها التنموية التي هي بالاصل تعكس رؤية واهداف الحكومة التي تطبقها بوزارة الاخلية ووزارة التخطيط والتنمية.

2- المانحون: ترى الباحثة بأن المانحين يلعبون دوراً هاماً في تمويل الأجهزة الأمنية الفلسطينية من اجل بناء قدراتها عن طريق المعونات المالية المباشرة، او من خلال المشاريع التي تدعم البنية التحتية للمؤسسة الأمنية، او من خلال دعم البرامج التدريبية من خلال الدعم المؤسسي أو التنظيمي، وتقديم الخبراء لاجراء عملية التطوير .

3 - مؤسسات المجتمع المدني: ترى الباحثة ان مؤسسات المجتمع المدني تساهم في عملية بناء القدرات داخل الأجهزة الأمنية، وعادة ماتتسم العلاقة بينهما بالتعاون في نقل الخبرات من خلال برامج التدريب والتطوير التنظيمي والمؤسسي ويجب ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور الرقابة والتقييم على عمل الأجهزة الأمنية وعلى اطلاع تام على عملية بناء قدراتها المؤسسية لإضفاء روح الشفافية والنزاهة على عمل الأجهزة الأمنية

4- الهيئة العليا للتدريب: تساهم اللجنة العليا للتدريب في وضع الخطط والسياسات العليا للتدريب للأجهزة الأمنية والتنسيق والتشاور مع الدول الداعمة لتطوير وبناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

**المطلب الثامن: قياس دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية:**(119)

يوجد ثلاثة مستويات لقياس القدرات في دليل قياس القدرات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكننا إسقاطه في هذه الدراسة لقياس دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية وكانت كالآتي:

ت 119 الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " دليل قياس القدرات "، حزيران، 2010، ص 5- 14

1. الأثر: التغيير في مستوى البشر، وهنا نقصد أثر المعونات فيما تقدمه من تدريبات ودورات لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وما أثرته من تحسينات وتغييرات على أدائهم الى مستوى أعلى ليحقق أهداف المؤسسة الأمنية.
2. المحصلة: تغيير أداء المؤسسات واستقرارها وقدرتها على الموازنة، إنَّ المحصلة هي التغيير الفعلي في الأوضاع الإنمائية التي تسعى المعونات الأمريكية الى دعمها أو التغيير المستهدف إدخاله على المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وهي عادة ما ترتبط بالتغييرات التي تطرأ على قدرة المؤسسة الأمنية الفلسطينية على العمل بنحو أفضل والقيام بالمهام الموكلة إليها لتحقيق أهدافها وفق خطتها الإستراتيجية.
3. المخرج: يقوم المنتج أو الخدمة المقدمة على أساس قضايا جوهرية لتنمية القدرات، فالمخرج هو النتيجة التي أحدثتها المعونات الأمريكية، مما قدمته من دعم للبنية التحتية أو دعم في التدريب، فمن الممكن ان تقدم المخرجات دون حدوث أي تغيير، او قد يكون حدث تغيير وهذا ما نسعى الى معرفته في دراستنا.

### المطلب التاسع: عوامل قياس القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية:120

- 1- أداء المؤسسة: الأداء هو الجمع بين الفاعلية والكفاءة التي تمتلكها المؤسسة لتحقيق الغرض من وجودها.
- أ - الفاعلية: هي درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها، ترى الباحثة ان للأجهزة الأمنية أهدافها ورؤيتها ولكي تحقق أهدافها تتلقى المعونات الخارجية من الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، فنقصد هنا بالفاعلية، درجة تحقيق الأجهزة الأمنية لأهدافها المتفق عليها في المعاهدات الدولية ولكي تكون أكثر فاعلية يجب على الأجهزة الأمنية فهم المجالات والكيفية التي تكون بها أكثر فاعلية، وذلك من خلال تنمية قدرات أفرادها وفي تقديم خدماتها الأمنية للمجتمع.
- ب - الكفاءة: هي مقارنة ما تم إنتاجه أو تحقيقه بالموارد المستخدمة، ترى الباحثة أن الكفاءة نسبة ما يولد من مخرجات فمن الضروري لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية قياس الكفاءة

<sup>120</sup> المرجع السابق، ص13

حتى تستطيع قياس جهودها حتى يتم استخدام أفضل للمعونات الأمريكية تكون أكثر كفاءة، فان الكفاءة عالية المستوى للمؤسسات الأمنية تعمل على تحسين صورة الحكومة وشرعيتها في نظر المجتمع وان تحسين مستوى الكفاءة يؤدي الى الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

## 2- استقرار المؤسسات:

ترى الباحثة انها تقدم صورة متحركة عن مدى نجاح الأجهزة الأمنية مع مرور الوقت، وقد يكون التحسن في أداء الأجهزة الأمنية مؤقتاً يتبعه انعكاسات كبيرة في وقت لاحق، واستقرار الأجهزة الأمنية هو الدرجة التي تصل اليها الأجهزة، حيث تستطيع التقليل من تقلب الأداء من خلال إضفاء الصبغة المؤسسية من ممارسات ومعايير جيدة لتتمكن من تقليص حجم المخاطر ولكي يتحقق ذلك يجب:

أ - **إضفاء الصبغة المؤسسية:** ترى الباحثة إن إضفاء الصبغة المؤسسية على معايير أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقلل من التغيير في استخدام الموارد (المعونات الأمريكية) مع إمكانية توقع هذا التغيير، بمعنى ان التغيير الذي أحدثته المعونات في الأجهزة الأمنية قد يكون تغييراً مؤقتاً وليس مستقراً يتغير بتغير الأفراد والمدراء في الأجهزة الأمنية الفلسطينية فيجب دفع عملية التغيير بإجراءات واليات منتظمة ومدروسة وتحديد رؤية متعمقة في أية مجالات يجب فيها التركيز على دعم الأجهزة الأمنية من قبل المعونات الأمريكية.

ب - **تقليص حجم المخاطر:** ترى الباحثة يجب على الأجهزة الأمنية ان تكون متمكنة من تصميم وتنفيذ أساليب سليمة لتحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها مثل: قضايا الفساد بتحديد المخاطر التي تتأثر بها الأجهزة الأمنية يمكن وضع برامج تدعمها المعونات الأمريكية وبالتعاون مع مكتب التنسيق الأمني الأمريكي الذي يهدف إلى معالجة نقاط الضعف، إن القوانين والضوابط القوية داخل المؤسسة الأمنية يمكنها الإسهام في جعل المؤسسة أكثر استقراراً.

## 3 - قدرة المؤسسات على المواءمة:

القدرة على المواءمة، هي القدرة على الأداء في أوضاع مستقبلية وتلبية الاحتياجات المستقبلية فالمؤسسات تخضع دائماً للتهديد النابع من مختلف العوامل الداخلية والخارجية وما يشكل قوة

اداء في الحاضر، ليس بالضرورة أن يكون هذا الأداء عالياً في المستقبل، ان الاحتياجات والتحديات تقتضي من المؤسسات الاستثمار والابتكار والتحسين المستمر لكي يتمكن من استباق التغيرات الدائمة في البيئة المحيطة والمواءمة معها والرد عليها. ولكي يتحقق ذلك يجب:

أ - **الاستثمار في الابتكار:** ترى الباحثة يجب السعى من أجل إدخال التغييرات الرئيسية على السياسات وأساليب العمل والممارسات والسلوكيات داخل الأجهزة الأمنية التي تقود إلى أداء أفضل ومستدام، أي يجب على الأجهزة الأمنية الفلسطينية استباق تقديم المعونات بالتخطيط والإعداد المسبق من اجل المواءمة مع التغيير المتوقع في عمل الأجهزة الأمنية لتلقيها تلك المعونات.

ب **التحسن المستمر:** ترى الباحثة ان التحسن المستمر النابع من داخل الأجهزة الأمنية هو عامل هام جداً لضمان القدرة على المواءمة إذ يجب على الأجهزة الأمنية في مجملها ومكوناتها الداخلية وكل أسلوب من أساليب عملها الداخلية ان تتواءم باستمرار مع ما يستجد من احتياجات ومعايير، بحيث إذا كانت الأجهزة الأمنية تتميز بفاعليتها وكفاءتها بمساعدة من المعونات الأمريكية في الوقت الحاضر فيجب الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن جداً ان تنقطع تلك المعونات لذا يجب تصميم الية داخلية من أجل استمرار التحسن وتنفيذ هذه الآلية وإخضاع المؤسسة الأمنية للرقابة والمتابعة وإعادة التنسيق باستمرار.



## الفصل الثالث

### المعونات الخارجية الأمريكية

#### المبحث الاول: نظرة عامة حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المعونات الخارجية:

بعد الحرب العالمية الثانية احتلت المساعدات الخارجية الأمريكية، دورا بالغ الحيوية كأداة لتحقيق هدف أساسي يتم تعريفه على المستوى الرسمي بأنه تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وهناك ترابط وثيق بين المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية فنادرًا ما كانت هناك مساعدات اقتصادية دون أن ترتبط بمساعدات عسكرية ويعكس هذا الارتباط طابع الإستراتيجية الأمريكية في تعبئة وتقوية أنظمة معينة.<sup>(121)</sup>

أوضح ريتشارد ميرفي وكيل وزارة الخارجية الأمريكي السابق في 16 نيسان ابريل 1986 إن: برنامج المعونات الخارجية يقوم بدور أساسي في تدعيم السياسات والمؤسسات التي التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها كقوة عالمية تحاول زيادة نفوذها وحماية مصالحها.<sup>122</sup>

#### 1- أهداف برنامج المعونات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

- تقوية أمن الولايات المتحدة الأمريكية وتنمية دورها الدولي وتأكيد مكانتها كقوة عظمى.
- مساعدة أمريكا على الوصول الى أسواق العالم الرئيسية ومصادر الطاقة والمعادن الإستراتيجية.<sup>(123)</sup>

<sup>121</sup> القياتي، محمد، شبكة الأخبار العربية، "المعونات الأمريكية مستقبل السيطرة على

العالم"، <http://www.annntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621#.Vvmbh9IrLIU>، نوفمبر، 2015.

<sup>122</sup> ربيع، عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990، ص 16.

<sup>123</sup> مرجع سابق، ربيع، عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، 1990، ص 17.

- استخدام الولايات المتحدة المساعدات الخارجية للضغط على الدول المحيطة بإسرائيل بهدف الحصول على أكبر تنازل سياسي ودبلوماسي ممكن، من تلك الدول مقابل المساعدات التي يتم إرسالها لهم.<sup>(124)</sup>
- إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لم تتغير حتى إن تغير التكتيك لكن يبقى الهدف واحداً بإحكام السيطرة على المنطقة لضمان إحكام السيطرة على مصادر النفط وأمن دولة إسرائيل.<sup>(125)</sup>

---

<sup>124</sup> سمارة، خميس، فلسطين، "المساعدات الخارجية بين مبررات طلبها ودوافع تقديمها، حزيران، 2013. <http://aelyanews.net/permalink/112701.html>

<sup>125</sup> الحسيني، سنية، مصر، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية، شباط 2012. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204725>

## المبحث الثاني: اسـهـامات المعونات الأمريكية في بناء قدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية

سنستعرض المعونات التي قدمتها من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وسنقسم هذا المحور الى قسمين: القسم الأول منذ توقيع اتفاقية أوسلو و إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993 حتى بدء العمل بمكتب التنسيق الامني الامريكي العام 2005، والقسم الثاني منذ العام 2005 حتى العام 2015 تاريخ انتهاء البحث.

### 1. المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية 1993 - 2005

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المعونات للأجهزة الأمنية منذ بدء انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية اوسلو فقد قدمت 5 مليون دولار كرواتب لعناصر الشرطة، ومعدات عسكرية غير قتالية مثل الشاحنات العسكرية والاحذية، لكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من الحفاظ على دورها في الدعم الأمني الدولي عبر عدة طرق ابتكرتها الولايات المتحدة، والتحكم بحركة الدعم المقدم للسلطة وتنسيقها.

باشر الرئيس (بيل كلينتون)، بحسب ما ورد في نيويورك تايمز، بإرسال ملايين الدولارات بشكل سري لبناء قدرات ومهارة قوات الأمن الفلسطينية والمساهمة في مكافحة الارهاب، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونات للأجهزة الأمنية الفلسطينية، على الرغم من الاشتباكات العنيفة التي حصلت داخل محيط القدس في أيلول 1996 اثر اضطرابات عند حائط المبكى بين عناصر الشرطة الفلسطينية والجنود الإسرائيليين.

كما لعبت الولايات المتحدة دور الوسيط بين الاسرائيليين والفلسطينيين لوضع حد للعنف المتقشي من خلال الاتفاقيات المتعددة مثل "تقرير لجنة تقصي الحقائق" في شرم الشيخ المعروف أيضا بـ"تقرير ميتشل"، و"خطة تينيت"، و"ورقة زيني"، و"خريطة الطريق" التي عرضتها الرباعية - الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا- في 2002 وتم اقرارها رسمياً في العام 2003. واستمر الدعم الأمريكي السري لمشروع مكافحة الإرهاب رغم

استمرار القوات الإسرائيلية بتدمير جزء كبير من البنية التحتية لقوات الامن التابعة للسلطة الفلسطينية . (126)

استمرت السياسة الأمريكية في دعم قوات الامن الفلسطينية، ففي العام 2003 صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش أن بناء قوات أمن فلسطينية هو خطوة ضرورية في سبيل بناء الدولة الفلسطينية التي تستطيع العيش إلى جانب إسرائيل بسلام. ذكر (ديفيد وولش)، مساعد وزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس)، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت "تقدماً ملموساً في تدريب القوات الأمنية الفلسطينية، و لقد شكلت المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة بنسبة 17% من اجمالي حجم المساعدات . (127)

## 2 - المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية 2005-2015:

بعد أن استعرضنا المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية ما بين العام 1993 - 2005 سنتناول المعونات الأمريكية منذ بدء عمل مكتب التنسيق الأمني الأمريكي بالقدس ما بين عامي 2005 -2015 لمساعدة الفلسطينيين على إجراء إصلاحات في أجهزتهم الأمنية

### 1. مهام مكتب التنسيق الأمني الأمريكي بالقدس (USSC):

من مهام مهام مكتب التنسيق الأمني الأمريكي بالقدس ما يلي:

أ- خلق كيان ينسق بين مختلف المانحين الدوليين بموجب خطة عمل واحدة تمنع تكرار الجهود.

ب- تعبئة موارد إضافية وتبديد المخاوف الإسرائيلية بشأن طبيعة قوات الأمن الفلسطينية وقدراتها.

ت- مساعدة السلطة الفلسطينية على تحديد حجم قواتها الأمنية وإسداء المشورة إلى قادتها بشأن عمليات إعادة الهيكلة والتدريب الضرورية لتحسين قدراتهم وتطبيق مبدأ سيادة القانون وتحميلهم المسؤولية عن قيادة الشعب الفلسطيني الذي يعملون من أجله.

<sup>126</sup> تقييم و بناء قدرات المنظمة، دليل المنظمات الغير حكومية، لادارة المنحة المقدمة من USAID. الدعم الامني الامريكي

<http://www.palwiki.ps/index.php>

<sup>127</sup> كنيكار، الين، غلين كيسلر، " عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماثلة والتأخير" مرجع سابق ص 5

ث- التعاون مع جميع البعثات الأخرى في المنطقة التي تتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي.  
ج- تقديم التدريبات لأفراد أجهزة الأمن الفلسطينية.<sup>(128)</sup>

- أما فيما يتعلق بمصادر التمويل لمكتب المنسق الأمني الأمريكي المقيم بالقنصلية الأمريكية بالقدس: فهي من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون (INCIE).<sup>(129)</sup>

إن العونات الأمريكية إلى قوات الأمن الفلسطينية جاءت عبر مراحل، فلقد قسم مكتب التنسيق الأمني الأمريكي في القدس خطة العمل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إلى مرحلتين المرحلة الأولى من العام 2005 إلى العام 2012 وهي مرحلة البناء والتدريب والتجهيز والتقييم وتوريد الخدمات، من العام 2012 إلى العام 2017 مرحلة التطوير المؤسسي وتطوير الإجراءات والسياسات وتطوير كافة القدرات المبنية على الاحتياج، وبعد 2017 مرحلة الاستدامة ما بعد البناء،

لكن أصبح هناك تداخل في مراحل الخطط وامتدت المرحلة الأولى حتى وقتنا الحالي 2015 ولم تنتهي ولكن بدأ الجانب الأمريكي بتنفيذ بعض المشاريع من المرحلة الثانية.<sup>(130)</sup>

و بسبب تداخل مراحل خطط العمل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، سوف تقوم الباحثة بتقسيم دراسة لفهم أعمق لعمل مكتب التنسيق الأمني ودوره في عملية تطوير وبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي كان هدفها العام المساعدة في إعادة بناء هذه الأجهزة ومراقبة نشاطاتها، ولتعزيز التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

## 1- الجنرال وليم وورد:

<sup>128</sup> Washington institute(, May 7, 2009): **Peace through Security: America's Role in the Development of the Palestinian Authority Security Services**, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/peace-through-security-americas-role-in-the-development-of-the-palestinian->

<sup>129</sup> زانوتي، جيم، "الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الوطنية الفلسطينية"، مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2009، مرجع سابق

<sup>130</sup> السعيدني، إيهاب، مدير التدريب في جهاز الأمن الوطني، رام الله، القيادة العامة للأمن الوطني الثلاثاء 2015/11/24: المعونات الأمريكية لجهاز الامن الوطني، مقابلة شخصية

كانت مرحلة جديدة بعد وقف إطلاق النار من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتعيين الجنرال وليم وورد منسق الأمني الأمريكي الذي استلم مهامه في السابع من فبراير 2005، اتصفت مرحلة وليم وورد بالجدية لمساعدة الفلسطينيين، حيث كانت الأجهزة الأمنية مفككة ولم تكن الدول المانحة مقيدة بقناة واحدة للدعم ولكن في هذه المرحلة أصبح توحيد مرجعية هذه المعونات هي رأس السلطة الوطنية الفلسطينية بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وبالفعل التزم المجتمع الدولي بتوحيد المرجعية لتقديم المساعدات وهي مكتب التنسيق الأمني.<sup>(131)</sup>

وقد تم الاتفاق بين المنسق الأمريكي وطواقم التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الأمنية الفلسطينية برئاسة اللواء نصر يوسف (وزير الداخلية والأمن الوطني) سابقاً وممثلو الدول المانحة لوضع التحضيرات اللازمة استعداداً لعملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، بالإضافة الى اعتماد التنسيق لدعم وإصلاح الأجهزة الأمنية من خلال المنسق الأمريكي عن طريق وزارة الداخلية الفلسطينية.<sup>(132)</sup>

وتم وضع خطة لفرض السيطرة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي وتم التأكيد خلالها على ضرورة إعادة هيكلة قواتها لإيجاد سلطة واحدة<sup>(133)</sup>، ولقد اشرف بالفعل الجنرال وليم وورد على استعداد الأجهزة الأمنية وخطط نشر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أثناء الانسحاب الإسرائيلي.<sup>(134)</sup>

وانتهت مهمة وورد أول قائد للفريق الأمني الأمريكي الذي تعطلت مهمته في أعقاب الانسحاب الأحادي من قطاع غزة الذي قام به شارون عام 2005.

## 2 - الجنرال كيث دايتون: من 2005 - أكتوبر 2010

<sup>131</sup> وزير الداخلية السابق، الفريق: نصر يوسف، رام الله، (لخميس 2015/11/26 الساعة 11:00 صباحاً): المعونات الأمريكية مابين 2005 - 2007، مقابلة شخصية.

<sup>132</sup> دنيا الوطن (2005/5/17): فلسطين، "اتفاق فلسطيني أمريكي - قطع كافة الاتصالات الجانبية واعتماد اللواء نصر يوسف كعنوان لأي اتصالات أمنية مع السلطة" <http://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html1>

<sup>133</sup>، وكالة الأنباء (18 مايو 2005): "واشنطن بوش وعباس يجتمعان على ضوء التنسيق الأمني وانتقادات إسرائيلية"، العدد 11660، ص 3 <http://www.alyaum.com/archive/2005-05-18>

<sup>134</sup> وكالة الأنباء (12 أغسطس 2005):، "غرفة عمليات مشتركة لتنسيق الانسحاب" وكالة الأنباء واشنطن، العدد 11746، ص 3 <http://www.alyaum.com/archive/11746>

\* مركز مارشال هي منظمة الشراكة الألمانية الأمريكية مكرس لدعم إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات وتنسيق وجهات النظر حول التحديات الأمنية المشتركة



ومن أعمال مكتب التنسيق الأمني الأمريكي في عهد دايتون افتتحت دورة كبار الضباط بالشراكة مع وزير الداخلية عبد الرزاق يحيى، وأشرف على الدورة فريق تدريب دولي و 10 مدربين من أمريكا، كندا، ألمانيا وبريطانيا وفريق تدريب فلسطيني مكون من 10 ضباط فلسطينيين مفروزين من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، و كانت أهداف دورات كبار الضباط كالتالي:

- 1- تدريب المنتسبين الى الدورة كي يكونوا قادة أكفاء .
- 2- التدريب على القضايا الأمنية والإستراتيجية التي تؤهلهم الى القيام بمهامهم القيادية والمساهمة في تطوير الأجهزة الأمنية.
- 3- القدرة على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب وبالمستويات العسكرية الإستراتيجية والعملياتية من مراحل العمليات.

شملت الدورة 36 ضابطاً من الرتب العليا: عميد - عقيد - مقدم - رائد، ممن لديهم الإمكانيات للوصول في المستقبل إلى أعلى الرتب والمناصب القيادية، ونفذت دورة كبار الضباط الأولى خلال الفترة من 2008/10/05 إلى 2008/12/03، تم تدريب فريق المدربين الفلسطيني وتأهيلهم لتولي مسؤولية تدريب دورات كبار الضباط وذلك من خلال خطة وضعت بالتعاون مع فريق التدريب الدولي. (138)

#### - دورة القيادات المتوسطة في شباط 2010:

ومن أهداف هذه الدورة تأهيل مجموعة مختارة من الضباط الفلسطينيين من ذوي الرتب المتوسطة لوظائف في قيادات الوحدات الفرعية، وما يرتبط بها من تعيينات وذلك عبر التطرق إلى أهم المشاكل العملية والتكتيكية كما تهدف الدورة إلى توفير المزيد من التركيز على الإعداد المهني لضباط قوات الأمن الفلسطينية، بحيث تكون الدورة المغذي المحتمل لحضور دورة كبار الضباط. (139)

<sup>138</sup> انظر الجدول رقم(3:1) في ملاحق الدراسة : نسبة المشاركين من الأجهزة الأمنية في دورات كبار الضباط

<sup>139</sup> انظر الجدول(3:2)في ملاحق الدراسة : نسبة المشاركين من كل جهاز امني في دورة القيادات المتوسطة



- إضافة الى الدورات الداخلية ففي عام 2008 وحتى 2010 تم تنفيذ 104 دورة داخلية لمنتسبي الأجهزة الأمنية وعددهم 2826 شخص.<sup>(140)</sup>

- إضافة الى الدورات الخارجية فقد تم تدريب 10 كتائب كما اشرنا سابقاً إضافة الى دورات إعداد وتدريب لقوات الدفاع المدني والأمن الوطني والحرس الرئاسي وكان إجمالي عدد المتدربين ما بين العام 2008 و العام 2010 هو 9536 عنصر من الأجهزة الأمنية الفلسطينية.<sup>(141)</sup>

- الى جانب عقد الدورات التدريبية، قدم الجانب الأمريكي العديد من مشاريع مباني لدعم البنية التحتية للأجهزة الأمنية الفلسطينية لخلق بيئة مناسبة لعملية التدريب وكان النصيب الأكبر من هذه المعونات لجهاز الأمن الوطني بالإضافة الى الحرس الرئاسي وهيئة التدريب العسكري والدفاع المدني.<sup>(142)</sup>

ترى الباحثة أن هناك زخم في تقديم الدورات التدريبية النوعية للأجهزة الأمنية الفلسطينية ومن الملاحظ تركيز الجانب الأمريكي بالتدريب على ثلاث أجهزة أمنية ألا وهي الأمن الوطني والدفاع المدني والحرس الرئاسي، بالرغم ان هذه المرحلة شهدت نقد كبير لعمل مكتب التنسيق الأمني الأمريكي من المجتمع المدني والفصائل الفلسطينية لكن على الرغم من هذا النقد يمكن القول أن مرحلة تقديم المعونات لتدريب الأجهزة الأمنية ودعم بنيتها التحتية، كانت مرحلة تطوير وإصلاح لأجهزة الأمنية الفلسطينية.

### 3- مايكل مولر: من أكتوبر 2010 حتى يوليو 2012

عين الرئيس الأمريكي براك اوباما الجنرال مايكل مولر مسؤولاً عن التنسيق الأمني لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل خلفاً للجنرال كيث دايتون، وكان مولر يشغل منصب مدير التخطيط والسياسات في المقر الرئيسي بالقيادة الأمريكية المركزية القائمة في إحدى قواعد سلاح الجو الأمريكي بولاية فلوريدا.<sup>(143)</sup>

<sup>140</sup> انظر جدول رقم(3:3) في ملاحق الدراسة:التدريب الداخلي، 2015.

<sup>141</sup> انظر جدول رقم(3:4) في ملاحق الدراسة:التدريب الخارجي، 2015.

<sup>142</sup> انظر جدول رقم(3:5) في ملاحق الدراسة: المشاريع والبنية التحتية، 2015.

<sup>143</sup> صوت الحرية الإخباري(2010/7/13): "مولر خلفا لدايتون مسؤولاً عن التنسيق الأمني لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل"، <http://www.alhorya.com/arabic/?Action=Details&ID=6427>

وتابع مولر سياسة الذي سبقوه من المنسقين الأمريكيين العاملين في مكتب التنسيق الأمني الأمريكي واستمر في المشاريع البنائية للأجهزة الأمنية ودعمها وعقد الدورات التدريبية الداخلية منها والخارجية وكان عدد الدورات التي عقدها مابين العام 2010 والعام 2012، هي 3008 دورة تهدف رفع قدرات 44.957 فرداً من الأجهزة الأمنية الفلسطينية فيما بلغ حجم المعونات المقدمة في عام 2010، 100 مليون دولار وفي عام 2011، 150 مليون دولار وفي عام 2012، 113 مليون دولار.<sup>(144)</sup>

#### 4 - الأدميرال بول بوشونغ: يوليو 2012 - 2014

الأدميرال بوشونغ ضابط في سلاح البحرية الأمريكي يشغل منصب قائد حوام في وسط المحيط الهادئ شغل في السابق رئيس وفد البنتاغون ميكرونيزيا.<sup>(145)</sup> كما شغل منصب رئيس مكتب قائد قوات الناتو وأوروبا في الجيش الأمريكي.<sup>(146)</sup>

تابع مكتب التنسيق الأمني اجتماعات مع القيادات الفلسطينية ووضع خطط العمل بناءً على احتياجات المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وفي هذه المرحلة استمر مكتب التنسيق الأمني بعملية الاشراف على المشاريع وبناء المزيد من المقرات وتم تحويل الاهتمام بجهاز الدفاع المدني في العام 2012 وتدريب افراده في الاردن وتم الاهتمام بالتدريب على معدات الاطفاء.<sup>(147)</sup> واستمرت مرحلة البناء ومن الملاحظ الاهتمام الكبير بعملية بناء مقرات التابعة لجهاز الامن الوطني الفلسطيني بسبب انها اكبر عدد بالأفراد وبسبب ان للأمن الوطني مهام كبيرة على الارض لفرض النظام والامن ومع ذلك فإن هذه المرحلة اتسمت بالجمود وعدم الفاعلية لأن

---

<sup>144</sup> انظر جدول رقم(3:6) في ملاحق الدراسة : جدول المساعدات الأمنية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية 2005-2012  
<sup>145</sup> "تعيين الأدميرال "بوشونغ" منسقا أمنيا بين السلطة و"إسرائيل" 2015/11/23، <http://www.boraqpress.ps/News/5526>  
<sup>146</sup> شبكة بيت المقدس الاخبارية (2012-6-12): "خبراء لرئيس الوزراء: البناء في الضفة سيؤدي الى التصعيد"، <http://aelyanews.net/permalink/42273.html>  
<sup>147</sup> أبو سيف، يزن، مدير التدريب في الدفاع المدني، رام الله، (الثلاثاء 2015/11/24): المعونات الأمريكية لجهاز الدفاع المدني، مقابلة شخصية

خلفية الاميرال بوشونغ لم تكن عسكرية نوعا ما كسابقه، ولم يكن له رؤية واضحة عن أعمال ومهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية.<sup>(148)</sup>

ان عدد الدورات التدريبية التي قدمتها المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية منذ عام 2008 وحتى عام 2014، بلغت 7047 دورة تدريبية واستفاد من هذه الدورات 20852 فرداً من الأجهزة الأمنية.<sup>(149)</sup>

## 5- رود شاريم 2014 حتى الآن

ركزت هذه المرحلة على رفع قدرات طاقم التدريب الفلسطيني لنقل التدريب مستقبلا الى الاراضي الفلسطينية من الأردن، وذلك لكلفته العالية على المانحين من الأموال المخصصة لإصلاح وتنمية قدرات افراد الأجهزة الأمنية مع استمرار الدورات التدريبية لتنمية المهارات الادارية لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ومن الدورات الهامة التي نُفِذت الدورات التأسيسية لرفع قدرات مجموعة مختارة من الضباط الفلسطينيين من ذوي الرتب الصغيرة بهدف شغل لوظائف في قيادات الوحدات الفرعية والفصائل شمل التدريب، 297 ضابط من رتبة (ملازم - ملازم أول) وبلغ عدد الدورات التي نفذت حتى عام 2014 (6) دورات تدريبية، عقدت دورة القيادات التأسيسية السابعة خلال الفترة من 2015/08/02 ولغاية 2015/09/10 في معهد التدريب المركزي - أريحا.<sup>(150)</sup>

## - الخطط المستقبلية لمكتب التنسيق الأمريكي للمرحلة القادمة:

لقد استعرضت الباحثة اسهامات المعونات الأمريكية في بناء قدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية حتى العام 2015، ومن الخطط المستقبلية لمكتب التنسيق الاميركي التي سوف يسعى الي العمل عليها كانت كالاتي:

<sup>148</sup> ابودخان، نضال، رئيس الامن الوطني، رام الله، (الثلاثاء 2015/11/24): المعونات الأمريكية لجهاز الامن الوطني، مقابلة شخصية

<sup>149</sup> انظر جدول رقم(3:7) في ملاحق الدراسة : الدورات التدريبية التي نفذت في المؤسسة الأمنية منذ عام 2008 حتى نهاية 2014، فلسطين، 2015.

<sup>150</sup> انظر جدول رقم(3:8) في ملاحق الدراسة: : "نسبة المشاركين من كل جهاز امني في دورات القيادات التأسيسية، فلسطين، 2015.

- الموارد البشرية.
  - خلق بيئة تدريبية ملائمة لعملية التدريب ونقل التدريب من الاردن الى فلسطين.
  - البدء بمشروع أكاديمية الضباط الفلسطينيين.<sup>(151)</sup>
- من خلال ما سبق، ترى الباحثة وجود إسهامات للمعونات الأمريكية في مأسسة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وفيما يلي نستعرض بعضاً من هذه الإسهامات:
- 1- رفعت المعونات الأمريكية من كفاءة الضباط الفلسطينيين من خلال تدريبهم.
  - 2- ساعدت المعونات الأمريكية الأجهزة الأمنية في بناء مقرات جديدة ملائمة لعملية التدريب.
  - 3 - ساهمت المعونات الأمريكية بتقديم مدربين ذوي كفاءة من العديد من الجنسيات لتدريب أفراد الأجهزة الأمنية.
  - 4 - يقوم الجانب الأمريكي بمتابعة المعونات اللوجستية كالمعدات وصيانة سيارات والأجهزة الاسلكية ... الخ) لضمان فعاليتها وصيانتها المستمرة.
  - 5- حققت المعونات الأمريكية الكثير من تطلعات المؤسسة الأمنية.
  - 6 - التركيز على إعداد مهني لضباط قوات الأمن الفلسطينية في عملية التدريب.
  - 7 - لقد تم اختيار مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن ((jiptc لإعادة تأهيل وتدريب وإصلاح الأجهزة الأمنية من خلال وزراء الداخلية الفلسطينية وذلك للأسباب الآتية:
    - القرب الجغرافي للأراضي الأردنية من فلسطين لسهولة التنقل وسرعة الوصول.
    - طبيعة الأراضي الأردنية وتضاريسها وحالة الطقس المناسبة للتدريب الأمني.<sup>(152)</sup>
    - يوجد لدى مركز تدريب الشرطة الدولي، كادر تدريبي أمريكي أردني.
    - يتبع مركز تدريب الشرطة الدولي، منهاج تدريب أمريكي مطور.
    - يركز التدريب في مركز تدريب الشرطة الدولي، على حقوق الإنسان والاستخدام الخاص للقوة والسيطرة على تظاهرات الشغب وكيفية التعامل مع الاضطرابات والقتال المدنية.

<sup>151</sup> مكتب التنسيق الأمني الأمريكي، هيئة التدريب، اريحا، (2015/11/23): المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، مقابلة شخصية.

<sup>152</sup> وزير الداخلية السابق، الفريق: نصر يوسف، رام الله، (لخميس 2015/11/26 الساعة 11:00 صباحاً): المعونات الأمريكية مابين 2005 - 2007، مقابلة شخصية.

- ثقة إسرائيل بالجانب الأردني بالتدريب
- يركز التدريب لدى مركز تدريب الشرطة الدولي، على تلاحم الوحدة والقيادة<sup>153</sup>.
- يتم تدريب الأفراد في مركز تدريب الشرطة الدولي، التدريب على دورات متخصصة لا تسمح بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.
- جاهزية المكان وحادثة المعدات المستخدمة في عملية التدريب<sup>154</sup>

---

<sup>153</sup> وكالة فلسطين اليوم الاخبارية، محاضرة الجنرال الأمريكي كيث دايتون بعنوان " صناعة الفلسطيني الجديد" .  
[/https://paltoday.ps/ar/post/48630](https://paltoday.ps/ar/post/48630) مايو 2009.

<sup>154</sup> أبو سيف، يزن، مدير التدريب في الدفاع المدني، رام الله، (الثلاثاء 2015/11/24): المعونات الأمريكية لجهاز الدفاع المدني،،  
مقابلة شخصية

## المبحث الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية:

لوقوف على هذا الجانب من الدراسة قامت الباحثة بعمل مقابلات شخصية مع مدراء التدريب بالأجهزة الأمنية وبعض المدراء بالأجهزة الأمنية ممن لديهم الإطلاع على المعونات الأمريكية واستخلصنا من المقابلات هذه التحديات التي تواجه عملية التدريب:

- 1 - عدم توفر المعدات اللازمة لعملية التدريب للأجهزة الأمنية، فعلى سبيل المثال، قام المدربون الأردنيون بشراء ولاعات سجائر تشبه المسدسات من السوق المحلية، حيث لم يكن لدى المتدربين الفلسطينيين أية وسائل محسوسة وفعلية للتدريب على التوقيف والاعتقالات وغيرها من المناورات، مما لم يترك لهم خياراً أحياناً سوى التلويح بأصابعهم على شكل فوهات البندقيات أحياناً، وذلك حسب ما ورد من المدربين الأمريكيين.<sup>(155)</sup>
- 2- تدخل الاحتلال الإسرائيلي في بعض برامج التدريب الخارجي في الأردن مثل تدخلها بإلغاء بعض التدريبات من البرنامج بعد عرضها عليهم من قبل مكتب التنسيق الأمني الأمريكي.<sup>(156)</sup>
- 3- سياسة الاحتلال تمنع من دخول سيارات عسكرية لقوى الأمن للمساعدة في عملية التدريب.<sup>(157)</sup>
- 4- سياسة الاحتلال التي تمنع بعض الأفراد من السفر الخارجي للتدريب حتى إذا تم الموافقة الأمنية على بعض الأفراد، حيث قامت إسرائيل بإرجاع بعض المتدربين الفلسطينيين عن الحدود مع الأردن.<sup>(158)</sup>

<sup>155</sup> كنيكمار، اليان، غلين، كيسلر، "عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماثلة والتأخير"، ترجمة خاصة بمركز الزيتوني للدراسات والاستشارات، عن واشنطن بوست الأمريكية. <http://www.alzaytouna.net/2008/03/15/>، آذار 2008.

<sup>156</sup> وشاح، محمد، تدريب حرس الرئيس، الاثنين 2015/3/16، المعونات الأمريكية لجهاز حرس الرئيس، مقابلة شخصية .

<sup>157</sup> السعيدني، إيهاب، مدير التدريب في قوات الأمن الوطني، القيادة العامة للأمن الوطني، رام الله الأحد 22 /3/2015، التحديات التي تواجه المعونات الأمريكية لجهاز الامن الوطني، مقابلة شخصية.

<sup>158</sup> عيسى، محمود، رئيس جهاز الدفاع المدني الفلسطيني " رام الله، الثلاثاء 2015/11/24، المعونات الأمريكية لجهاز الدفاع المدني، مقابلة شخصية.

- 5 - تقتصر المعونات الأمريكية للمؤسسة الأمنية على التدريب والبنية التحتية فقط وعدم إمدادهم بالأسلحة اللازمة<sup>(159)</sup> حيث يتم تدريب القوات الأمنية الفلسطينية وتجهيزها كقوات شرطة لا كجيش قد يهدد الكيان الإسرائيلي ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن القوات الفلسطينية ليست بحاجة لاستخدام الأسلحة المتطورة في الأراضي الفلسطينية.<sup>(160)</sup>
- 6 - سياسة الاحتلال في منح تصاريح عمل داخل إسرائيل للأفراد من الأجهزة الأمنية الذين تم تدريبهم من قبل الجانب الأمريكي، بذلك يتم تسرب بعض رجال الأمن المدربين من الخدمة.<sup>(161)</sup>
- 7 - بعد الإعداد ودراسة للمشاريع بين الجانبين يجب الموافقة من قبل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون (INCIE) لتمويله فإذا لم توافق عليه لا يتم تنفيذه.<sup>(162)</sup>
- 8 - تحتاج المشاريع والدورات الى الكثير من الوقت والإجراءات المعقدة.<sup>(163)</sup>
- 9- هناك إهمال وتقصير كبيرين في تأمين المتطلبات، في المواد التدريبية والتجهيزات ونقص في الموارد، حيث أن المدربين الأمريكيين المتعاقدين اضطروا لارتجال المادة التدريبية.
- 10 -إصرار الحكومة الإسرائيلية على أن يتم تدريب القوات الأمنية الفلسطينية وتجهيزها كقوات شرطة لا كجيش قد يهدد الكيان الإسرائيلي. هذه المطالب زادت من تعقيدات البرنامج بحسب المصادر الأمريكية ومنع وصول أسلحة متطورة لهم للتدريب عليها.

---

<sup>159</sup> الجبوسي، جهاد، سكرتير الرئيس العسكري سابقاً، مدير جهاز الارتباط العسكري، اليوم: الاثنين 2015/3/16): المعونات الأمريكية لجهاز الارتباط العسكري، مقابلة شخصية.

<sup>160</sup> كنيكمار، البان، غلين، كيسلر، عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماثلة والتأخير، مرجع سابق، 2008.

<sup>161</sup> حنين، إبراهيم، مدير العمليات المركزية لقوات الأمن الوطني، الأحد 2015/3/22:، المعونات الأمريكية، مقابلة شخصية

<sup>162</sup> الحلو، يوسف، رئيس هيئة التدريب ورئيس اللجنة العليا للتدريب، اريحا، 2015/11/23 المعونات الأمريكية والتدريب المشترك، مقابلة شخصية.

<sup>163</sup> يوسف، يزن، مدير تدريب جهاز الدفاع المدني لثلاثاء 2015/11/24، المعونات الأمريكية، مقابلة شخصية

## الفصل الرابع:

### أدوات البحث ونتائج الدراسة

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل الادوات التي استخدمتها الباحثة لجمع المعلومات حول دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقد استخدمت الباحثة الملاحظة البسيطة والهدف منها الحصول على معلومات و بيانات أولية عن الظاهرة لتكوين فكرة أو تصور مبدئي، حيث وظفتها الباحثة من خلال ملاحظتها البسيطة لردات فعل العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ولقد استخدمتها بتحليل اجابات المبحوثين اثناء اجراء المقابلات معهم، كما استخدمت الباحثة أداة الاستبيان لجمع المعلومات لمعرفة آراء مدراء الأجهزة الأمنية ومدراء التدريب حول المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، و تم اخضاع الاستبيان للتحكيم من قبل متخصصين في مجال العلوم الأمنية والعلوم السياسية، وتم ارفاق الاستبيان في ملاحق الدراسة، عدا عن أدوات جمع المعلومات ستتناول الباحثة التحليل الاحصائي للاستبيان ويشمل مجتمع الدراسة وأداتها وصدق الاداة، ثبات الاداة، واجراءات معالجة الدراسة، وستتناول الباحثة عرض نتائج الدراسة وتشمل النتائج المتعلقة بفرضيات واسئلة الدراسة، وفيما يلي سيتم استعراض أدوات البحث:

#### 1 . أدوات البحث

##### 1.1 الملاحظة

لقد استخدمت الباحثة اداة الملاحظة في ملاحظة ردود افعال الضباط في الأجهزة الأمنية التي تم مقابلتهم أثناء الحديث عن المعونات الأمريكية، ومن خلال الملاحظة البسيطة استطاعت الباحثة الوصول الي عدة ملاحظات متعلقة بالدراسة وتمثلت نتائج الملاحظة بالتالي:



- ان اغلب الذين تم مقابلتهم ما بين رتبة (مقدم وعقيد) حذرين بعض الشيء في الخوض في التفاصيل عن عملية التدريب مع الجانب الامريكى أما الرتب الأعلى (عميد ولواء) كانوا يدلون بالمعلومات بأريحية أكثر.
- أن اغلب المتقاعدين العسكريين الذين سبق وتم العمل مع الجانب الامريكى في تقديم المعونات للأجهزة الأمنية كانوا متعصبين لهذه المعونات ووصفوها بأنها غير مجدية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
- أغلب العاملين في الأجهزة الأمنية من الرتب (مقدم وعقيد) كانوا متحمسين للمعونات الأمريكية ويدعمون فكرة تقديم المعونات من الجانب الامريكى.
- تم ملاحظة المهنية العالية للمدراء في الأجهزة الأمنية ومدى دقة عمل الأجهزة الأمنية في تقديم المعلومات وسعة صدرهم للباحثين في تقديم المساعدة.

## 2.1 أداة الاستبيان:

قامت الباحثة باستخدام الاستبيان لوضع تساؤلات للإجابة على اسئلة البحث وفحص فرضيات الدراسة وتم الاخذ بعين الاعتبار منهج الدراسة المنهج المؤسسي ولمعرفة درجة المؤسسية التي تراعيها المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية وذلك من خلال المعايير الاربعة التكيف ام الجمود، التعقيد ام البساطة، الاستقلالية ام التبعية، التماسك ام التفكك، فبذلك تم دمج الهدفين معرفة درجة مؤسسية الأجهزة الأمنية من خلال المعونات الأمريكية والاجابة على تساؤلات الدراسة اضافة الي فحص فرضيات الدراسة.

و قد تم عرض الاسئلة على محكمين حيث تم تحكيمها بوضع ملاحظاتهم وتم التعديل بناءً عليها قبل توزيعها، وقد تم توزيع الاستبيان جميعها في منطقة رام الله لوجود المقرات الرئيسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية بها،وقد واجهت الباحثة صعوبة في الوصول للمبحوثين مما ادى الي الذهاب لمدينة رام الله اكثر من مرة لتوزيعها عليهم وكذلك في جمعها، فقد تم توزيع 50 استبيان ولم يسترد منها سوى 40 استبيان بسبب انشغال بعض المبحوثين وعدم تمكن الباحثة من استرجعها وتم الاستعانة بمتخصص بالتحليل الإحصائي في تحليل النتائج.

وجدت الباحثة طريقة ليكرت لقياس الاتجاهات مناسبة لقياس اتجاهات المبحوثين نحو المعونات الأمريكية وهي أكثر المقاييس استخداماً وتمتاز بالسهولة النسبية في تصميمها وتطبيقها ويتكون هذا المقياس من خمس استجابات موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق ابداً.

و استخدمت معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات أسئلة الاستبيان وما وضع لقياسه فعلاً , ويقصد وضوح الاستبانة وفقراتها ومفرداتها ومفهومة لمن سوف يشملهم الاستبانة وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي , وللتأكد من صدق الاستبانة

## 2. الطريقة والإجراءات

تبحث هذه الدراسة دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015، وفي الفصل الحالي سيتم تناول الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في الدراسة، كما سيتناول وصف مجتمع الدراسة، الإجراءات التي تم من خلالها اختيار عينة الدراسة، وخطوات بناء أدوات الدراسة، وكذلك الخطوات اللازمة للتأكد من صدق وثبات هذه الأدوات، كما وستتضمن وصفا لتصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية.

### 1.2 إجراءات الدراسة:

قامت الباحثة بالإجراءات التالية:

- الإطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية.
- إعداد أداة الدراسة وتشمل بناء الاستبيان لتحديد دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015.
- تحكيم أداة الدراسة من قبل محكمين مختصين والأخذ بتعديلاتهم.
- الحصول على إذار رسمي من رؤساء الأجهزة الأمنية، لتطبيق الدراسة في مؤسساتهم الأمنية.
- تطبيق الاستبيان على مجتمع الدراسة.
- رصد النتائج في جداول خاصة وتحليلها.
- عرض النتائج ومناقشتها وإصدار التوصيات في ضوءها.

### 3. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومدراء التدريب في تلك الأجهزة الذين شغلوا مناصبهم ما بين العام 2005-2015، بالإضافة إلى الطواقم المسؤولة بشكل مباشر عن عملية التدريب وبناء قدرات الأفراد داخل الأجهزة الأمنية، والبالغ عددهم (208). وذلك تبعاً للإحصائيات التي تم الحصول عليها من إدارة القوى البشرية في الأجهزة الأمنية، وعليه تم توزيع الاستبانة والبالغ عددها (50) على عينة أفراد مجتمع الدراسة باختيار عينة بطريقة عشوائية، حيث تعتبر هذه العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، أما عدد الاستبيانات التي استعادتها فقد بلغت (40) استبانة. وفيما يلي توضيح للأمور الإجرائية في البحث:

### 1.3 خصائص مجتمع الدراسة:

#### جدول رقم (4:1)

#### خصائص مجتمع الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية	
الرتبة	لواء	3	7.5
	عميد	9	22.5
	عقيد	12	30.0
	مقدم	16	40.0
سنوات الخبرة	اقل من 15 سنة	4	10.0
	من 15 - 25 سنة	20	50.0
	أكثر من 25	16	40.0
بكالوريوس	20	50.0	

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	18	45.0
	2	5.0
المجموع	40	100.0

كانت النتائج أن أعلى نسبة لمتغير الرتبة من المبحوثين رتبة المقدم وكانت نسبتها 40%، تليها رتبة العقيد بنسبة 30% من المبحوثين، أما رتبة العميد فكانت نسبتها 22.5%، وأقل النتائج كانت لرتبة اللواء 7.5% من مجتمع الدراسة.

أما نتائج مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة فكانت من 15-25 سنة هي الأعلى بنسبة 50% تليها أكثر من 25 سنة بنسبة 40% من المبحوثين، وكانت أقل النتائج لمتغير سنوات الخبرة لأقل من 15 سنة بنسبة 10% من مجتمع الدراسة.

أما نتائج مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي كانت الأعلى لدرجة البكالوريوس بنسبة 50% من المبحوثين، تليها درجة الماجستير بنسبة 45% من المبحوثين، وكانت أقل النسب أعلى من ماجستير بنسبة 2% من مجتمع الدراسة.

#### 4. صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص والخبرة في جامعة القاهرة وفي جامعة الاستقلال وذلك للتحقق من صدق والطلب منهم إبداء آرائهم حول فقرات الأداة وتم الأخذ بتعديلاتهم للوصول إلى الأداة بشكلها النهائي والجدول الآتي أسماء محكمين الاستبيان:

#### جدول رقم (4:2)

#### أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة	التخصص
1	د. مصطفى علوي	جامعة القاهرة	أستاذ العلوم السياسية
2	د. سالي اسحق	جامعة القاهرة	أستاذ العلوم السياسية
3	د. محمد دبوس	جامعة الاستقلال	أستاذ القياس والتقويم

4	د. العقيد مجدي سرداح	جامعة الاستقلال	مدير معهد التدريب والتنمية
5	العقيد إيهاب السعيدني	جامعة الاستقلال	محاضر + مدير تدريب جهاز الأمن الوطني

### 5. متغيرات الدراسة:

تم اعتماد متغيرات الدراسة كي تساعد الباحثة في التحليل وذلك استنادا لذلك خصائص مجتمع الدراسة والتي تضمنتها مقدمة الاستبانة وكانت كالتالي:

#### 1. الرتبة العسكرية ولها أربعة مستويات:

- لواء
- عميد
- عقيد
- مقدم

#### 2. سنوات الخبرة ولها ثلاث مستويات:

- أقل من 15 سنة
- من 15 - 25 سنة
- أكثر من 25 سنة

#### 3. المستوى التعليمي وله أربعة مستويات:

- ثانوية عامة
- بكالوريوس
- ماجستير
- أعلى من ماجستير

## 6. ثبات الاداة(المقياس)

قامت الباحثة بالتأكد من ثبات الأداة بحساب معامل ثباتها من خلال معادلة(كرونباخ ألفا)، وهو معامل مقياس أو مؤشر ثبات الاستبيان وتعتبر المصدقية والثبات أهم الموضوعات التي تؤثر في نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج، حيث بلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة الكلية وفق معادلة كرونباخ ألفا(0.906)، وهي قيمة عالية ومقبولة، وكانت النتائج الأعلى لمحور دور المعونات الأمريكية في بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية بنسبة 0.919 ما يعادل 22 فقرة، يليها محور دور المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية ومعلومات حول الجهاز الامني فكانت 0.760 الفا ما يعادل 15 فقرة، واول النتائج لتوجهات المدراء في الأجهزة الأمنية حول دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فكانت 0.683 الفا ما يعادل 11 فقرة.و الجدول التالي يوضح معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستبيان.

### جدول رقم(3:4)

#### معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستبيان

قيمة ألفا	عدد الفقرات	المجالات
0.760	15	الجهاز الأمني، ودور المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية
0.919	22	دور المعونات الأمريكية في بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية
0.683	11	توجهات المدراء في الأجهزة الأمنية حول طبيعة المعونات الأمريكية
0.787	48	الدرجة الكلية

## 7. المعالجة الإحصائية:

في هذه الدراسة سوف تستخدم المعالجات التالية:

2. إحصاء وصفي: متوسطات حسابية وانحرافات معيارية.

### 3. إحصاء استدلالي: لفحص فرضيات الدراسة عند مستوى الدلالة الإحصائية

( $\alpha \leq 0.05$ )، وهي قيمة احتمالية لحدث ما لمحاكمة نتيجة اي دراسة يقوم الباحثون بتطبيقها اننا عندما نقول هذا دال عند مستوى 0.05، فان هذا يعني اننا لو اعدنا هذا البحث او هذا الاختبار 100 مرة فإننا سوف نحصل على نفس النتيجة 95 مره وسوف تكون نسبة الخطاء في ان نحصل على نتيجة مختلفة هو خمسة مرات من اصل المئة (اي 0.05)، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية:

اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance)، وذلك للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل إلى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى.

واختبار توكي (Tukey test) وذلك في حال تساوى عدد أفراد المجموعات يتم مقارنات زوجية بين كل متوسطين لمعرفة فروق بين المتوسطين بعد تحليل التباين الاحادي ويتم رفض الفرضية الصفرية

ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. (SPSS)



## 8 . نتائج الدراسة

سوف نستعرض نتائج الدراسة حول دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015 وبيان أثر كل من متغيرات "الرتبة، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة، تم تحليل البيانات الإحصائية التي جمعتها الباحثة. وليتم تحديد مستوى استجابة المستجوبين نحو دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015 ومن خلال متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

### • تصحيح الأداة:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي لل فقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية، فقد تم الحكم على النتائج موافق جداً إذا كانت بدرجة 5 وبأنها موافق بدرجة تصحيح 4، محايد بدرجة تصحيح 3، غير موافق بدرجة تصحيح 2، وغير موافق أبداً بدرجة تصحيح 1.

جدول رقم (4:4) تصحيح الأداة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
5	4	3	2	1

### • مفتاح التصحيح:

جدول رقم (4:5) مفتاح التصحيح

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة جداً	2.00 فما دون
منخفضة	2.80-2.01
متوسطة	3.60-2.81
عالية	4.20-3.61
عالية جداً	5-4.21

فقد تم الحكم على النتائج بأنها منخفضة جداً إذا كان المتوسط الحسابي لها 2.00 فما دون، وإذا أنها منخفضة إذا كان المتوسط الحسابي لها 2.01-2.80، وبأنها متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي لها 2.81-3.60 وعالية إذا كان المتوسط الحسابي 3.60-4.20 وعالية جداً إذا كان المتوسط الحسابي 4.21-5.

## 1.8 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

### التساؤل الرئيسي للدراسة:

ما هي توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذين قادوا هذا القطاع المهم حول دور المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء قدرات وتأهيل وإصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

- من أجل الإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة باستخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمجالات المحور الاول في الاستبيان حول الجهاز الامني ودور المعونات في تطوير أداء هذه الأجهزة الأمنية، على النحو التالي:

الجدول رقم(4:6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور الجهاز الأمني ودور المعونات في تطوير أداء هذه الأجهزة الأمنية، حسب استجابات أفراد العينة.

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	على مدير الجهاز أن يلم بأهداف جهازه الأمني	4.83	.38	96.5	عالية جداً
3	تساهم المعونات الأمريكية في تنمية المهارات الأمنية لدى منتسبي الأجهزة من خلال البرامج التدريبية المناسبة	4.75	.54	95.0	عالية جداً
9	تساهم المعونات الأمريكية في بناء مراكز تدريب ملائمة للأجهزة الأمنية	4.65	.53	93.0	عالية جداً
10	يحتاج جهازي الأمني إلى موارد بشرية مؤهلة لبناء قدراته	4.50	.64	90.0	عالية جداً
1	هناك تحديد واضح لاختصاص جهازك الأمني	4.43	.55	88.5	عالية جداً

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
2	هناك تحديد واضح لمسؤوليات جهازك الأمني	4.40	.63	88.0	عالية جداً
12	يحتاج جهازك الأمني إلى خطط إستراتيجية لبناء قدراته	4.38	.67	87.5	عالية جداً
13	تساعد المعونات الأمريكية في تنفيذ قرارات السلطة القضائية	4.23	.70	84.5	عالية جداً
11	يحتاج جهازك الأمني إلى تعديلات تشريعية لبناء قدراته	4.10	.81	82.0	عالية
7	هناك آلية محددة وواضحة لاختيار المشاركين في الدورات التدريبية من جهازك الأمني	4.00	1.04	80.0	عالية
8	هناك نظام محدد لتقييم نتائج الدورات التدريبية للمتدربين بها من جهازك الأمني	3.93	.76	78.5	عالية
5	تساهم المعونات الأمريكية في استقلالية عمل الأجهزة الأمنية	3.68	.86	73.5	عالية
6	شاركت بشكل شخصي في دورات تدريبية مقدمة من الجانب الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية	3.68	.83	73.5	عالية
15	هنالك نظام شكاوى فعال داخل الجهاز الأمني	3.65	.98	73.0	عالية
14	يعتمد الجهاز الأمني على نفسه لبناء قدراته	3.50	1.01	70.0	متوسطة
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.18</b>	<b>.36</b>	<b>83.6</b>	<b>عالية</b>

توصلت الدراسة بأن نسبة عالية جداً من المبحوثين تقدر بنسبة 96.5 %، ترى أنه على مدير الجهاز الأمني أن يلم بأهداف جهازه الأمني وأن المعونات الأمريكية تساهم في تطوير أداء الأجهزة الأمنية، وترى الباحثة أنه من خلال آراء المبحوثين حول ما ينبغي أن يكون عليه مدراء الأجهزة الأمنية، بأن هناك إجماع في آرائهم حول أن يلم مدير الجهاز بأهداف جهازه الأمني واختصاصات جهازه الأمني وهناك آلية واضحة لاختيار المشاركين في الدورات التدريبية في جهازه الأمني.

وترى الباحثة وجود درجة عالية جداً من الوعي لدى المبحوثين بضرورة مساهمة المعونات الأمريكية في بناء مراكز تدريب ملائمة للأجهزة الأمنية وذلك بنسبة 93.0 %، وكانت أيضاً النسب عالية جداً بأنه يحتاج جهازه الأمني إلى الموارد البشرية مؤهلة لبناء قدراته، ويحتاج جهازه الأمني إلى خطط إستراتيجية لبناء قدراته وبرامج تدريبية، وبنسبة عالية بأن المعونات تساهم في بناء مراكز تدريبية ملائمة للأجهزة الأمنية وفي تنفيذ قرارات السلطة القضائية وأن هناك نظام

موحد لتقييم نتائج الدورات التدريبية للمتدربين الجدد في جهازه الامني، و كانت أقل النسب متوسطة حيث أشارت الي وجود نظام شكاوى فعال داخل الجهاز الامنى وبأن الجهاز الامني يعتمد على نفسه لبناء قدراته وذلك بنسبة 70.0% . للإطلاع على نتائج التحليل لهذا المحور .

اوضحت نتائج التحليل الفقرة "على مدير الجهاز أن يلم بأهداف جهازه الأمني" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي(4.83). والفقرة "تساهم المعونات الأمريكية في تنمية المهارات الأمنية لدى منتسبي الأجهزة من خلال البرامج التدريبية المناسبة جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي(4.75). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "يعتمد الجهاز الأمني على نفسه لبناء قدراته، وبمتوسط حسابي(3.50). تلتها الفقرة " هنالك نظام شكاوى فعال داخل الجهاز الأمني " وجاءت بمتوسط حسابي(3.65).

- قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الثاني، دور المعونات الأمريكية بدعم قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة وذلك حسب آراء المبحوثين، و كانت كالتالي:

#### الجدول رقم(4:7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور دور المعونات الأمريكية بدعم قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة حسب استجابات أفراد العينة.

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية على انجاز المهام المحددة للجهاز بما يحقق أهداف الجهاز	3.83	.64	76.5	عالية
2	تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية بالاستخدام الأمثل للمعدات	3.80	.79	76.0	عالية
12	تساهم المعونات الأمريكية في توفير المستلزمات اللوجستية لتهيئة ظروف العمل داخل الأجهزة الأمنية	3.80	.61	76.0	عالية

عالية	74.0	.61	3.70	تراعي المعونات الأمريكية مفاهيم حقوق الإنسان في بناء قدرات الأجهزة الأمنية	21
عالية	73.5	.80	3.68	المعونات الأمريكية تراعي التنوع في البرامج التدريبية التي تقدمها لبناء قدرات الأجهزة الأمنية	15
عالية	73.0	.80	3.65	تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات الأجهزة الأمنية بالاستخدام الأمثل للوسائل الفنية الحديثة في تأدية العمل	4
عالية	72.5	.84	3.63	تساهم المعونات الأمريكية في دعم البنية التحتية المواءمة لاستقرار الأجهزة الأمنية	6
متوسطة	71.5	.78	3.58	هناك رضا لدى أفراد الأجهزة الأمنية حول دور المعونات الأمريكية في صقل المهارات الإدارية الحديثة	22
متوسطة	71.0	.78	3.55	هناك رضا لدى أفراد الأجهزة الأمنية حول التدريبات التي يتلقونها لرفع قدراتهم العسكرية	19
متوسطة	70.0	.85	3.50	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بكفاءة	14
متوسطة	69.5	.88	3.48	هل تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات الأجهزة الأمنية بالاستخدام الأمثل للقوى البشرية	3
متوسطة	68.0	.93	3.40	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق التعاون بين أفراد الأجهزة الأمنية لتجنب تضارب الاختصاصات	5
متوسطة	67.0	.86	3.35	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بفاعلية	13
متوسطة	66.0	.91	3.30	تساهم المعونات الأمريكية في تحسين سياسات الأجهزة الأمنية تجاه الديمقراطية	17
متوسطة	66.0	.82	3.30	تراعي المعونات الأمريكية دمج النوع الاجتماعي في عملية بناء قدرات الأجهزة الأمنية	20
متوسطة	64.5	.83	3.23	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بطريقة واضحة	11
متوسطة	64.0	.97	3.20	تساهم المعونات الأمريكية بوضع خطط عمل للجهاز طويلة المدى لضمان استمرارية عمله	10
متوسطة	64.0	.85	3.20	المعونات الأمريكية تعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية	18

متوسطة	62.5	1.09	3.13	تساهم المعونات الأمريكية في بناء قدرات الكفاءات في الأجهزة الأمنية للوصول إلى المراكز القيادية	9
متوسطة	61.5	1.02	3.08	بناء قدرات المنتسبين الجدد للأجهزة الأمنية وتدريبهم هو محور المعونات الأمريكية لهذه الأجهزة	8
متوسطة	59.0	.90	2.95	المعونات الأمريكية تساهم في ترسيخ مبدأ المحاسبة داخل الأجهزة الأمنية	16
متوسطة	57.5	1.16	2.88	المعونات الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية تساهم في وضع معايير لقبول المنتسبين الجدد للأجهزة الأمنية	7
متوسطة	68.3	.52	3.42	الدرجة الكلية	

وترى الباحثة وجود نسبة عالية من المبحوثين ترى ان المعونات الأمريكية تساهم من خلال بناء قدرات الأجهزة الأمنية على انجاز المهام المحددة للجهاز بما يحقق اهداف الجهاز وذلك بنسبة 76.5 %، وبأن المعونات الأمريكية تساهم من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية بالاستخدام الامثل للمعدات، بدرجة عالية وذلك بنسبة 76.0 %، كذلك الامر للنتائج بأن المعونات الأمريكية تساهم في توفير المستلزمات اللوجستية لتهيئة ظروف العمل داخل الأجهزة الأمنية، و انها تراعي التنوع في البرامج التدريبية التي تقدمها لبناء قدرات الأجهزة الأمنية والاستخدام الامثل للوسائل الفنية الحديثة في تأدية العمل ودعم البنية التحتية الموائمة لاستقرار الأجهزة الأمنية.

و اظهرت النتائج وجود نسبة متوسطة بأن هناك رضا لدى افراد الأجهزة الأمنية حول دور المعونات الأمريكية في صقل المهارات الأمنية الادارية الحديثة وذلك بنسبة 71.5 %، وكذلك الامر بالنسبة الى ان هناك رضا لدى أفراد الأجهزة الأمنية حول التدريبات التي يتلقونها لرفع قدراتهم العسكرية، وبأنها تحقق أهداف الأجهزة الأمنية بكفاءة.

واظهرت النتائج بأن أدنى النسب من وجهة نظر المبحوثين بأن المعونات الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية تساهم في وضع معايير لقبول المنتسبين الجدد للأجهزة الأمنية وذلك بنسبة 57.5 % من توجهات المبحوثين. إذ أن نتائج الدراسة المتعلقة بهذا المحور، تبين فيه أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية، هي (3.42)، وبأنحراف معياري مقداره (0.52)، وبنسبة مئوية 68.3 %، وهذا يدل على أن المتوسط الحسابي لمحور دور المعونات الأمريكية بدعم قدرات الأجهزة الأمنية

الفلسطينية على الموائمة كان بدرجة متوسطة، كما اتضح أن الفقرة "تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية على انجاز المهام المحددة للجهاز بما يحقق أهداف الجهاز" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.83). والفقرة "تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية بالاستخدام الأمثل للمعدات" جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.80). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "المعونات الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية تساهم في وضع معايير لقبول المنتسبين الجدد للأجهزة الأمنية" وبمتوسط حسابي (2.88). تلتها الفقرة "المعونات الأمريكية تساهم في ترسيخ مبدأ المحاسبة داخل الأجهزة الأمنية" وجاءت بمتوسط حسابي (2.95).

نتائج المحور الثالث الذي يوضح مدى إسهام المعونات الأمريكية على دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية حسب استجابات أفراد العينة، وكانت كالتالي:

#### الجدول رقم (4:8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور مدى إسهام المعونات الأمريكية على دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية حسب استجابات أفراد العينة.

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
3	هناك تأثير للتطورات السياسية الإقليمية على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية	4.03	.73	80.5	عالية
1	هناك تعاون بين الجانب الأمريكي والمانحين بخصوص بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية	3.93	.62	78.5	عالية
9	هناك تعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية من خلال تبادل الخبرات بينها	3.80	.69	76.0	عالية
7	تلبي المعونات الأمريكية احتياجات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بناء القدرات	3.78	.66	75.5	عالية
5	المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية تخدم مصالح أمريكا في المنطقة	3.68	.94	73.5	عالية
8	هناك رضا عن المدربين الأمريكيين الذين يقومون ببناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية	3.60	.74	72.0	متوسطة

الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	هناك تأثير للانقسام الفلسطيني على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية	3.58	1.01	71.5	متوسطة
10	هناك خطط بديلة لبناء قدرات الأجهزة الأمنية في حال انقطاع المعونات الأمريكية	3.58	.75	71.5	متوسطة
6	المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية تخدم المصالح الإسرائيلية في المنطقة	3.40	1.06	68.0	متوسطة
11	هناك خطة بديلة لتدبير الموارد المالية داخل الجهاز في حال انقطاع المعونات الخارجية عامة	3.05	1.08	61.0	متوسطة
2	الجانب الأمريكي يشرك المجتمع المدني الفلسطيني فيما يخص بناء قدرات الأجهزة الأمنية	2.95	.81	59.0	متوسطة
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.93</b>	<b>.62</b>	<b>78.5</b>	<b>عالية</b>

حيث اظهرت النتائج بأن نسب عالية من المبحوثين بأن هناك تأثير للتطورات السياسية الاقليمية على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية بنسبة 80.5 %، وان هناك تعاون بين الجانب الأمريكي والمانحين بخصوص بناء قدرات الأجهزة الأمنية بنسبة 78.5 % من آراء المبحوثين، كذلك الامر بأن هناك تعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية وبأن المعونات الأمريكية تخدم مصالح أمريكا في المنطقة، من وجهة نظر المبحوثين، وكانت النتائج متوسطة بأن هناك رضا على المديرين الأمريكيين الذين يقومون ببناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية بنسبة 72.0 %، كذلك الامر بأن هناك تأثير للانقسام الفلسطيني على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية،و بأن هناك خطط بديلة لبناء قدرات الأجهزة في حال انقطاع المعونات الأمريكية بنسبة 71.5 % واطهرت النتائج بأن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية تخدم المصالح الاسرائيلية في المنطقة بنسبة 68.0 %، وكانت اخفض النسب في النتائج من وجهة نظر المبحوثين، ان هناك خطة بديلة لتدبير الموارد المالية داخل الجهاز في حال إنقطاع المعونات الأمريكية بنسبة 61.0 % وبأن الجانب الامريكي يشرك المجتمع المدني الفلسطيني فيما يخص بناء قدرات الأجهزة الأمنية بنسبة 59%

إذ يتضح من النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحمور مدى إسهام المعونات الأمريكية على دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية هي (3.93)، وبأنحراف معياري مقداره (0.62)،



وبنسبة مئوية 78.5%، وهذا يدل على أن المتوسط الحسابي لمحور مدى إسهام المعونات الأمريكية على دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية كان بدرجة عالية، كما اتضح أن الفقرة "هناك تأثير للتطورات السياسية الإقليمية على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية " جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي(4.03). والفقرة " هناك تعاون بين الجانب الأمريكي والمانحين بخصوص بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية " جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي(3.93). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت " الجانب الأمريكي يشرك المجتمع المدني الفلسطيني فيما يخص بناء قدرات الأجهزة الأمنية " وبمتوسط حسابي(2.95). تلتها الفقرة " هناك خطة بديلة لتدبير الموارد المالية داخل الجهاز في حال انقطاع المعونات الخارجية عامةً " وجاءت بمتوسط حسابي(3.05).

## 2.8 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

قامت الباحثة لفحص صحة أو خطأ فرضية الدراسة الرئيسية وهي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) من وجهة نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في بناء وتطوير وإصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ومن خلال إجابات المبحوثين. ولفحص الفرضيات الفرعية للدراسة لمعرفة إن كانت وجهات نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في بناء وتطوير وإصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية تختلف باختلاف متغيرات الدراسة، وهي متغير الرتبة، سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي. قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الأحادي Anova من أجل دراسة مدى وجود اختلافات بين استجابات وجهات نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في بناء وتطوير وإصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية باختلاف متغير الرتبة، سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي، وتوصلت الباحثة فيما بالفرضيات الفرعية إلى النتائج التالية:

- النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى:

### جدول رقم (4:9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين (مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير أداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
.10	4.36	3	لواء	الرتبة
.41	4.36	9	عميد	
.26	4.22	12	عقيد	
.37	4.01	16	مقدم	
.36	4.18	40	المجموع	
.60	4.03	4	أقل من 15 سنة	سنوات الخبرة
.35	4.21	20	من 15 - 25 سنة	
.32	4.18	16	أكثر من 25	
.36	4.18	40	المجموع	
.39	4.07	20	بكالوريوس	المستوى التعليمي
.30	4.26	18	ماجستير	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
.19	4.53	2	أعلى من ماجستير
.36	4.18	40	المجموع

استطاعت الباحثة إثبات صحة فرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير اداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي، وكانت كالتالي:

- متغير الرتبة: كانت النتائج حسب متغير الرتبة، عالية جداً لرتبة اللواء والعميد والعقيد وكانت النتيجة عالية لرتبة مقدم

متغير سنوات الخبرة: كانت النتائج عالية جداً من 15 - 25 سنة وعالية لأقل من 15 سنة وأكثر من 25 سنة

- متغير المستوى التعليمي: كانت اعلى النتائج عالية جداً لأعلى من ماجستير تليها الماجستير كانت عالية جداً، اما البكالوريوس كانت النتائج عالية

إذاً كانت النتائج عالية لتوجهات المدراء في الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير اداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية لمتغيرات الرتبة وسنوات الخبرة والمستوى التعليمي.

#### جدول رقم (10:4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

لاستجابات المبحوثين (مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير اداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الرتبة	بين المجموعات	.840	3	.280	2.388	.085
	داخل المجموعات	4.221	36	.117		
	المجموع	5.061	39			

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
سنوات الخبرة	بين المجموعات	.100	2	.050	.374	.691
	داخل المجموعات	4.961	37	.134		
	المجموع	5.061	39			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	.630	2	.315	2.632	.085
	داخل المجموعات	4.431	37	.120		
	المجموع	5.061	39			

و بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير أداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي

- النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي.

### جدول رقم(4:11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين (مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي).

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
.50	3.76	3	لواء	الرتبة
.47	3.51	9	عميد	
.26	3.26	12	عقيد	
.68	3.42	16	مقدم	
.52	3.42	40	المجموع	
.52	3.51	4	اقل من 15 سنة	سنوات الخبرة
.63	3.38	20	من 15 - 25 سنة	
.39	3.44	16	أكثر من 25	
.52	3.42	40	المجموع	
.60	3.32	20	بكالوريوس	المستوى التعليمي
.45	3.52	18	ماجستير	
.03	3.43	2	أعلى من ماجستير	
.52	3.42	40	المجموع	

- متغير الرتبة: كانت النتائج متوسطة لرتبة اللواء عالية اما رتبة العميد والعقيد والمقدم فكانت النتائج متوسطة من الملاحظ ان اغلب النتائج كانت متوسطة حول توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية
- متغير سنوات الخبرة: اقل من 15 سنة كانت النتائج متوسطة أما من 15 - 20 سنة كانت النتائج عالية واكثر من 25 سنة كانت النتائج متوسطة ايضاً فمن الملاحظ أن أغلب النتائج متوسطة لتوجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية
- متغير المستوى التعليمي: كانت النتائج متوسطة بالنسبة للبكالوريوس اما درجة الماجستير فكانت النتائج اما اعلى من ماجستير كانت النتائج متوسطة، نلاحظ هنا النتائج جميعها

بنفس المستوى المتوسط لجميع المستويات التعليمية للفرضية الثانية مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية. إذاً تتطابق نتائج التحليل بالنسبة للمتغيرات الثلاثة الرتبة وسنوات الخبرة والمستوى التعليمي بتوجهات المدراء في الأجهزة الأمنية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية بدرجة متوسطة

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي

#### جدول رقم (4:12) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of

Variance) لاستجابات المبحوثين مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية

في دعم استقرار المؤسسة الأمنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة، المستوى

#### التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الرتبة	بين المجموعات	.723	3	.241	.868	.467
	داخل المجموعات	9.999	36	.278		
	المجموع	10.723	39			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	.072	2	.036	.126	.882
	داخل المجموعات	10.650	37	.288		

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
	المجموع	10.723	39			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	.370	2	.185	.661	.522
	داخل المجموعات	10.353	37	.280		
	المجموع	10.723	39			

- النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات الباحثين من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة تبعاً لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي و كانت النتائج كالتالي:

#### جدول رقم (4:13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الباحثين (مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة تبعاً لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرتبة	لواء	3	3.55
	عميد	9	3.64
	عقيد	12	3.42
	مقدم	16	3.66
	المجموع	40	3.58
سنوات الخبرة	أقل من 15 سنة	4	3.84
	من 15 - 25 سنة	20	3.53
	أكثر من 25	16	3.57

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
.41	3.58	40	المجموع	المستوى التعليمي
.41	3.56	20	بكالوريوس	
.45	3.59	18	ماجستير	
.06	3.59	2	أعلى من ماجستير	
.41	3.58	40	المجموع	

- متغير الرتبة: كانت النتائج متوسطة لرتبة اللواء والعميد والعقيد وعالية لرتبة المقدم لتوجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة، إذاً تبعاً لمتغير الرتبة فان النتيجة متوسطة.
- متغير سنوات الخبرة: كانت النتائج عالية لأقل من 15 سنة ومتوسطة من 15 - 25 سنة وأكثر من 25 سنة، إذاً تبعاً لمتغير سنوات الخبرة كانت لتوجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة متوسطة
- متغير المستوى التعليمي: كانت النتائج متوسطة لدرجة البكالوريوس والماجستير واعلى من الماجستير إذاً تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لتوجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة متوسطة. إذاً نتائج فحص الفرضية الثالثة لتوجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمنية الفلسطينية على الموائمة كانت متوسطة.



جدول رقم (4.14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) لاستجابات المبحوثين (مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمن الفلسطينية على الموائمة تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي).

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الرتبة	بين المجموعات	.438	3	.146	.848	.477
	داخل المجموعات	6.199	36	.172		
	المجموع	6.637	39			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	.328	2	.164	.962	.391
	داخل المجموعات	6.309	37	.171		
	المجموع	6.637	39			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	.007	2	.004	.021	.979
	داخل المجموعات	6.630	37	.179		
	المجموع	6.637	39			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين من وجه نظر مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجاه المعونات الأمريكية في دعم قدرات لأجهزة الأمن الفلسطينية على الموائمة تبعا لمتغير الرتبة، سنوات الخدمة والمستوى التعليمي.

### 3.8 نتائج الدراسة فيما يتعلق بأداة الاستبيان:

1. أن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية ساهمت بشكل كبير في تطوير أداء تلك الأجهزة، ويتضح ذلك من خلال النظر إلى نتائج تحليل الاستبانة /محور إسهام المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية حيث أظهرت تلك النتائج أن المعونات أسهمت بتطوير أداء الأجهزة بشكل عالي. بالإضافة إلى أن تلك الأجهزة غير قادرة على الاعتماد على نفسها لبناء قدراتها، كما تتطابق هذه النتيجة مع النتائج والتوصيات التي توصلت إليها كل من دراسة (ياسين، سائد، 2014) ودراسة (soref, symposlum, 2006) حيث خلصت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المساعدات الخارجية الأمريكية ساهمت في تغطية الالتزامات التي تحتاجها السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق الأمن، وساعدت أيضاً على تحسين الأداء والجاهزية لمنتسبي هذه الأجهزة، وأن المعونات الأمريكية تساعد السلطة الفلسطينية على إعادة هيكلة أجهزة الأمن وتحسين قدراتهم.

2. إن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية تساهم بشكل متوسط بدعم قدرات الأجهزة على المواءمة حيث أظهرت تلك النتائج أن المعونات الأمريكية أسهمت بدعم قدرات الأجهزة الأمنية وقدرة منتسبيها على إنجاز المهام الموكلة لهم بما يحقق أهدافها، وتوفير المستلزمات اللوجستية المناسبة واستخدام الأمثل لها وتوفير البرامج التدريبية الملائمة لبناء قدرات منتسبي الأجهزة الأمنية وتحقيق أهداف تلك الأجهزة بفاعلية.

وتتفق هذه النتيجة مع بعض النتائج التي توصلت إليها دراسة (Robert, Gates, 2010، فريدريك، رولاند، 2007 حيث اشارت تلك الدراسات إلى أن أهم الأمور التي يجب مراعاتها لإصلاح القطاع الأمني هي الدعم والمشاركة الخارجية مع ضرورة توفير قناة واحدة للمساعدات المقدمة لقطاع الأمن لتحقيق الارتقاء بمستوى إدارة الموارد البشرية وتعزيز التدريب والجهوزية لقطاع الأمن وأن تهديدات التي تواجه أمن الولايات المتحدة تتطلب بناء قدرات الشريك ويتم ذلك من خلال تقديم الدعم وتوفير المعدات اللوجستية والخطط والبرامج التدريبية وغيرها من أشكال المساعدات الأمنية.

3. إن المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية تساهم في دعم استقرار تلك الأجهزة، ويتضح ذلك من خلال النظر إلى نتائج تحليل الاستبانة /محور دور المعونات الأمريكية بدعم استقرار الأجهزة الأمنية حيث أظهرت تلك النتائج أن هذه المعونات ساهمت بدرجة عالية في دعم استقرار تلك الأجهزة كما أظهرت الدراسة أن هذه المعونات مرتبطة بشكل مباشر بالتطورات السياسية والإقليمية

وأن هناك علاقة بين حجم هذه المعونة والتطورات السياسية، قد تستخدم هذه المعونات كورقة ضغط على الموقف السياسي الفلسطيني وتتفق هذه النتيجة مع بعض النتائج التي توصلت إليها دراسة ياسين، سائد، 2014 والتي أشارت إلى أن المعونات الأمريكية مرتبطة بالمواقف السياسية الفلسطينية وإنما تستخدم كأداة للضغط على الجانب الفلسطيني لأن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي علاقة استراتيجية وهذه العلاقة هي التي تحكم الممارسات الأمريكية بما فيها المعونات تجاه السلطة الفلسطينية.

4. ان بناء القدرات للأجهزة الأمنية الفلسطينية بحاجة إلى خطط إستراتيجية وبرامج تدريبية متطورة، بالإضافة إلى ضرورة التحديد الدقيق لاختصاص ومسؤوليات كل جهاز وضرورة وجود خطط بديلة لتعزيز قدرات الأجهزة في حال انقطاع المعونات الأمريكية.

5. أشارت نتائج تحليل السؤال الأخير في الاستبانة الموزعة إلى أن معظم المبحوثين لديهم قناعات بأن المعونات الأمريكية تخدم مصالح الأجهزة الأمنية بشكل حقيقي وأن هذه المعونات مرتبطة بالأوضاع السياسية الإقليمية وفي معظم الأحيان تستخدم كوسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني لتحقيق بعض التنازلات منه تجاه القضية الفلسطينية وهذا يظهر في الانحياز الواضح للسياسة الأمريكية بشكل عام تجاه إسرائيل.

6. أما فيما يتعلق باختبار فرضيات الدراسة فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي التي أجريت إلى أن رأي رؤساء الأجهزة الأمنية ومدراء التدريب والطواقم العاملة في التدريب في الأجهزة الأمنية تجاه المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية ودعم استقرار تلك الأجهزة واستقرارها غير مختلف ولا يوجد تأثير للرتبة أو سنوات الخبرة على رأيهم تجاه تلك المعونات .

7. النتائج المتعلقة بفحص درجة المؤسسة للمعونات الأمريكية لبناء قدرات الاجهزة الامنية الفلسطينية :

أ - لفحص درجة التكيف فقد اظهرت النتائج بأن المعونات الامريكية تساهم بشكل عالي في دعم الاجهزة الامنية الفلسطينية على التكيف عن طريق دعم البنية التحتية الموائمة و الدعم الفني و اكتساب مهارات جديدة و تنظيم العمل داخل الاجهزة الامنية المقرون بالتخصص العلمي.

ب- لفحص درجة التعقيد فقد اظهرت النتائج بأن المعونات الامريكية تساهم بدرجة متوسطة في دعم الاجهزة الامنية الفلسطينية عن طريق الاستخدام الامثل للقوى البشرية و صقل المهارات

الإدارية الحديثة ويتطلب أن تستجيب تلك المعونات الى الاحتياجات الفلسطينية من منظور وطني خالص من شأنه أن يسهم في بناء قدرات المنتسبين للمؤسسة الامنية بمختلف رتبهم العسكرية و هذا بالواقع يفضي إلى بناء قوات تستجيب للنموذج الإحتراقي .

ج - لفحص درجة الاستقلالية فقد اظهرت النتائج بأن المعونات الامريكية تساهم بدرجة متوسطة في دعم الاجهزة الامنية عن طريق بناء قدرات المنتسبين الجدد وفي وضع معايير لقبول المنتسبين الجدد للاجهزة الامنية الفلسطينية و كانت ادنى النتائج بأن المنتسبين الجدد هم محور اهتمام المعونات الامريكية

د - لفحص درجة التماسك فقد اظهرت النتائج بان المعونات الامريكية تساهم بدرجة متوسطة في تحقيق التعاون بين أفراد الأجهزة الامنية لتجنب تضارب الاختصاص و تحسين سياسات الاجهزه الامنية الفلسطينية.

## 9 . الاستنتاجات :

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة سوف نعرض استنتاجات الدراسة و كانت كالاتي:

- ساهمت المعونات الأمريكية بدرجة عالية في دعم استقرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية
- ترتبط المعونات الأمريكية بشكل مباشر بالتطورات السياسية والإقليمية وأن هناك علاقة بين حجم هذه المعونة والتطورات السياسية.
- تساهم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية بشكل متوسط بدعم قدرات هذه الأجهزة على المواءمة
- ساهمت المعونات الأمريكية بتطوير أداء الأجهزة بشكل عالي.
- إن الأجهزة الامنية الفلسطينية غير قادرة على الاعتماد على نفسها لبناء قدراتها.
- المعونات الأمريكية تخدم مصالح الأجهزة الأمنية بشكل حقيقي.
- لا يوجد تدخل من المعونات الأمريكية في وضع أهداف واستراتيجيات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
- إن المعونات الامريكية تساهم بدرجة متوسطة في دعم الاجهزة الامنية عن طريق بناء قدرات المنتسبين الجدد وفي وضع معايير لقبول المنتسبين الجدد للاجهزة الامنية الفلسطينية

## 10. توصيات الدراسة:

- لطالما أن بناء قدرات الأجهزة الامنية بحاجة إلى إمكانيات مادية غير مرتبطة بالمساعدات الخارجية فإن ذلك يتطلب
- أ- الإستفادة من ريع الوقف الاسلامي في فلسطين بإعتباره مال مسجل على عين الله ليستفيد منه في بناء قدرات الأجهزة الامنية الفلسطينية و تحريرها من شروط المانحين
- ب- الاستفادة من خبرات المؤسسة العسكرية المصرية في إطار التصنيع و الانتاج .
- تحديد السقف الزمني للإستعانة بالمعونات الخارجية بحيث يتم الاستغناء عن هذه المعونات في اقرب وقت ممكن لتصبح هذه الأجهزة بالمستوى المطلوب اللازم لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.
- يجب على المعونات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية ان تراعي وبشكل واضح ودقيق الاحتياجات التدريبية لتلك الأجهزة وضرورة إشراك الجانب الفلسطيني المختص بشكل حقيقي عند وضع الخطط والبرامج التدريبية لتحقيق اعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية في استخدام هذه المعونات لصالح أهداف تلك الأجهزة.
- تفعيل نظام الشكاوى في الأجهزة الأمنية الفلسطينية لزيادة درجة الشفافية والمحاسبة والمساءلة.
- اشراك المجتمع المدني فيما يخص بناء قدرات الأجهزة الأمنية و في إطار تحديد الاحتياجات الامنية للمجتمع الفلسطيني .
- ضرورة أن تراعي المعونات الأمريكية دمج النوع الاجتماعي في سياسات الامن الوطني و السعي لان تكون خطط الأجهزة الامنية مستجيبة لإحتياجات النوع الإجتماعي .

## المصادر والمراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1. ابحيص، حسن، " التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007 " مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
2. أبو الفيه، جمال، " التطور التاريخي لقوات الأمن الفلسطينية "، دورة كبار الضباط، أريحا، 2010 .
3. آل سمير، فيصل، " إستراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري وتعزيز الامن الوطني " جامعة نايف، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2007.
4. بني يونس، محمد، " مبادئ علم النفس"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. بيليس، جون، ستيف سميث "عولمة السياسة العالمية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 1، 2004.
6. التدمري، احمد، " متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية" ورقة قدمت لندوة مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت 26-27/مايو 1997، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1998.
7. جندلي، عبد الناصر، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على التجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية"، الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2005 .
8. الحربي، سليمان، مفهوم الأمن مستويات وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر " المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد 19، يونيو 2008.
9. دورتي، جيمس، " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.
10. ربيع، عبد العزيز، "المعونات الأمريكية لإسرائيل"، ط1، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1990.
11. زانوتي، جيم، " الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية "، مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، يونيو 2009.

12. الشعبي، عزمي، "إصلاح الأمن، فلسطين"، دراسات المبادرة الامنوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، منشورات مبادرة الإصلاح العربي، نيسان 2012.
13. صالح، محسن، "إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
14. صيام، شحاتة، "من مرحلة الكلاسيكية الى ما بعد الحداثة"، ط1، مصر العربية للنشر، 2009.
15. عثمان، عثمان وآخرون، "دراسات فلسطينية"، جامعة النجاح، نابلس، 2009.
16. عشقي، أنور، "الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة عصر العولمة"، الرياض، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية، 2005.
17. العقابي، عودة، "العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"، ليبيا: طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.
18. العيساوي، إبراهيم، "قصة المعونات الأمريكية لمصر"، دار العالم الثالث للنشر، مصر، 1996.
19. عميرة، إبراهيم، "حتى نفهم البحث التربوي"، دار المعارف، مصر، 1981.
20. غريفش، مارتن، تيري اوكلهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008.
21. قنديل، امانى، "المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية الجديدة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000.
22. كباي، صليحة، "الدراسات الأمنية بين التجاهين التقليدي والحديث"، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.
23. كنيكار، اليان، غلين كيسلر، "عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماثلة والتأخير"، ترجمة خاصة بمركز الزيتوني للدراسات والاستشارات، عن واشنطن بوست الأمريكية 2008/3/15.
24. اللحياني، مساعد، "تنمية قدرات الدفاع المدني السعودي وجهوده في مكافحة الارهاب"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.



25. محسن، صالح، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 " مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية والاستشارات - بيروت، 2014.
26. مقلد، صبري، " نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة"، الكويت: دار السلاسل، 1987.
27. مقلد، صبري اسماعيل، " نظرية السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، جامعة الكويت، 1982.
28. مكنمار، روبرت، " جوهر الأمن "، ترجمة يونس شاهين، دار المصرية للكتاب، القاهرة، 1970.
29. ناي، جوزيف، "مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها". محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
30. هوارى، ماجد، " إعادة بناء القوات الفلسطينية " محاضرة، دورة كبار الضباط، أريحا، 2009.

#### مجلات ودوريات ووثائق:

1. الامم المتحدة برنامج الامم المتحدة الانمائي(2010): " دليل قياس القدرات " حزيران يونيو 2010
2. الامم المتحدة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي(2013): للفترة 2008-2013
3. الخطة القطاعية للأمن 2011-2013، وزارة الداخلية
4. سلسلة ترجمات الزيتونة(32) الأمن أولا أولويات الولايات المتحدة في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين " كانون الثاني / يناير 2009
5. قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993، تونس
6. لأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة خارطة الطريق،(2003/529) / 7 مايو 2003
7. مجلة الدراسات الفلسطينية: " نصوص ووثائق اتفاقية واي رفر " العدد، بيروت، 1999
8. مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 11، عدد 44، بيروت، خريف 2000

9. مجلة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مفاهيم الأسس العلمية، الأمن

الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي " العدد 3 السنوي، ابريل 2005

10. المذكرة التطبيقية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي: تنمية القدرات، نيويورك، UNDP،  
اكتوبر 2008

11. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، " أسماء الوزراء الوحدة الوطنية التي سلمها رئيس  
الحكومة المكلف اسماعيل هنية الى الرئيس محمود عباس، رام الله، 2007

12. وثيقة الإصلاح التي قدمها المجلس التشريعي للرئيس ياسر عرفات في 2002/5/16

13. وزارة التخطيط، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية  
الفلسطينية 2008-2010 "، تموز 2011

رسائل علمية:

1. ابومور، إنعام " مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية - مقارنة معرفية  
"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

2. الحربي، خالد بن حمدي، " أثر العلاقات الانسانية على أداء العاملين في الأجهزة الأمنية  
"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

3. خطاطبة، ابراهيم، "إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر  
العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية في الضفة الغربية نموذجاً"، (رسالة ماجستير  
غير منشورة)، جامعة النجاح، فلسطين، 2013.

4. ريحان، ريمان، "تنمية المجتمعات العمرانية، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية  
الحضرية المستدامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002.

5. سالم، حنان، "بناء قدرات المنظمات الغير حكومية السعودية مع دراسة تطبيقية على  
المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة،  
مصر، 2002.

6. قيسي، ميس " السلطة و الدولة قراءة في تجربة حكومة سلام فياض " رسالة ماجستير غير  
منشورة، جامعة النجاح، نابلس 2012.

7. ياسين، سائد، " المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2014.
8. اليامن، سعدون، " الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضير باتنة، باتنة، 2012.

#### مؤتمرات:

1. المؤتمر السنوي الرابع حول القطاع الأمني الفلسطيني، "الاستدامة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني: التحديات والفرص"، تحرير نظام صلاحات، المشاركون رولاند فريدرك و آخرون، المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، جامعة الإستقلال، أريحا، 14-5-2012.
2. المؤتمر السنوي الثالث حول قطاع الأمن الفلسطيني " بناء الدولة آفاق في قطاع الأمن الفلسطيني"، تحرير نظام صلاحات، المشاركون ماجد هواري و آخرون المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، جامعة الإستقلال أريحا 15-16/كانون الثاني 2011 .

#### المقابلات:

1. رئيس جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، اللواء محمود عيسى، " رام الله، الثلاثاء 2015/11/24.
2. رئيس هيئة التدريب ورئيس اللجنة العليا للتدريب، اللواء يوسف الحلو، أريحا، 2015/11/23.
3. سكرتير الرئيس العسكري سابقاً، مدير جهاز الارتباط العسكري اللواء "جهاد الجيوسي"، اليوم: الاثنين 2015/3/16، أريحا.
4. اللواء نضال ابودخان، رئيس الامن الوطني، رام الله، الثلاثاء 2015/11/24.
5. مدير التدريب في الدفاع المدني المقدم يزن ابو يوسف،، رام الله، الثلاثاء 2015/11/24.
6. مدير التدريب في قوات الأمن الوطني العقيد " إيهاب السعيدني "، القيادة العامة للأمن الوطني، رام الله الأحد 2015/3/ 22.

7. مدير العمليات المركزية لقوات الأمن الوطني العميد إبراهيم حنيحن، الأحد 2015/3/22، القيادة العامة للأمن الوطني، رام الله.
8. مدير تدريب حرس الرئيس العميد / محمد وشاح، الاثنين 2015/3/16، أريحا
9. مكتب التنسيق الامني الامريكي، هيئة التدريب، اريحا، 2015/11/23.
10. وزير الداخلية السابق: الفريق/ نصر يوسف، رام الله، الخميس 2015/11/26 الساعة 11:00 صباحاً.

#### ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

1. A. Kenneth Waltz: **Theory of International Politics**, B. Stanford Encyclopedia of Philosophy.
2. Arnold Wolfers, **National Security as an Ambiguous Symbol**, Discord and Collaboration, Baltimore, 1962.
3. Bazan, Barry, Ole Waever, "security a new framework for analysis", Lynne Rienner Publishers, Inc, London, 1998
4. Buzan Barry, Iene Hansen, **the Evolution of International Security Studies**, USA, Cambridge University Press, 2009.
5. Capacity Building What the literature tells us Centre for Effective Services, Dublin, Ireland, December 2011
6. Chapagain, Chandi, " **Human resource capacity building through appreciative inquiry approach in achieving developmental goals**", PD Human Resource Management Madison University, USA September 2004
7. Friedrich, Roland, "Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform", DCAF, Geneva, 2007
8. "Helping others Defend Themselves the future of Gates, Robert, Foreign Affairs, 2010" the U S security Assistance
9. Hans Morgenthau, Politics among nations, third Edition, 1960 Alfred A. Knopf, Hebrew Translation, 1974
10. Lobell, E. Steven " **Balance of Power Theory** " last modified 25 November 2014
11. Louw, Michael H.H., **National Security: A Modern Approach**, Institute for Strategic Studies, University of Pretoria, South Africa, 1978

- Morton Berkowitz, P. G. Bock, **National Security: a reader in theory and policy**, Free Press, California 1965 .12
- Nils Orvik , **The Threat: Problems of Analysis**, International Journal, Sage Publications, Ltd., Canada, Vol. 26, No. 4(Autumn, 1971) .13
- Robert E. Hunter, Seth G. Jones, **“Building a Successful Palestinian State Security”**, RAND Corporation, Arlington,2006 .14
- Robert S. McNamara, **The Essence of Security: Reflections in Office.** .15  
 (New York, Harper & Row, 1968
- Huntington, Samuel, **“Political Order in Changing Societies.”** New Haven: Yale University Press. 1968. .16
- Slaughter, Anne **“,International relations, Principles thories”** .17  
 Published in: Wolf rum, R.(Ed.) Max Planck Encyclopedia of Public International Law(Oxford University Press, 2011)
- The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values** :Sorensen, Georg **“After the Security Dilemma** .18  
 Security Dialogue, Val.38, N: °3, September 2007
- Symposium, Soref, **“ Peace through Security:America's Role in the Development of the Palestinian Authority Security Services”**, 2009 .19
- Symposium, Soref **“ Peace through Security:America's Role in the Development of the Palestinian Authority Security Services”**,2009 .20
- Walter Lippmann, **U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic**, .21  
 Little, Brown, United States 1943.
- Walter W. Powell” **The New Institutionalism”**, To appear in The International Encyclopedia of Organization Studies, Sage Publishers, 2007 .22
- Williams, Michael” **Words ,Images, Enemies:Securitization and International Politics** ‘,International Studies Quarterly ,USA , Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, 2003, P.511 .23
- Williams, Paul” **Security studies an Introduction”** ,Rout ledge , .24  
 London and new York, 2008
- Wolfers, Arnold, ‘ **National Security as an Ambiguous Symbol’**, .25  
 Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N°:4, December 1952

## مواقع الانترنت:

1. "تعيين الأدميرال "بوشونغ" منسقا أمنيا بين السلطة و"إسرائيل" 2015/11/23،  
<http://www.boraqpress.ps>
2. 'Keith W. Dayton, Lt. Gen., U.S. Army(ret.)' , George c. Marshall, European center for security studies. <http://www.marshallcenter.org>
3. "2012, USAID.US.State Department" , <http://www.state.gov>
4. <Httpi://www.aljazeera.net2015\9\20>
5. Arab British Academy for Higher Education, <http://www.abahe.co.uk/8/1/2015>
6. Evaluating Capacity Development Results, <http://betterevaluation.org/>
7. Food and Agriculture Organization of the United Nations , Vaile delle Terme di Caracalla,00153 ROMA , Italy , [www.fao.org](http://www.fao.org)
8. <http://www.oxfordbibliographies.com>\ 19/10/2015
9. 2005, Capacity Building, August, Michelle,' Maiese, [www.begondintractability.org](http://www.begondintractability.org)
10. McLeod, Saul, Maslow's Hierarchy of Need , published 2007, updated 2014.  
<http://www.simplypsychology.org>
11. Peace through Security: America's Role in the Development of the May 7, 2009, ,Palestinian Authority Security Services  
<http://www.washingtoninstitute.org/>  
[www.wata.cc](http://www.wata.cc) \2/12/2015
12. 13. اتفاق فلسطيني أمريكي - قطع كافة الاتصالات الجانبية واعتماد اللواء نصر يوسف كعنوان لأي اتصالات أمنية مع السلطة " 2005/5/17 [www.alwatanvoice.com](http://www.alwatanvoice.com)
14. الاسـطـل، كمال " الإطار النظري لمفهوم الامن الجماعي " 2012/1/16، <http://k-astal.com/>
15. بيان صحفي " الأراضي الفلسطينية " 2014/12/12 [www.earomid.org](http://www.earomid.org)
16. تقرير الأمين العام قرار الجمعية العامة 291/64 متابفة فقرة 143 المتعلقة بمفهوم الأمن البشري الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، ص 1-19 <http://www.un.org>

17. الجنرال مولر يتولى مهام دايتون في الضفة " 11 أكتوبر 2010 ,  
<http://www.naqed.info>
18. حسين، زكريا، " الأمن القومي 2015/11/22، <http://www.khayma.com>
19. الحسيني، سنية، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط "، الحوار المتمدن،  
مواضيع وأبحاث سياسية بتاريخ 2010/2/21، [/http://www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)
20. الزيات، محمد مجاهد، العلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والولايات المتحدة  
الأمريكية، اوراق الشرق الاوسط، العدد 11، 2014/6/22 [.http://ncmes.org](http://ncmes.org)
21. حلاسه، عبد الكريم، " الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بعد الرئيس عرفات "،  
[/http://www.oppc.pna.net](http://www.oppc.pna.net)
22. خبراء لرئيس الوزراء: البناء في الضفة سيؤدي الى التصعيد، 2012/6/12  
[www.aelyanews.net](http://www.aelyanews.net)
23. دليل المنظمات غير الحكومية الاساسي لإدارة المنحة المقدمة من USAID،  
[www.ngoconnect.net](http://www.ngoconnect.net)
24. سمارة، خميس، " المساعدات الخارجية بين مبررات طلبها ودوافع تقديمها " 2013/6/28،  
<http://aelyanews.net>
25. غرفة عمليات مشتركة لتنسيق الانسحاب " وكالة الانباء واشنطن، العدد 11746، 12  
أغسطس 2005، ص 3 [www.alyaum.com](http://www.alyaum.com)
26. غيوم، اكزافييه، "العلاقات الدولية"، ترجمة قاسم المقداد مجلة الفكر السياسي , تصدر عن  
اتحاد الكتاب العرب العدد 12 مزدوج، دمشق سنة 2003 .:  
<http://www.awudam.org/politic>
27. القياتي، محمد، " المعونات الأمريكية مستقبل السيطرة على العالم "، 10 نوفمبر 2015،  
<http://www.anntv.tv>
28. كلوب، عربي " المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها المؤسسة الأمنية الفلسطينية "،  
<http://kofiapress.net> 2014/5/4
29. مولر خلفا لدايتون مسؤولا عن التنسيق الأمني لدى السلطة الفلسطينية  
وإسرائيل " 2010/7/13، <http://alhora.co>
30. موقع الجزيرة نت، قطر 2015\9\20 <http://www.aljazeera.net/home/search>

31. نظريات الأمن الوطني ومستوياته 2015/12/21 www.moqatel.com
32. نوفل، محمود: السياسة الأمنية الفلسطينية وتحديات التطور والتنفيذ "، 2005/9/10  
[www.mnofal.ps](http://www.mnofal.ps)
33. وكالة الأنباء "واشنطن بوش وعباس يجتمعان على ضوء التنسيق الأمني وانتقادات إسرائيلية  
"، العدد 11660، 18 مايو 2005، ص 3 [www.alyaum.com](http://www.alyaum.com)
34. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، "الأجهزة الأمنية" [www.wafainfo.ps](http://www.wafainfo.ps)
35. وكالة معاً، وزارة المالية "مصروفات الأمن تشكل 28% من الموازنة العامة 2014،  
2015/2/11 [/http://www.maanneews.net](http://www.maanneews.net)
36. بيان باسم الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية 2002-5-13  
[http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)
37. وثائق (2002/5/8): تصريح للرئيس ياسر عرفات في  
[http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)
38. وثائق (2002): خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي في 2002/3/15  
[http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)
39. وثائق (2002/5/16): وثيقة الإصلاح التي قدمها المجلس التشريعي للرئيس ياسر عرفات  
في [http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_14.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_14.htm)



الملاحق:

• ملحق رقم (1) الجداول

جدل رقم(3:1) نسبة المشاركين في دورات كبار لضباط

اسم الدورة الجهاز، المؤسسة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشر	الحادية عشر	الثانية عشر	الثالثة عشر	إجمالي عدد المقاعد
الشرطة	11	10	9	10	10	10	11	4	4	6	6	6	7	104
الأمن الوطني	6	7	9	7	7	8	6	4	3	3	2	5	2	69
الأمن الوقائي	5	7	5	5	6	4	5	3	4	3	6	3	5	61
المخابرات العامة	5	5	5	5	6	4	5	3	4	3	3	3	5	56
الدفاع المدني	3	3	3	3	1	5	3	1	2	1	1	1	-	26
الاستخبارات العسكرية	2	2	5	3	4	3	2	2	1	2	2	2	-	28
الحرس الرئاسي	3	4	2	4	2	4	4	2	-	-	-	2	-	27
مكتب الرئيس	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
هيئة التدريب العسكري	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	3
هيئة التنظيم والإدارة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هيئة الإمداد والتجهيز	-	-	-	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	2
هيئة القضاء العسكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	-	3
الخدمات الطبية العسكرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإدارة المالية المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ارتباط عسكري	-	1	1	1	1	1	-	-	1	1	1	1	1	9
شرطة عسكرية/أمن وطني	-	-	-	1	2	-	-	-	-	-	-	-	-	3
التوجيه السياسي والوطني	-	-	-	-	-	1	1	-	1	1	-	1	-	6
الضابطة الجمركية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1
وزارة الداخلية	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	1
المجموع الإجمالي	36	40	40	40	40	40	37	20	20	21	24	22	20	400 ضباط

المصدر: وزارة الداخلية، مكتب المساعد الامني، وحدة التخطيط والتطوير

جدول رقم (3:2) يوضح نسبة المشاركين من كل جهاز امني في دورات القيادات المتوسطة

اسم الدورة الجهاز، المؤسسة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	إجمالي عدد المقاعد
	الشرطة	10	6	8	10	11	10	8	10	10	10	8	8	12	7	7	
الأمن الوطني	9	8	6	8	8	9	9	6	10	13	12	8	3	8	8	7	132
الأمن الوقائي	6	6	6	5	6	6	5	5	5	4	4	6	4	4	4	4	80
المخابرات العامة	6	6	6	6	6	6	5	5	3	7	5	6	6	5	5	4	87
الدفاع المدني	3	7	6	5	4	6	3	3	3	-	3	4	4	3	3	4	57
الاستخبارات العسكرية	5	5	5	5	4	5	4	3	4	5	3	6	6	4	4	4	72
الحرس الرئاسي	5	5	5	5	5	5	4	4	4	3	-	4	4	3	3	3	58
هيئة التدريب العسكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	3	3	4	12
هيئة التنظيم والإدارة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هيئة الإمداد والتجهيز	2	2	1	1	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	9
هيئة القضاء العسكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	1	2
الخدمات الطبية العسكرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	3
الإدارة المالية المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ارتباط عسكري	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1	1	15
شرطة عسكرية/أمن وطني	-	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	-	-	-	5
التوجيه السياسي والوطني	2	2	2	2	2	2	2	1	2	-	1	-	-	-	-	1	17
الضابطة الجمركية	1	1	1	1	1	1	1	1	2	-	-	2	1	1	1	1	13
وزارة الداخلية	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	2
المجموع الإجمالي	50	50	50	49	50	50	42	40	41	44	37	40	40	40	40	43	706
ضابط	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية، مكتب المساعد الامني، وحدة التخطيط والتطوير

### جدول رقم (3:3) التدريب الداخلي

عدد المستفيدين	عدد الدورات التي نفذت	العام	م
111	3	2008	1
1588	54	2009	2
1138	47	2010	3
1651	83	2011	4
1182	69	2012	5
1612	66	2013	6
519	32	2014	7
7787 متدرب	372 دورة	الاجمالي	

المصدر: وزارة الداخلية، مكتب المساعد الامني، وحدة التخطيط والتطوير

### جدول رقم (3:4) التدريب الخارجي

عدد المستفيدين من التدريب	نوع التدريب	الجهاز	م
5000	إعداد وتدريب عدد 10 كتائب	قوات الأمن الوطني	1
2000	إعداد وتدريب عدد 3 كتائب	قوات الحرس الرئاسي	2
1500	تنفيذ ثلاثون دورة لإعداد وتدريب أفراد الدفاع المدني وشملت الدورات التخصصية التالية: - دورات إطفاء تأسيسية - دورات إطفاء متوسطة - دورات إطفاء متقدم - دورات إطفاء حرائق الغابات - دورة بحث وإنقاذ في حالات الكوارث الطبيعية	الدفاع المدني	3
4800	تدريب تشيطي وتخصصي لأفراد الكتائب على النحو التالي: 1. (32 دورة تشيطي) شملت تدريب (4160 متدرب). 2. (16 دورات متقدمة) شملت تدريب (640 متدرب).	قوات الأمن الوطني قوات الحرس الرئاسي	4

المصدر: وزارة الداخلية، مكتب المساعد الامني، وحدة التخطيط والتطوير

جدول رقم(3:5) مشاريع دعم البنية التحتية للأجهزة الأمنية الفلسطينية الجدول الآتي يوضح المشاريع المباني التي قدمت من الجانب الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية:

م	المحافظة	موقع المشروع	اسم المشروع	الجهة المستفيدة	قيمة المشروع المعتمدة بالدولار	السنة المتوقعة لانتهاج المشروع	حالة المشروع
1	أريحا	مرج نعجة	مركز دفاع مدني	الدفاع المدني	USD 581.113.33	2013	معلق مؤقتاً
2	اربحا	أريحا	إعادة التصميم لمعهد التدريب العسكري(11)	هيئة التدريب العسكري	USD 120.000.00	2014	قيد التنفيذ
3	أريحا	عين الديوك	الإشراف على تنفيذ خزان ماء عين الديوك	بلدية أريحا	USD 88.000.00	2014	قيد الإحالة
4	أريحا	أريحا	أعمال التصميم لمركز إصلاح وتأهيل أريحا	الشرطة	USD 2.133.33	2013	قيد التنفيذ
5	أريحا	العوجا	مركز شرطة العوجا	الشرطة	USD 815.122.13	2013	تم تنفيذ المشروع
6	الخليل	دورا	دورا إنشاء مركز الدفاع المدني	الدفاع المدني	USD 548.200.92	2013	تم تنفيذ المشروع
7	الخليل	الخليل	إعادة التصميم لمبنى الشرطة وحفظ النظام	الشرطة	USD 15.605.26	2013	تم تنفيذ المشروع
8	الخليل	الخليل	الأعمال الإنشائية لمبنى الشرطة وحفظ النظام	الشرطة	USD 829.547.52	2011	تم تنفيذ المشروع
9	الخليل	الظاهرية	أعمال التصميم لمشروع معسكر العمليات	الأمن الوطني	USD 45.789.47	2014	المشروع قيد التنفيذ
10	الخليل	مقاطعة الخليل	مبنى المنامة	الأمن الوطني	USD 84.841.87	2012	تم تنفيذ المشروع
11	الخليل	مقاطعة الخليل	مبنى الخدمات B1	الأمن الوطني	USD 2.733.455.83	2014	قيد التنفيذ
12	الخليل	مقاطعة الخليل	مبنى القائد العام B3	الأمن الوطني	USD 2.165.082.63	2015	قيد التنفيذ
13	الخليل	مقاطعة الخليل	مبنى القائد B3	الامن الوطني	USD 2.704.222.07	2015	تم التنفيذ
14	القدس	الرام	انشاء مركز الدفاع المدني	الدفاع المدني	USD 457.844.53	2013	قيد التنفيذ

م	المحافظة	موقع المشروع	اسم المشروع	الجهة المستفيدة	قيمة المشروع المعتمدة بالدولار	السنة المتوقعة لانتهاؤ المشروع	حالة المشروع
15	أريحا	النويعة الغوقا	الاعمال الخارجية في معسكر العمليات	الامن الوطني	USD 412.000.00	2010	تم تنفيذ المشروع
16	أريحا	النويعة الغوقا	مباني المنامات في معسكر العمليات	الأمن الوطني	USD 4.127.736.43	2010	تم تنفيذ المشروع
17	أريحا	النويعة الغوقا	صالة طعام والغرف الصيفية في معسكر العمليات	الأمن الوطني	USD 587.907.89	2010	تم تنفيذ المشروع
18	أريحا	النويعة الغوقا	مبنى القيادة في معسكر العمليات	الأمن الوطني	USD 1.024.925.65	2010	تم تنفيذ المشروع
19	أريحا	النويعة الغوقا	مخزن الطعام في معسكر العمليات	الامن الوطني	USD 229.177.63	2010	تم تنفيذ المشروع
20	أريحا	النويعة الغوقا	الخزانات المائية في معسكر العمليات	الامن الوطني	USD 353.927.19	2010	تم تنفيذ المشروع
21	أريحا	النويعة الغوقا	مبنى الخدمات وصيانة المركبات وابراج الحراسة في معسكر العمليات	الامن الوطني	USD 612.231.47	2010	تم تنفيذ المشروع

المصدر : وزارة الداخلية: وحدة المشاريع والمنشآت

جدول رقم(3:6)

حصّة المساعدات الأمنية من المساعدات المالية من العام 2005-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	نوع المساعدة
113	150	100	184	25	-	-	-	الدعم الامني
572 مليون دولار								المجموع

المصدر: ياسين، سائد، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الامني نموذجاً)، جامعة النجاح، فلسطين رسالة ماجستير غير منشورة، 2014.

جدول رقم(3:7) يوضح الدورات التدريبية التي نفذت في المؤسسة الأمنية منذ بداية العام 2008 وحتى نهاية العام 2014.

مؤشرات التدريب						الأعوام
عدد المستفيدين من الدورات الخارجية	عدد الدورات التدريبية الخارجية	عدد المستفيدين من الدورات الداخلية	عدد الدورات التدريبية الداخلية	إجمالي عدد المستفيدين من الدورات التدريبية	إجمالي عدد الدورات التدريبية	
4488	212	7432	238	11920	450	2008
1436	348	13555	533	14991	881	2009
3612	301	15087	933	18699	1234	2010
2683	238	10505	713	13188	951	2011
1642	326	11428	497	13070	823	2012
3272	384	16452	709	19724	1093	2013
3719	495	15928	1120	19647	1615	2014
20852	2304	90387	4743	111239	7047	المجموع

المصدر: وزارة الداخلية، مكتب المساعد الامني، وحدة التخطيط والتطوير

جدول (3:8) يوضح نسبة المشاركين من كل جهاز امني في دورات القيادات التأسيسية

إجمالي عدد المقاعد	السادسة	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	الجهاز المؤسسة
49	8	8	8	8	9	8	الشرطة
54	8	9	10	9	9	9	الأمن الوطني
35	5	6	5	5	6	8	الأمن الوقائي
30	4	6	5	5	5	5	المخابرات العامة
22	4	4	4	4	2	4	الدفاع المدني
31	5	5	5	5	6	5	الاستخبارات العسكرية
20	2	2	4	3	5	4	الحرس الرئاسي
18	5	3	2	3	2	3	هيئة التدريب العسكري
-	-	-	-	-	-	-	هيئة التنظيم والإدارة
5	-	1	1	1	1	1	هيئة الإمداد والتجهيز
5	1	1	1	1	1	-	هيئة القضاء العسكري
5	1	1	1	1	1	-	الخدمات الطبية العسكرية
-	-	-	-	-	-	-	الإدارة المالية المركزية
13	1	2	2	4	2	2	ارتباط عسكري
-	-	-	-	-	-	-	التوجيه السياسي والوطني
7	1	2	1	1	1	1	الضابطة الجمركية
1	1	-	-	-	-	-	جامعة الإستقلال
2	2	-	-	-	-	-	وزارة الداخلية
297 ضابط	48	50	49	50	50	50	المجموع الإجمالي

المصدر: وزارة الداخلية، مكتب المساعد الامني، وحدة التخطيط والتطوير



سيادة مدير الجهاز الامني..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف إلى دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية 2005-2015 وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة القدس، راجيةً منكم إبداء آراءكم بصدق وأمانة؛ علماً بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ينقسم الاستبيان الي ثلاثة محاور: حيث أن المحور الاول تضمن معلومات عامة عن المبحوث والجهاز الأمني ومدى اسهام المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية، أما المحور الثاني فقد تركزت أسئلته حول بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، اما المحور الثالث فقد تركزت أسئلته لقياس ومعرفة توجهات مدراء الأجهزة الأمنية الفلسطينية حول دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ان هذا الاستبيان فرصة للمساهمة ولإضافة قيمة للبحث من شأنه تحسين عملية بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية. شاكرة لكم تعاونك

الباحثة

داليا هوارى



## المحور الاول: اسئلة عامة شخصية وأسئلة حول الجهاز الأمني الذي تعمل به

أولاً: المعلومات الشخصية

يرجى وضع إشارة (x) في المربع الذي يتوافق معك:

- 1- الرتبة: □ لواء □ عميد □ عقيد □ مقدم
- 2- سنوات الخبرة: □ اقل من 15 سنة □ من 15 - 25 سنة □ أكثر من 25
- 3- المستوى التعليمي: □ ثانوية عامة □ بكالوريوس □ ماجستير □ أعلى من ماجستير

ثانياً: أسئلة حول الجهاز الأمني، ودور المعونات الأمريكية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية

#	العبارة	غير موافق أبداً	غير موافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق
1	هناك تحديد واضح لاختصاص جهازك الأمني					
2	هناك تحديد واضح لمسؤوليات جهازك الأمني					
3	تساهم المعونات الأمريكية في تنمية المهارات الأمنية لدى منتسبي الأجهزة من خلال البرامج التدريبية المناسبة					
4	على مدير الجهاز أن يلم بأهداف جهازه الأمني					
5	تساهم المعونات الأمريكية في استقلالية عمل الأجهزة الأمنية					

					6	شاركت بشكل شخصي في دورات تدريبية مقدمة من الجانب الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية (اجابة هذا السؤال تنحصر بموافق أو غير موافق)
					7	هناك آلية محددة وواضحة لاختيار المشاركين في الدورات التدريبية من جهازك الأمني
					8	هناك نظام محدد لتقييم نتائج الدورات التدريبية للمتدربين بها من جهازك الأمني
					9	تساهم المعونات الأمريكية في بناء مراكز تدريب ملائمة للأجهزة الأمنية
					10	يحتاج جهازك الأمني الى موارد بشرية مؤهلة لبناء قدراته
					11	يحتاج جهازك الأمني الي تعديلات تشريعية لبناء قدراته
					12	يحتاج جهازك الأمني الى خطط استراتيجية لبناء قدراته
					13	تساعد المعونات الأمريكية في تنفيذ قرارات السلطة القضائية
					14	يعتمد الجهاز الأمني على نفسه لبناء قدراته
					15	هنالك نظام شكاوى فعال داخل الجهاز الأمني

المحور الثاني: دور المعونات الأمريكية في بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية

1	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
2	تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية على انجاز المهام المحددة للجهاز بما يحقق أهداف الجهاز					
3	تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية باستخدام الامثل للمعدات					
4	هل تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات الأجهزة الأمنية باستخدام الامثل للقوى البشرية					
5	تساهم المعونات الأمريكية من خلال بناء قدرات الأجهزة الأمنية باستخدام الامثل للوسائل الفنية الحديثة في تأدية العمل					
6	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق التعاون بين أفراد الأجهزة الأمنية لتجنب تضارب الاختصاصات					
7	تساهم المعونات الأمريكية في دعم البنية التحتية المواءمة <sup>(164)</sup> لاستقرار الأجهزة الأمنية					
8	المعونات الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية تساهم في وضع معايير لقبول المنتسبين الجدد للأجهزة الأمنية					

<sup>164</sup> تقصد الباحثة بالمواءمة " القدرة على التكيف مع التغيرات الزمنية والبيئية والاجتماعية لتحقيق استقرار واستمرار العمل في الجهاز.

					9	بناء قدرات المنتسبين الجدد للأجهزة الأمنية وتدريبهم هو محور المعونات الأمريكية لهذه الأجهزة
					10	تساهم المعونات الأمريكية في بناء قدرات الكفاءات في الأجهزة الأمنية للوصول الي المراكز القيادية
					11	تساهم المعونات الأمريكية بوضع خطط عمل للجهاز طويلة المدى لضمان استمرارية عمله
					12	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بطريقة واضحة
					13	تساهم المعونات الأمريكية في توفير المستلزمات المادية لتهيئة ظروف العمل داخل الأجهزة الأمنية
					14	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بفاعلية
					15	تساهم المعونات الأمريكية في تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بكفاءة
					16	المعونات الأمريكية تراعي التنوع في البرامج التدريبية التي تقدمها لبناء قدرات الأجهزة الأمنية
					17	المعونات الأمريكية تساهم في ترسيخ مبدأ المحاسبة داخل الأمنية
					18	تساهم المعونات الأمريكية في تحسين سياسات الأجهزة الأمنية تجاه الديمقراطية
					19	المعونات الأمريكية تعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية

					20	هناك رضى لدى أفراد الأجهزة الأمنية حول التدريبات التي يتلقونها لرفع قدراتهم
					21	تراعي المعونات الأمريكية دمج النوع الاجتماعي في عملية بناء قدرات الأجهزة الأمنية
					22	تراعي المعونات الأمريكية مفاهيم الديمقراطية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية

المحور الثالث: 1 - توجهات المدراء في الأجهزة الأمنية حول طبيعة المعونات الأمريكية

#	العبارة	غير موافق أبداً	غير موافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق
1	هناك تعاون بين الجانب الامريكى والمانحين بخصوص بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية					
2	الجانب الامريكى يشرك المجتمع المدني الفلسطيني فيما يخص بناء قدرات الأجهزة الأمنية					
3	هناك تأثير للتطورات السياسية الاقليمية على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية					
4	هناك تأثير للانقسام الفلسطيني على حجم المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية					
5	المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية تخدم مصالح امريكا في المنطقة					

					6	المعونات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية تخدم المصالح الاسرائيلية في المنطقة
					7	تلبي المعونات الأمريكية احتياجات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بناء القدرات
					8	هناك رضى عن المدربين الأمريكان الذين يقومون ببناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية
					9	هناك تعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بناء قدرات أفراد الأجهزة الأمنية من خلال تبادل الخبرات بينها
					10	هناك خطط بديلة لبناء قدرات الأجهزة الأمنية في حال انقطاع المعونات الأمريكية
					11	هناك خطة بديلة لتدبير الموارد المالية داخل الجهاز في حال انقطاع المعونات الخارجية عامةً

2 - ارجو كتابة رأيك بدور المعونات الأمريكية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

نشكرك على تعاونك